

ان من محسنات خلاصة الفرائض نظم السراجية وشرحها اشتمالها على
خمس امور لم يجتمع في غيرها

(الاول) انها موصفة بالمقتضى بهي الممالك العثمانية من مذهب ابي حنيفة
وهو الذي يحتاج اليه في قسمة الموارث دون الخلاف الذي ربما يتوهم
المطلع عليه ان العمل به فيضطر

(الثاني) انه ذكر فيها مسائل مهمة كتقديم حق الصغير في العين التي تعلق بها
حقه على التجهيز • وما يقدم على الديون بعد التجهيز اعني تجهيز من تتركه
نفقته • والتباس الوارث بغيره في مواقع الاوث • وغاية ما يجتمع من
القروض • ومن وث اذا اجتمع كل الورثة ذكر كوراقط او اناث فقط
او مختلطين • والقريب المبارك والمشوم • ومصحح الوصية الى غير ما ذكر
كما يظهر ذلك لمن تأمل فيها

(الثالث) انه رعم في الشرح صور في نبات الابن تقرب فهم احوالهن الى
الاذهان وهي اوضح من الصور المرسومة في غيره

(الرابع) انه حورت فيها مسائل قوى الارحام بما لم يوجد مجموعا في كتاب
مع رسم صور يسهل بها ما يصعب تصويره بدونها

(الخامس) انه ادرج في آخره احدي وثلاثون مسئلة من المسائل الخلافية
بين الشافعية والحنفية في الفرائض وتوابعها ولا ريب في ان الاطلاع عليها
مجموعة في موضع واحد احسن من الاطلاع عليها مفرقة في اثناء الكتاب اذ
الاول ادعى الى حفظها وبالله التوفيق

وقد ذيل الشرح في هذه الطبعة بالمسائل المنقبة والحقبة نظم وشراي

٣
﴿تقرىظ﴾ العلامة الاول المتفق عليه • والفهامه الاكل الذي يرجع في
حل المشكلات اليه • ذى التأليف المتقنه المشهوره • التى هي
بلسان العموم والخصوص مشكوره • من شعره لرقته عقود اللال • مولانا
ويناؤه لحكمته البحر الحلال • صاحب الخلق الحسن العطرى • مولانا
سعادة عبد الله باشا فكرى • لابرح كال ذوى الادب الكبى والفطرى
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

من خلاصة افرايض الحمد لله الذى اورث من اسطقى من عباده الكتاب
ووفر نصيب من ليحجبه عن القربة لديه حجاب • فحمده حمدا نستضي
به فى الدجى • اذ البلى خطب دجا • والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا
أبى القاسم • وآله وصحبه الانجباب • الوارثين لعلم شرعه الدائم القائم •
الى يوم الحساب • صلى الله عليه وعليهم صلاة نستمتع بها المرتجى •
فلا نجد من دوننا بابا مرتجيا • وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين • يوم
يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين • وبعد • فاولى الناس بالمديح •
والثناء الملتج • قوم وقفوا على العلم كذهم وركدهم • وصرفوا عليه
جاههم ووسدhem • رفعون ناره • ويعلمون مناره • وينشرون
أنواره • ويستثمرون أنواره • ويورثونه لا خلاصهم • كما ورثوا
عن أسلافهم • وباطالما فها هوهم • وحذا حدوهم • العالم
المفضل • كثير الافضال • جمال الايام والليال • الشيخ عبد الملك
ابن الشيخ عبد الوهاب الفتقى • المكي المدنى • فكم أطلعنى على تأليف
له تأنفسه النفوس اطقا • وتصبوله القلوب طرفا • وتحتسبه الافهام
ضربا • وتهتزله المعاطف عجا وطربا • فن ذلك خلاصة الفرائض •
نظم السراجية العذب الفاض • فهو سراج يستضاء به فى غياهب
الديجور • وكوكب يشرق منه فى أفق العلم نور على نور • قد جمع به مسائل
العلم جمع الصح • ونفى الرغوة عن الصريح • وشرحه شرحا يجتري

فيه بالتلويح والتلميح • دون التوضيح والتصريح • وحلاه بزوائد وفوائد
زادها جاله • وتم بها ما اكمله • فصارت كتابا يغني عن كتب • ويبقى
بالطلب من كتب • ويكفي مؤنة كثير من التعب والنصب • وقد تقدم
له الطبع • وعم به النفع • وقد اوله النظر والسمع • بلغ الله مؤلفه
خلاصة أماله • وأنتم مراج عماله • ومعه من بحرفة فضله • بنظم عمله

﴿تقرنظ﴾ أوحى البلاء العظام • وأجود من قنوه ياتشار والنظام • الكاتب
الماهر الذي هو لا بكار المعاني مخترع • والشاعر الباهر من هوليات
الافكار مخترع • العلامة الذي ملأت معارفه معمار لحظاء وانها هامة الذي له
في حل العويصات المقام الاحطى • الاستاذ الفاضل المحقق • والشهيد
المكامل المدقق • حضرة الشيخ أحمد الزرقاني أبو البقاء • لازال جمال الزمان
في الارتقاء • ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

سبحان من جعل الفرائض الشرعية للدين الخفيف قواما • وشرق الملة
الطاهرة الاحمدية • بأن جعلها أشرف الملل أحكاما واحكاما • أجده
حمد عبيد أناب بالتضوع الى مولاه القريب • وأقرب نسبه الى العجز
والافتقار فكان له من القربى أوفى نصيب • واشكره شكر من أخلص
النسب في موالاة الحق الصريح • وخاف غائلة الموانع والتجأ الى التفويض
بقصد صحيح • وأشهد ان لا اله الا الله الوارث الرشيد الصبور • وأشهد
ان سيدنا محمد رسول الله ذوالكرام المشهود والشأن المشهور • شهادة
أعتمد بها يوم الفرع الاكبر وأفوز ببيها ان شاء الله بالحفظ الاوفى والسهم
الاوفر • وأصلى وأسلم على خلاصة الشرف المحض • وزهرة روض
الكرم الغض • سيدنا محمد أفضل من تعطرت بذكره الافواه • المنزل
عليه في الكتاب الحكيم وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله • صلى
الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه أكرم عصابة وأجل غصابه • الوارثين

لعلوه المقدسة الناهية من مناهج الاصابة • وبعد فقد علم المنصفون علم
تحقيق • وشهد العارفون شهادة حق مقرونة بالتصديق • أن علم الفرائض
من أجل العلوم قدرا وانتفاعا • وأشجعها علوا وارتفاعا • وأعظمها
تعمقا واتساعا • وأكثرها شعبا واشترعا • وأدقها ما أخذوا ومدركا •
وأعمقها ما سجدوا مسلكا • وناهيك به شرفا قول منبع النكرم والحلم •
تعلوا الفرائض وعلوها الناس فانها نصف العلم • وقد ورد أنه أول علم
يفقد • وأسبق مطلب يطلب فلا يوجد • ومن رأى خلاف الأئمة في
مسائله • ومحافظتهم على تقريره لانه • علم انه العلم الذي تشذبه
الرجال • وتسابق الى تحصيله فحول الرجال • ومع وفرة الكتب فيه بين
مختصر ومطول • لم يشتهر بينهما مثل من السراجية الذي عليه في هذا
الفن المعقول • ولذلك قد صرفت اليه الهمم الكريمة • وتسابت الى
خدمته الفضلاء بالفكر السليمة • ومن صرف اليه همته العلية • فنظم
قوائمه في عقود رجزه الدرية • الفاضل الذي لا يجارى في مضمار بيانه •
والعالم الذي لا يجارى في مجال ابداعه واتقائه • من لم يزل بتخليد
الذكر الجليل يعني • الشيخ عبد الملك بن عبد الوهاب الفتني
المكي المدني • أدام الله النفع بوجوده • وضاعف عليه مزيده احسانه
وبجوده • ثم شرح هذا الرجز بالذيع النصيد • بهذا الشرح المعلن
بانه تأليف المسمى في جمع المصروف وتحقيق المسائل فريد • وصناعة
لو دعي في تنسيق المتناسبات مجيد • فله مرى لقد قرب بعيد هذا العلم
للأفهام • وجعل عوایص مسائله خصوصا في ذرى الارحام على طرف
الشمام • واقد طبع مرارا غطى في جميعها بالقبول • وبلغ مؤلفه المخلص
بتعميم نفعه الغرض المأمول • ثم في هذه المرة زاده تحسينا وتمهيدا •
وأوسع شرحه ترتيبا وتقريبا • بخاء بحمد الله غرة في هذا الباب •
وخلاصة يشتمل من تفانس هذا العلم الشريف على اللباب • ولما شارف

طبعه حسن الختام • وأشرف بدوره المنير على التمام • أرخته بهذه
الآيات فيما يحقوق الانهاء • واعلانا بما يجب لهذا الكتاب من حسن الثناء
فقلت بحسب الاستطاعة • وان كانت من مزجاة البضاعة

أننى التسم من الحسدائق بانها • أمينة آهت اليك حسانها
أم طلعة البدو المنيرة لا ت • بين النجوم خجبت أعيانها
أم هذه دور العود تبرزت • في بيلد غانية تجيد جانها
أم هذه غرر الخلاصة أشرقت • وغوامل التحقيق رفعت شانها
جاءت بأحكام الفرائض جنة • وغدت تلك الفقيهه عنانها
بالفرض والتعصيب حازت ارئها • فالكل أصبح طالبها احسانها
لله ما ألهى معاني وصفها • وأجل في النسق البديع بيانها
ولكم أفادت في الحساب دقاتها • من حازها في خير برز صانها
لا غرو أن سمعت النظر أمارى • عسلم الحقائق رافعا بينانها
رب الفضائل والقواضل والتقى • حسان أندية العلى مصبانها
الفتى القاضل العطن الذى • جمع المعارف مبدعا اتقانها
شهم أرى الايام نادت فضله • كن بهجى بين الانام فكانها
قرت به عين الكمال وأبصرت • لما غدا دون الورى انانها
شرح الخلاصة بعد حسن نظامها • وغدا يشيد بالهدى بيانها
واذا زدهت بالطبع خامس مرة • أترج بها طبع الخلاصة زانها

٢٤ ١١٥٢ ٨١ ٨

١٣٠٥

﴿ تقرنط ﴾ العلامة القاضل • والفهامة الكامل • الذى رقى شعره
العذب وراق • وتخلى من البديع باطراق • فهو يلفظ الدر والزاهر •

وفي غير هذا العذب لا تكون الجواهر • خصرة أحمد أفسدى مفتاح •

لا برح قرين الفلاح والنجاح

زده العين في المعارف تشهد • أثر القس في خير معهد
 ياله من حليف حق مبين • صدع الشك بالدليل المؤيد
 كم أزاح النقاب عن مدلهتم • تضرب العيس نحو كل فدفد
 أقم الدهر ذكره بأباد • ضاق عن وصفها الشاء المرد
 رجلا للعقول مشكلة هدى • نورها في الوجود ملة أحمد
 واستقر الألباب مناسصر • حل في مذهب التهي حين ينشد
 وانتهى ينظم اللالي متنا • يزدرى لفظه الجبان المنضد
 غير بدع اذا أضاع فيه • للسراجية المنيرة مسند
 شاد فيه من القرائض قصرا • يقف الطرف دونه يسترد
 واقتنى فيه خطة الأصل لكن • زاد فيه ما ليس في الأصل يوجد
 وكساه بالشرح مبر بال حسن • زاده الطبع وروفا ليس ينقد
 وتجلى بدرا في اسمه أرخ • بهاء طبع الخلاصة بحمد

١٠ ٨١ ١١٥٢ ٦٢

١٣٠٥

فهرسة خلاصة الفرائض وبعض فوائد من شرحها

صحيفة

- ٤ مقدمة
- ٦ العين التي يتعلق بها الحق الغير وما يتعلق بالتركة
- ١٢ أسباب الارث
- ١٢ موانع الارث
- ١٦ أضاف مستحقى التركة
- ٢٠ الفروض
- ٢١ مخارج الفروض
- ٢٢ أحوال الاب
- ٢٢ (أحوال الجد)
- ٢٣ أحوال بنى الام
- ٢٣ للزوج حالتان وللزوجة حالتان
- ٢٤ أحوال البنات وبنات الابن
- ٢٧ أحوال الاخوات
- ٢٩ الاكدرية
- ٢٩ المشتركة
- ٣٠ أحوال الام
- ٣١ للعدة حالتان
- ٣٢ العصبات النسبية
- ٣٥ العصبية السيدية
- ٣٦ عصبية المعتق
- ٣٧ فمن يرث عند اجتماع كل الورثة
- ٣٧ في الوارثين بسنتين

صحيحة

- ٣٨ في الوارثين بقرايتين
 ٣٨ الجب
 ٣٩ في التماثل والتداخل والتوافق والتباين
 ٤٠ التصحيح
 ٤٧ مصحح الوصية
 ٤٩ العول
 ٥١ الرد وهو أربعة أقسام
 ٥٦ في التصارج
 ٥٧ توريث ذوى الارحام
 ٧٧ في الحمل
 ٨٢ في المفقود
 ٨٣ في الخنثى
 ٨٣ في المرتد
 ٨٤ في الاسير
 ٨٤ ذين يموتون جملة
 ٨٥ في ذى النسب المشترك
 ٨٥ ميراث أولاد اللعان والزنا
 ٨٥ في الوارثين بجهتي فرضين
 ٨٦ المناسقات
 ٩١ قسمة التركات
 ٩٦ قسمة التركة على الغرماء
 ٩٧ المسائل الخلافية
 ١٠١ المسائل الملقبة والخفية

﴿ شرح ﴾

خلاصة الفرائض

تظم من السراجية للفقير الى
رحمة مولاه الفنى عبدالمقنن

عبد الوهاب الفتى المكي

المدنى عفى الله

عنهما

آمين

﴿ تنبيه من المؤلف ﴾

قد تكرر طبع خلاصة الفرائض تظم السراجية بشرحها ﴿ واهزة نسخها ﴾
قد استأنفت طبعها هذه المرة بتوفيق الله تعالى له الحمد والشكر على
هذه الميرة غير أنى صرفت عنان الهممة الى الاعتناء بهما ببدل الوسع في
تحريرهما وتهذيبهما فغيرت مائة قل من بعض الفاظ الايات بما هو اطف
منها وألحقتهما بأبيات غلت الطباعات السابقة عنها وضبط ما يشبه
من الحركات في بعض الكلمات وحذفت من الشرح والتفاريق بعض
الزوائد وطرزته بما أمكن من فرائد القوائد خدمة لاختلاف من
الطلبة الخنفية فلعلهم يرجون بهما ترحيب الشافعية بالرحمة

﴿ الطبعة الاولى ﴾

(بالطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطنى بجمالية)

(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)

﴿ هجرية ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أورث من التجا إليه جزيل المواهب • وقرب منه الخصاص في
عبوديته لم يحجبه عنه حاجب • والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أصل
الفرائض • وصحح مسائلها بالجميع النواض • وعلى آله وصحبه وعترته • الذين
نصبوا بالحق في نصرته • فكان نصيبهم من الفضل الأسمى • سعادة الدارين
المعظمى • **و بعد** فيقول الفقير إلى رحمة ربه الفتى • عبد الملك بن عبد
الوهاب الفتى (١) المكي المدني • لما كان علم الفرائض مع سهولة تناوله
نصف العلم • رأيت مما يحتمل في تعلمه لا حظي من شطرى العلم بأقرب قسم •
فطالعت المنظومة الرحية على مذهب الامام الشافعي فراقني حسن وضعها •
وغزارة تفهها • ووددت لو يكون مثلها منظومة محكمة البنيان • على مذهب
الامام أبي حنيفة النعمان • فراجعت ذوى الفضل في أن ينظموا مني

(١) بفتح الفاء والتاء المشددة وكسر النون نسبة إلى فتى بفتح فسند
فسكرن بلدة في الهند منها جده السابع أما المؤلف قوله بمكة المكرمة
ومثوره بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام

المسراجية الشيخ سراج الدين محمد بن هبة بن الرشيد الشهابي ودي الحنفى فانها
موضوعة على أحسن ترتيب. وشرحها الشيخ الأخرى بنى في مدحوى كل عيب .
فما زاد على قولهم سوف نال الامن . حتى خرج خاطرى قول الاجل . وما
للتفص شافية سواها . فارتجلت تطوها . وضعت اليها زيادات يستحسن
الليبي منها . وأغفلت غير المفتى بنى الممالك العثمانية . وأدرجت في امن
مذهب الشافعى مسئلتى المشتركة الا كدرية . ثم شرحتها بما ياربها . مما
يشرح صدر قارىها (١) ثم ذيلته بالمسائل الخلافية . بين الشافعية
والحنفية . ولا أقل من أن يكون فيه من أسباب التأليف (٢) بالتفريق . جمع
المفروق وبالله التوفيق . **بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله القديم الوارث . الدائم المحيى المودع الباعث .
وأفضل الصلاة والسلام . على مؤسل (٣) هدى الاسلام .
محمد من جاء بالقروا نض . والال والعصب هداة القارض .
ثم يقول بعد ذاك عبد المنة . الفتى المتحنى الى الملك .
فقرأ نض الميراث نصف العلم (٤) . وانما ههنا خط التنظيم .
وقد رأيت الرحيمه التى . فى كتب الميراث كالغريده .
فانها عميمه المنافع . لصكها فاعيا عما . اشافى .
وحبذا لو كان المعانى (٥) . تطيرها فى مذهب النعمان .

(١) بدون همز لزاوجة ياربها (٢) هى معدوم اختراع . مفروق جمع . نافض
ككل . بمجل فصل . مهم عين . خطابين . مختلط ترتيب . مطول هذب (٣)
بالتسوين بتقدير الموسوف أى على نبي مؤسل وهدى مقعوله (٤) قد كان
هذا الشطر . ان الفرق نض لنصف العلم . فتوهم بعض الذين لا يمكن لهم فى
العروض انه مكسور مع انه لا كسوفيه وانما فيه زحافى جز درج المطى بعد
الحنين وقد استعمله ابن مالك فى الالفية قال . واحده وكلمة والنقل هم . الا أن
الشطر الجديد اللطيف من القديم فلذلك اعتمدته (٥) بضم الميم

﴿وطالما راجعت في أن ينظما (١)﴾ • من السراجية تطامح كما
 ﴿تلك ما أحسنها ترتيبا﴾ • وشرها لقد حوى الجيبا
 ﴿أعنى الذي للسيد الجرجاني﴾ • فقد دنت قطوفه للبان
 ﴿ولم أزل مسوفا (٢) نيل الأمل﴾ • حتى ارتجلت قطرها ولم أمل (٣)
 ﴿وزدت فيها ما يروق النظرا﴾ • دون خلاف في النقول اشتها
 ﴿وحيث أن تحت يمين فائض﴾ • سميت خلاصة الفرائض
 ﴿وأسال الله بها أن ينفعها﴾ • ناظرها ومن عليها اطالعها
 ﴿مقدمة﴾

(القرائض) جمع فريضة وهي فيلة من الفرض وله في اللغة معان • التدبير
 كقوله تعالى فنصف ما فرضتم أي قدرتم • والقطع كقوله تعالى نصيبا مفروضا
 أي مقطوعا محذودا • وما يعطى من غير عوض كقول العرب ما أصبت منه
 فرضا ولا قرضا • والازال كقوله تعالى إن الذي فرض عليك القرآن أي أزل
 • والنيين كقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة آيمانكم أي بينها • والاحلال
 كقوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي أحل الله له • ولما
 كان علم القرائض أعنى العلم بقسمة الموارث مشغلا على هذه المعاني الستة
 لما فيه من السهام المقدرة والمقادير المقطعة والاعطاء المجرى عن العوض وقد
 أنزل الله تعالى فيه القرآن وبين لكل وارث نصيبه وأحله له مما بذلك
 (والقارض العالم بالقرائض كالفرضي يفتحين (وتعريفه) كفاي الدوا المختار
 علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة • ولا يخفى أن من تلك
 الأصول الموسوفة بما ذكر الأصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي
 العمدة في ذلك إذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة له بها لا يحل له

(١) بصيغة المبني للمجهول ومن نائب فاعل (٢) بفتح الواو المشددة ونيل
 بالنصب مفعول ثان • وقول نائب الفاعل هو المفعول الأول (٣) بفتح
 الهمزة والميم مضارع مل يعمل

أن يقسم قريضة • ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر أو عصبه أو ذا
 رحم ومعرفة أسباب الميراث والتعصّب والعزل والرد وغير ذلك • ودخل في
 معنى الحق الارث وغيره كالوصية والدين وما يجب بالصلم والاقرار كما
 في الحضري (وموضوعه) التركات واندر ارجها نعت افعال العباد التي هي
 موضوع الفقه بتقدير مضاف أي تناول التركات أو استحقاقها أو قسمها
 كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي أكلها (وغايته) اتصال الحقوق إلى
 أربابها أو الاقتدار على تعيين السهام لذخا على وجه صحيح وهذا هو الاظهر
 والاول الاشهر (واسقداه) من الكتاب والسنة في ارث أم الام بشهادة
 المغيرة وابي سلمة • واجماع الامة في ارث أم الاب باجناد عمر رضى الله عنه
 الداخل في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هنا أي في تقدير
 الموارث خلافا لما زعمه في أم الاب أي لان القياس على ما تقر في موضعه
 مظهر لامتثبات الكلام ها فقاما استند اليه الفقه ثبوت لا ظهورا • ومن
 الثابت بالسنة ارث العصبات لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا القرائض
 بأهلها فابقي فلاولى رجل ذكر (وحكمه) أن تقوله فرض كفاية (ومثاله)
 القضايا التي تطلب نسبة محولاتها لموضوعاتها ككون النصف للذمت كإلى
 الطبطبائى (ونسبته) أنه أخص من الفقه والحساب ومباين لغيرهما
 (وواضعه) المجتهدون كإلى الحضري (وفضله) يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم
 تعاونوا الفرائض وعلوها الناس فانها نصف العلم (١) (وأركانها) ثلاثة وارث
 ومورث وحق موروث (وشروطه) ثلاثة موت مورث (٢) حقيقة أو حكما
 كفقود أو تقديرا بكتبتين فيه غرة • ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة
 أو تقديرا كالحمل • والعلم بمجهه ارثه قرابة أو زوجية أو ولاء وهذا يختص
 (١) أي له ملقها بالموت وغيرها بالحياة أو تعافها بالضروري وغيرها
 بالاختيارى كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية أو غير ذلك (٢) بتشديد
 الراء اسم فاعل من ورث

القضاء كافي الرحيق المحترق (ووقفه) قال في الدر المختار هل ارث الحلى من
الحلى أى قبيل الموت في آخره من أجزاء حياته أو من الميت المعقد اثباتي
وتظهر قوة الخلاف فيها الورع بامه مورثه ولا وارث غيره فقال اذا مات
مولاك فانتسرة فعلى الأول تعتق لانه اضاف العتق الى الموت والمالك ثابت
من قبله وعلى الثاني لا تعتق لثبوت الملك بعده أفاده في شرح الوهبانية

﴿العين التي تتعلق بحق الغير وما يتعلق بالتركة﴾

﴿قدم حقوقا علقها بالعين • قبل التوى (١) كرهه في الدين﴾

لما كان ما يتعلق بعينه حق الغير ليس بتركة كان حق الغير فيه مقدما على
كل ما يتعلق بالتركة وذلك في سبع مسائل (الاولى) اذا رهن شيئا وسلمه ولم
يترك غير موات فدين المرتهن يقدم على التجهيزات فضل بعده شئ صرف اليه
(الثانية) العبد الجاني في حياة مولاه ولا مال له سواء فان الهبني عليه أحق
به من المولى الا أن يفضل شئ بعد أرض الجناية ﴿فتنبه﴾ لو كان العبد الجاني
هو المرهون قدم حق الهبني عليه (الثالثة) المأذون المديون اذا مات المولى
ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجهيز (الرابعة) المبيع المحبوس بانتم كالمو
اشترى عبدا ولم يقبضه فان قبل نقد الثمن ولم يكن هناك مانع من الفسخ
فالبائع أحق به من تجهيز المشتري فان وجد مانع من الفسخ كمنع حق لازم به
كأن يشترى عبدا في ذمته ويكاتبه ويموت المشتري معسر انتمه فليس للبائع
الفسخ لتعلق حق الحرية به وبقدم التجهيز أى من بدل الكتابة كفي حاشية
الحضري على المشهورى • أما اذا قبض المشتري المبيع فان البائع أسرة
الغرماء فيه كافي الدر المختار في خيار الشرط (الخامسة) الدار المستأجرة فانه
اذا أعطى الاجرة أو لا ثم مات الا تبصرات الدار رهن بالاجرة (السادسة)
العبد الذي جعل مهرا يعني اذا مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواء فان
الزوجة تقدم على تجهيز الزوج كافي الطحاوى (السابعة) المقبوض بالمبيع

(١) الهلاك والمراد به الموت والرهن اسم لما رهن كافي كتابات أبي اليقظ

الفساد اذا مات البائع قبل الفسخ فان اشترى مقدم على التجهيز وقطعها بقولي
وقدم على التجهيز كل معلق • بعين الميت (١) مثل ابن جبرهون
وعبد بنى دار بأمر وما اشترى • بلا قبضه في قيمة (٢) دين مأذون
ومقبوض يسع فاند قبل فسخه • كذا عبد موهل وسلم بعين
في وما عداها تركه تعلقت • بها حقوق أربع (٣) قد نقت (٤) في
التركه يفسخ اناء وكسر الراس مصدر بمعنى المفعول أي متروكة ويجوز فيها كسر
البناء وقطعها مع سكون الرأء وكذا كل ما كان على فسخة كسبقة وهي في البيت
يسكون الرأء فقط لا وزن وهي لغة ما يتركه الشخص ويقيه (واسطلاحا ما بقي
بعد الميت من ماله صافيا من تعلق حق الغير بعينه ويدخل فيها الدية الواجبة
بالقتل الخطا وبالصلح عن العمد أو بانقلاب القصاص ما لا يعفو به من
الاولياء كالحق الذخيرة فهي تركه حكما • وبما ذكرنا دفع ما عسى أن يقال ان
الدية حصلت بعد موته فليست بتركه اذ هو لم يتركها (ويتعلق بها حقوق أربعة
من تبة أي بعضها مقدم على بعض

تجهيزه كذا الذي له يجب • عليه انفاق اذا كان عطي

قريبه كزوجه أو الولد • وان تكن غنية في المعتمد

تكفن السنه أما ان منع • دائنه فبالذي يكفي يقع

الحق الاول التجهيز وهو فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته الى حين دفنه
وتعلقه به بالتوسط أي من غير اسراف ولا تقير ويكون ذلك في الكفن من
حيث العدد ومن حيث القيمة • فأما التوسط فيه (٥) من حيث العدد فهو

(١) يسكون الياء للوزن (٢) بالتقنين (٣) يجوز في مثله اثبات الثاني العدد

وحذفه لما في حاشية الصبان في أول باب العدد اذا آخر العدد وجعل صفه

لله عدد جازئ كبير العدد وتأتيه تقول مسائل تسع أو تسعة ورجال تسعة أو

تسع لكنك في البيت بدون ناء للوزن (٤) بتشديد السين مبنى للمجهول (٥)

اقتصر على بيان التوسط في الكفن دون غيره من التجهيز كالغسل تطهر وذلك

بأن يكفن بكفن السنة (وهو في الرجل ثلاثة أقواب أزارو فيص ولقافة (وفي
 المرأة خمسة أقواب أزارو فيص ولقافة وخار وخرقة يربطها تديها أما
 الصبي الذي لم يراهق فيكفن في خرقتين أزارو وداوان كفن في واحد أجزاء
 والصبي التي لم يراهق كفنهما عند محمد ثلاثة وهذا أكثره والسقط يلف ولا
 يكفن كالعضو من الميت والمنبوش المطسري يكفن كالذي لم يدفن والمنبوش
 المتضخ يكفن في ثوب واحد كافي البحر . وأما التوسط فيه من حيث القيمة فهو
 بأن يكون من أوسط ثيابه فإن كان له ثوب يلبسه في الأعياد وآخر يلبسه بين
 أقرابه وثالث يلبسه في داره يكفن بأثنائه المتوسط (أو من الذي كان يزين
 به الرجل في الأعياد والجمع وأما المرأة فن الذي تلبسه لزيارة أبوجها كافي شرح
 السيد (والاسراف فيه نوعان من حيث العدد بأن يراد في الرجل على ثلاثة
 أقواب وفي المرأة على خمسة . ومن حيث القيمة بأن يكفن فيها قيمته تسعون
 مثلاً وقيمة ما يلبسه في حياته ستون . وهذا إذا لم يوص بذلك فلو أوصى به تعتبر
 الزيادة على كفن المثل من الثلث . وكذا لو تبرع الورثة أو أجنبي فلا بأس
 بالزيادة من حيث القيمة لا العدد إلا أن الأفضل الاقتصاد كذا في شرح
 مصنف السراجية (والتقير فيه نوعان عكس الاسراف عدد ارقية وهذا
 عند القدرة والاختيار أما عند العجز والاضطرار فيكفن بأى شيء وجد . وإن
 منع الدائن عن كفن السنة فيكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان ولو
 غسيلين وللمرأة ثلاثة . في تنبيهه لو قبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين
 قبل تجهيزه واتكفينا لا يسترد منه شيء للكفن ذكره ابن الكمال اه
 طعطاوى . وداعلم انه كما يبدأ من تركته تجهيزه كذلك يبدأ أمها بتجهيزه من
 تلزمه نفقته كولد وزوجه ولو غيبة على المعتمد إذا مات قبله ولو لم يلاحظه كافي
 رد المحتار . في دين خلق صحة فرضا . ثم وصية قارث فرضا .

(الحق الثاني) قضاء دينه الذي له مطالب من جهة انطاق وهو عرفاً وجوب مال
 في الذمة بدلا عن شيء آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع الحفظ بخلاف الزكاة

لان الواجب فيها غلبت مال من غير ان يكون بدلا عن شيء آخر (فاذا كان
 الدين لواحد قيد دفع له ما بقي بعد التجهيز فان وفي فيها والا فان شاء عا أو تركه لدار
 الجزاء وان كان لجماعة وتفاوض في الاولوية كدين العصة حقيقة وهو ما كان
 ثابتا بالينة أو بالاقراء في زمان محتمه أو حكا وهو ما أقرب في مرضه لكن علم
 بثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فانه يقدم على
 دين المرض ان ثابت باقراره فيه أو فيها هو في حكمه كاقرار من خرج للمبارزة
 أو خرج للقتل قصاصا فان استورا يقسم بينهم على حسب حقوقهم على الوجه
 الآتي في آخر قسمه التركة (أما دين الحق تعالى كدين زكاة وكفارة وقسدية
 وغيرها من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت عندئذ لانها عبادة والعبادة
 شرطها الاداء بالنفس فاذا مات فان الشرط الا أن يتبرع به الورثة أو يوصي
 بها فتتخذ من الثلث على ما سيأتي (واذا اجتمع دين الله الموصى به مع دين العبد
 ولا وفاة قدم دين العبد لاحتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه (الحق الثالث)
 تنفيذ وصيته من ثلث ما بقي بعد الدين لان ثلث أصل المال • فلو فاتته صلاة
 وأوصى بأن يطعم منه فعلى الورثة أن يطعموا عنه من الثلث لكل صلاة نصف
 صاع من برءان فانه صوم رمضان يمرض أو سفر وتمكن من قضائه بعد برئه
 أو اقامته ولم يرض حتى مات وأوصى بالاطعام فعلى الورثة أن يطعموا الكل يوم
 نصف صاع من برء • ولو حج عنه الواوثر بلا وصية رجي من الله تعالى قبوله كما في
 شرح السيل (واعلم ان الوصية اما ان تكون لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما
 وعلى كل فاما أن يني بها الثلث أو يضيق عنها فان وفي فيها وان شاق فما كان لله
 تعالى فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كال كفارات وانذروا صدقة الفطر
 أو تطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء فيبدأ بأداء الميت • وان
 اختلطت يدا بألغرائض قدمها الموصى أو آخرها ثم بالواجبات • وما كان
 للعباد يقسم بينهم على قدر حقوقهم (وما جتمع فيه بين حق تعالى وحق العباد
 فانه يقسم الثلث على جميعها ويحمل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب

ولا تجزئ كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى الا ان
كل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الادميين ثم تجتمع فيقدم
منها الاثني عشر فالاثني عشر (فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيد والكفار
قسم على أربعة أصهم ولا يقدم الفرض على حق الا دمي لمأخذه . وان كان
الا دمي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى
فالاقوى لا اله الا الله يبقى حقه الله ان لم يكن ثمة مستحق معين كافي ورد المختار
وتقدم على الارث . وان كانت الوصية مطلقة كثلث مالي أو ربعه أو مفيدة
بعين كثلث دراهمه على العجيج خلافا لمن قال المطلقة في معنى الميراث
لشيوخها في التركة فيكون شريكاً لورثته لا يتقدم عليهم وكذا ما أوصى به من
حق الله تعالى كذا في الرقيق المحتوم وفي رد المختار لا خلاف في تقديم الوصية
بعين كالدراة والثوب مثلاً يعني انها اذا خرجت من الثلث فلا حق للورثة فيها
فتفرد وحدها ويقسم ما سواها بين الورثة أما الوصية المطلقة فنظر الى انها
شائعة في التركة تزداد بزيادة ما يملك قال لا تقدم فيها أصلاً بل الموصى له
شريك للورثة ومن نظر الى ان قسمة الميراث لا تكون الا بعد اخراج نصيب
الموصى له قال انها مقدمة وثمرة الخلاف تظهر فيها اذا كان في المسئلة عول
فعلى القول بالتقديم يكون العول في سهام الورثة فقط وعلى القول بالشروع
يكون العول فيها . مثلاً لو تركت زوجاً وأختين شقيقتين وأوصت بالثلث
لزيد فيخرج الثلث الموصى به أولاً فخذ زيدا واحداً من ثلاثة ثم يقسم الباقي
وهو اثنان اسباعاً فلزوج ثلاثة وللشقيقتين أربعة وتوضيح ذلك ان أصل
مسئلة الورثة من ستة وعول بسدسها الى سبعة فيقسم الباقي اسباعاً كما ذكر
فيكون اعتبار العول في سهام الورثة فقط وسلم الموصى له ثمة وهذا على
اعتبارها مقدمة . ولو اصاب شريكاً للورثة لزم اعتبار العول قبل أخذه
الثلث فاصل المسئلة من ستة للزوج منها التصف ثلاثة وللشقيقتين اثنان
أربعة والموصى له منها الثلث اثنان ولا يخرج هذه المقادير من الستة وترفع

بنصفها الى تسعة فباخذ الموصى له اثنين منها فينقص ثلثه وقد عرفت ان
 الصحيح التقديم (وقال شيخ الاسلام خواهر زاده اذا زاد المال بعد الوصية زاد
 على الحقيقتين وان انقص نقصا منها حتى اذا كان ماله حال الوصية انقصا من
 سائر اثنين فله ثلث الاثنتين وان انكسر قبله ثلث الالف اهـ) (واذا زادت
 الوصية على الثلث تبطل في الزيادة اذا لم يجزها الورثة وان أجازوا نفذت
 وبسير الموصى به مائلا للموصى له بالقبول وليس لهم الرجوع ولو قبل القبض
 لان الاجازة اسقاط والساقط لا يعود واما عند الشافعي فهي هبة فلهم الرجوع
 قبل القبض واذا أجاز بعض الورثة دون البعض جاز في مقدار حصه المجيز دون
 غيره (ولا تصح لوارثه الا باجازة ورثته يعني عند وجود وارث آخر كافي الدر
 • اما اذا لم يكن له الا زوجة فانها تصح الوصية لها كما اذا لم يكن لها وارث
 الا زوجها فتصح وصيته له • واما غير الزوجين من الورثة فلمنفرد له المال كله
 اما عرضا او دأوت نصيبا او فرضا وتوصيها فلا يحتاج الى الوصية • والعبرة في
 عدم صحة الوصية لوارث عن يكون وارثا عند موته كافي الدوائد السببية
 (الحق الرابع) الارث وهو اصطلاح حق قابل للتجزى يشترط لمسوق بعدم موت
 من كان له ذلك لقربة بينهما فهو بمعنى الموروث وأصل فائه الواو قلبت همزة
 ومثله الميراث وياؤه مقسوبة عن وارث كسر ما قبلها الا انه غالبيا يكون اسمها
 للمال الموروث ويراد به التراث وأصل ناته الواو كجاء في وجاء وهو في البيت
 بهذا المعنى بتقدير مضاف أي قسمة ارث فوض أي قدر • والوارث اصطلاحا
 المنتهي الى الميت الحقيقي أو الحكمي كالمفقود الذي حكم بموته بنسب أو سبب
 حقيقة أو حكمي فله وحقه المقابل للخلافه بعدم موته كذا في كليات أبي البقاء
 فان نسب الحقيقي ظاهر والحكمي كقرابة مولى الاناقة والموالاة فان الولاء كافي
 الدر وقرابة حكمية حاصلة من العتق أو الموالاة • والسبب الحقيقي كاستكاح
 القائم والحكمي كالعدة في الرجعي وفي الباش اذا أباها في عرض موته بلا
 رضاها وكان طائعا فانها ترث ولومات بغير ما ذكر وهي في العدة

﴿أسباب الارث﴾

﴿وسبب الارث نكاح أو نسب • أو الولاء ليس دونها سبب﴾

يستحق الارث بأحد ثلاثة (أولها) النكاح الصحيح ولو بالوطء ولا خلوًا اجامًا فلا نورث بفاسد وهو ما قصد شرطًا من شروط الصحة كشهود ولا باطل كنكاح المتعة والموقت وإن جهلت المدة أو طالت (ثانيها) النسب ونحوه ثلاثة أنواع ذوو الفروض والعصباء وذوو الارحام • ويدخل في النسب الافراد بالنسب الذي لا يثبت فاته يورث به على ما سيأتي (ثالثها) الولاء عتاقًا وموالاته وهو بالقضخ والمذاحم مصدر لغيره أتم صرة والحببة وعرفا قرابة حكومية حاصلة من عتق أو موالاته كمالى الدرر • ويدخل فيه الافراد بولاء العتاقة فاته يورث به على ما يأتى

﴿موانع الارث﴾

الموانع للارث على ضربين مانع عن الموروثية وهو النبوة قال عليه السلام لا نورث ما ترك كصادقة كفى صحيح البخارى • ومانع عن الوارثية وهو فى عرف الفقهاء ما تقوت به أهلية الارث فما يقوت به الارث دون أهليته ليس من الموانع بل هو حاجب والفرق بين المحروم والمحجوب سيأتى فى باب الحجب • ويمنع الميراث قتل إن وجب • قصاص أو كفارة أو تشعب

جلة الموانع سبعة فالاول منها القتل الموجب للقتل أو الكفارة وإن سقطا بجرمة الاثمة أو المستحب فيه الكفارة (فالاول) هو العمد وهو أن يقصد ضرب به عمدًا أو ما يجزى مجرمًا فى تفريق الاجزاء (والثاني) ثلاثة أقسام شبه عمد وهو أن يتعمد ضرب به عملاً لا يقتل غالبًا كالأسوط وخطأ كالسرى صيدا فأصاب إنسانًا • وما جرى مجرى الخطأ كالانقلاب نائم على شخص أو سقوطه عليه من سطح (والثالث) كمن ضرب امرأَةً ألفت جنيهاً صيتاً فيه الفرة وتشعب فيه الكفارة فعتد ما يحرم القاتل فى هذه الصور فقط (فخرج القتل بسبب فاته لا يوجب ما ولا تشعب فيه الكفارة كالأخرج ووشماً أو خربيراً أو وضع حجرًا فى الطريق فقتل مورثه أو أقاد دابة أى أعطاه لحامه اليقودها

أوساقتها قوطته أو قتله قصاصاً أو دفعاً عن نفسه أو وجد موثته قبل أن يداره
 أو قتل العادل الباغي وكذا عكسه أن قال قتله وأنا على حق وأنا الآن
 على الحق ونخرج القتل مباشرة من الصبي والمجنون لعدم رجوب القصاص
 والكفارة وانصبها (ولو أكره الرجل على قتل مورثه بوجد قتل ففعل فإنه
 لا يحرم الفاتل من الميراث وله أن يقتل المكره قصاصاً بمورثه في قول أبي
 حنيفة ومحمد كافي الفواكه الشهية وجميع الفتاوى (وإذا قتل الزوج امرأته أو
 ذات رحم من محارمه الأناث لأجل الزنا بارت منها عندنا أي مع تحقق الزنا أما
 بمجرد التهمة فلا كذا في رد المحتار وقد نطقت ما لا يمنع الأثر من القتل فقلت
 قتل القصاص وحده أو مدافعة • أو من صبي • ومجنون بلا رشد
 ومادل ياغيًا كالعكس مدعي • أي على الحق حتى الآن لم أحد
 وخبر (١) بترجيح الغير حيث يرى • فيها موثته بالأثر فيه يجد
 (ورودة طوعاً عن الأيمان • من عاقل تغاير الأديان)

(الثاني) الردة وهي لغة الرجوع مطلقاً وعرفاً الرجوع عن دين الإسلام من
 عاقل طوعاً فلا نص من مجنون ومعتوه وموسوس وسكران ومكره وصبي
 لا يعقل أما الذي يعقل فصنع منه كإسلامه (ولا يرث المردة من المسلم ولا من
 كافر أصلاً ولو مرنه أو كذلك المردة وليس ذلك لاختلاف الدين لأنه لا ملة له
 لأن ما انتقل إليها لا يقر عليها ويعتبر في الميراث الملة ومن غرة ناسب عدها
 ما نعام مستقلاً دون ادراجها في اختلاف الدين كما فعل بعضهم (وفي الرجبي
 المختوم والنظام من مثله الزنديق وهو على ما في فتح القدير من لا يتدين بدين
 (الثالث) تغاير الأديان إسلاماً أو كفراً أما الكفار فهم يتوارثون وإن اختلفت
 مذاهبهم لأن الكفر كله ملة واحدة إلا إذا اختلفت المذاهب بينهم على ما سبأني
 فلا يرث الكافر من المسلم إجماعاً ولا المسلم من الكافر على قول على • وتزيد عامة
 العصاة إقرؤه عليه السلام لا يتوارث أهل ملتين شتى (فائدة) قال في الدرر
 (١) بالجره طفق على القصاص أي وقتل خفر يثرأ سدد القتل للفقير لا بسبب

ذكر الشافعية مسألة يرث فيها المسلم من الكافر وصورتها كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل فأسلمت ثم ولدت وورث الولد المهكوم بأبلامه بسبب اسلام أمه أباه الكافر ولم أره لا ثمننا ميراثها له لكن في رد المختار أنه حين موت مورثه لم يكن مسلما فلم يوجب له المانع حين استخفافه الارث وانما وجد بعده فكان كمن أسلم بعد موت مورثه الكافر فلم يكن في الحقيقة ارث مسلم من كافر بل هو ارث كافر من كافر نعم ينصرف عندنا ارث المسلم من الكافر في مسألة الميراث

في بيان الدارين حكاه حقا (١) ما بين افكار ررق مطلقا

(الرابع) تبين الدارين في الكفار باختلاف المنفعة أي العسكر واختلاف الملك كأن يكون أحد المسلمين في الهند وله دار ومنعة ولا تخرق معر قد وله دار ومنعة أخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى استعمل كل منهم قتال الآخر فهاتان الداران مختلفتان فتقطع باختلافهما الوراثه لأنها تبنى على العصمة والولاية وأما إذا كان بينهما تناصروا وتعاون على أعدائهم ما فتكون الدار واحدة والوراثه ناسبة لا كسأمن في دارنا مع حربي في دارهم كلاهما من دار واحدة فإن الدارين وان اختلفنا حقيقة لكن المستأمن من أهل دار الحرب حكما كما علمت فهما مجتمعان حكما يدفع ماله لوارثه الحر في البقاء حكم الامان في ماله لحقه وياصال ماله لورثته من حقه اه من رد المختار بزيادة من الرقيق المحتوم (الخامس) الرق وهو لغة الضعف وعرفا بغير حكمي قائم بالانسان بمعنى ان الرقيق عاجز لا يقدر على ما يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية ولذلك ما خوذ من رقيق الثوب اذا ضعف فهو بمنح التوارث مطلقا سواء كان كاملا كالقن والمكاتب أو ناقصا كالمدبر وأم الولد وكذا لمبعض الاقارب المكاتب اذا مات عن وفاة فانه يحكم بعقده في آخر حياته ويؤدى بدل كتابته من ماله وما بقي فهو ميراث لورثته الا اخلين في الكتابة وغيرهم والمبعض هو من

(١) بصيغة المبني للمجهول

أشحق به منه فبعضه في فكاك باقيه وهو عند جعلة المملوك • وقال هو حر
مذيون قبره ويحبب بناء على تجوز الاعناق عنده لا عندهما والعصم قول
الامام كافي العوائد النبيلة

• وعدم العلم بموت من سبق • فحين بعدهم • مصاب كالفرق •
(السادس) جهالة تاريخ الموت فمن يورثون جعلة بنو القرق وسبأى حكمهم
• ولا لباس وارث بغيره • تمنعه (١) جهالة من غيره (٢)
• كما اذا ظن موت (٣) وماعلم • مولودها من مرضع (٤) فقد حر (٥)
• ومن رعى مولوده في المسجد • ثم أتى لاخذ من القدر
• اذا بطفلين به تحميذا • ليكن بينهما ماميرا
(السابع) جهالة الوارث لا لتياسه بغيره وذلك يكون في خمس مسائل أو أكثر
(الاولى) امرأة أرضعت صبيا مع ولدها فماتت ولم يعلم ولدها فلا يرثها واحد
منهما (الثانية) أن يضع ولده في قاء المسجد لئلا ثم يندم صبا حقيق رجوع لاخذ
فلذا فيه ولدان ولم يعرف ولده منهما ومات قبل انظروا فانه لا يرثه واحد منهما
ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما على بيت المال ولا يرث أحدهما الآخر
(الثالثة) حرة وأمة ولدان في بيت مظلم ولم يعرف ولد الحرة لا يرثها واحد
منهما بل يبيع كل منهما في نصف قيمته لمولى الأمة (الرابعة) مسلم ونصراني
استأجر الارضاع ولديهما اظنوا واحدة ففكرا ولم يعلم ولد المسلم من ولد
النصراني فالولدان مسلمان ولا يرثان من أبويهما زاد في المنية الا أن يصطلحا
فلهما أن يأخذا الميراث (الخامسة) رجل له ابن من حرة وابن من أمة الفغير
قارضا منهما اظن حتى كبرا ولم يعرف ولد الحرة فهما حرات يبيع كل واحد منهما
في نصف قيمته لمولى الأمة ولا يرث واحد منهما كذا في رد المختار •
يقتضي تقييد عدم الارث بكونه قبل الاداء لبقاء رقهما أما بعده فغير ثابته لزال

(١) أي الوارث (٢) أي خير الميت (٣) مات (٤) بصيغة اسم المفعول
(٥) نائب فاعله يعود الى مولود الظن أي المرصعة

المانع في تنبيهه عند الشافعية من الموانع الدور الحكمي قال الشافعي وهو
 أن يلزم من التوريث عدمه كأن يقرّ أحماز بن الميت فينبت نسبه ولا
 يرث اه وقال الشيخ ظاهر منبيل أي لأننا إذا حكمنا بتوريثه خرج الاخ
 عن أن يكون وارثا وإذا لم يكن وارثا لم يقبل إقراره على الميت بالنسب فالحكم
 بتوريثه يؤدي إلى الحكم بإبطال نسبه والحكم بإبطال نسبه يؤدي إلى الحكم
 بإبطال توريثه فلزم من الحكم بتوريثه الحكم بعدم توريثه فلذلك لم يرث
 لكن يجب على المقر بطلان أن يدفع المال للابن إن كان سادقا في إقراره (وأما
 عندنا فالأمر باليراث يكون للابن لأن الإقرار حجة ملزمة ولا يثبت النسب لأن
 فيه تحصيل النسب على الغير نص عليه في التأسيس خاتمة وغيرها وسيأتي
 في المستوفين في أصناف مستحق التركة

في أمخ ذوى القروض ثم العصبه • ثم الذي منه عتاق الرقبة في
 أعلم أن مستحق التركة أحد عشر صفا (الأول) ذوى القروض وهم الذين لهم
 سهام مقدرة في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله كقرله عليه الصلاة والسلام
 أطعموه والجلدات السدس كما في الدر المختار ثم الإجماع بكمل الجدل الصحيح كالآب
 عند عدمه وابن الابن كالابن عند عدمه وبنت الابن كالبنت عند عدمها
 والاخت لاب كالاخ الشقيق عند عدمه والاخت لاب كالشقيقة عند عدمها
 ومن الإجماع إعطاء الاخت لاب السدس إذا كانت مع الاخت لابوين
 تكفه للثلاثين قياسا على بنت الابن مع البنت كما في الفواكه الشهية
 • ووجود القياس هنا لا ينافي ما تقدم من أنه لا مدخل للقياس في تقدير
 الموارد إذا لا إعطاء هنا ثابت بالإجماع وإن ظهر بالقياس فهو لا يقدّمون
 في الأرض على غيرهم فيبدأ بقسم التركة بينهم (الثاني) العصبه والمراد
 بها النسبة بقرينة ذكر المسيية بعد في قولي ثم الذي منه عتاق الرقبة
 فإذا بقي شيء من ذوى القروض فهو للعصبه النسبية على ترتيبهم الآتي
 (الثالث) العصبه السببية وهو مولى العتاقه وهو من كان سببا لثبوت قرينة

حكيمه للرفيق رفع بها من نفسه يد الاستيلاء والتكلم ويصير بها أهلا للولاية
والتهادة والمناكبة فعند عدم العصبية النفسية يعطى للعصبية السيئة
• وانما قلت الذي منه عتاق الرقبه دون الذي من عتق الرقبه ليشعل ما اذا
كان العتق اختياريا بأن عتق عليه بلفظ اعتاق أو فرعه كذبير أو بشرائه ذا
رحم محرر مأمنه أو اضطراريا بأن ورث ذارحم محرر مأمنه فعق عليه فان
العبارة الثانية لا تشمل الاضطرار والحراد الجنس فيشمل المتعدد والمفرد
كما يشمل الذكرو الانثى والمقرله بولا بالعاقه ويقدم المعروف على المقرله
• وفي الرجح المحتوم والظاهر انه متأخر من المقرله بالذبح تأمل وارنه
يستدعي ارت عصبته اه • وبشرط في صحته ان لا يكون للمقرر مولى عاقه
معروف وان لا يكون مكذبا شرعا كافي رد المختار

ثم الذي يعصبه (١) أى بالنسب • فعتق (٢) المعتق ثم من عصب
(الرابع) عصبه مولى العاقه أى اذا لم يوجد مولى العاقه يعطى المال لمن
يعصبه من الذكور وكونه عصبه نسبية لمولى العاقه لا ينافي كونه عصبه
سببية فأميت (الخامس) عصبه مولى العاقه السيئه أى معتق المعتق عند
فقد عصبه مولى العاقه السيئه • وعند عدم معتق المعتق فاعصبته أيضا
(قال في الرجح المحتوم بقى ما اذا كان لمعتقه معتق وفقد معتقه وعصبته فانه
يبدأ معتق معتقه كما هو المنصوص عليه في بحث العصبات ثم بعصبته لا بالرد كما
هو ظاهر كلامهم ثم لم أر من نبه عليه ههنا اه

ثم ذوى ردقارحام كذا • مولى الموالاة فن بعصب (٣) ذاك
(السادس) ذوى الردق على ذوى الفروض النسبية بقدر فرضهم كما هيأتى
(السابع) ذوى الارحام أى عند عدم من ذكر الا أحداز وجعن يعطى لذوى
الارحام (الثامن) مولى الموالاة وهو القابل موالاة الميت حين قال له أنت
مولى رثتى اذا مت وتعتقل عني اذا جئيت ولم يكن من العرب ولا من
(١) كيعضره (٢) بالنسب عطف على ذوى الفروض (٣) يفتح فسكون

معاقبة هم ولاله وارث نسي ولا عقل منه بيت المال أو مولى موالاة آخر فبرته
 القابل • بلا عكس الا ان شرط ذلك من الجانبين وتحقق الشرائط فبهما
 واستحقاقه ثبت بقوله تعالى والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم كافي
 الفواكه الشهية • وقد كان التوارث بالموالاة في ابتداء قدمه عليه السلام
 المدينة مع وجود ذوى الارحام ثم نسخ بآية وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض
 فانقر التوارث به عنهم ولم يمل حديث المسلمون عند شروطهم فيما أحل رواه
 الطبراني عن رافع بن خديج واسناده حسن كافي الجامع الصغير وشرحه للبخاري
 (التاسع) عصبه مولى الموالاة على ترتيب عصبه مولى العتاقة سائق
 • فمن له أكثر رأى بنسب • يحمله على السوى كابن أبي •
 • وكان مجهولا وما صح النسب • وإذا بان ما صدق المقر أب •
 • وإن يصدق فهو وارث ثبت • إذا شرط عصبه توفرت •

(العاشر) المقر له بنسب لم يثبت واعتبر فيه قيود أربعة (الاول) أن يكون
 مجهول النسب (الثاني) أن يكون مجهولا على غيره كابن أبي أي أخى ومثله ابن
 ابني وعمى فإن هذا الاقرار ينفعن حل النسب على الغير وهو الاب في المثال
 الاول والابن في المثال الثاني والجدة في المثال الثالث فهو غير صحيح في حق
 ذلك الغير ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة
 والارث كمن اشترى عبدا وكان قد أقر بحريته من الاصل وكذب البائع
 فيصح في حقه حتى يفتق عليه ولا يكون ولاؤه ولم يصح في حق البائع حتى لا
 يرجع عليه بالتمن (ولو أقر أحد ابنتين بأخ لاب وكذب الآخر أعطاه المقر
 نصف نصيبه ولو باخت لاب فتلكه ولو بام نصيبه (١) ولو أقر ابن و بنت
 من ابنتين و بنتين بأخ لاب أعطياه نصيبهما (٢) وإن أقر أحد ابنتين

(١) لان لهما اثنتين من اثني عشر لو اتفقا في الاقرار وللمقر خمسة من اثني
 عشر أيضا ومجموعهما سبعة فتأخذ سبعا النصف (٢) لان مسئلتهم من
 سبعة لو اتفقا في الاقرار فله اثنان وللمقر اثنان وللمقر واحد ومجموعهما

بامرأة أنها امرأة أبيهما إلى صدقة الاسترخاء الثمن والباقي بينهما أنصافا
وتصح من ستة عشر وان كذب الاسترخاء أنصافا وأعطى المقر للمرأة
نصيب النصف الذي في يده (١) كافي القراض الحبرية (لكنه مؤخر عن
عصبة مولى الموالاة) ويكون هذا الاقرار وصية بمعنى ولذا صح رجوعه
عنه ولا يتقل إلى فرع المقر له ولا إلى أصله كافي رد المختار (أما إذا لم يتقمن
حل نسبه على غيره واشتغل على شرائط محتمة (٢) أوجب ثبوت نسبه منه
واندراج في الورثة النسبية كأن يقر له ول النسب بأنه ابنه (الثالث) عدم
ثبوت نسب المقر له من ذلك الغير كأن لم يصدق أهوه في هذا النسب أولم
يصدق الورثة أول يشبهه معه رجل آخر فانه لو صدقة الاب أو الورثة
وكانوا من أهل الاقرار أو شهد معه على النسب رجل آخر يكون كافي الورثة
كافي حجم زاده (الرابع) أن يموت المقر على اقراره ولو رجع عنه أو أنكر ثم
مات لا يرث المقر له من المقر ولظهر ولم أذكره نظما

فمن له أوصى وزاد بينهم • من ثلث فبیت (٣) مال منتظم
(الحادي عشر) الموصى له بما زاد على الثلث أي إذا عديم من تقدم ذكرهم
يعطى لمن أوصى له بما زاد على الثلث ولو بالجميع (فإن لم يوجد موصى له بالزائد
يوضع المال في بيت المال وهو ما يوضع في يد أمين ليصرف في مصالح المسلمين
وتوجهه إلى أربعة • الأول بيت مال الخس أي خمس الغنائم والمعادن
والركاز • الثاني بيت مال الصدقة أي زكاة السواكم وعشور الاراضي وما

خمس فيما أخذت من مافي يد المقرين (١) لان لها اثنين من ستة عشر
لواتفاق في الاقرار وله سبعة من ستة عشر أيضا ويجمعها تسعة فتأخذ نصيب
النصف (٢) كالحرية والبلوغ والعقل في المقر وتصدق المقر له بالنسب
الاذا كان صغيرا أو غير عاقل أو مملوكا فلا حاجة لتسديقه كافي الرجح
المحتموم منها كونه بحيث يولد مثله لمثله وعدم كونه معروف بالنسب
(٣) بالنسب عطف على ذوى القروض

أخذ العاشر من تجار المسلمين المارين عليه كفاي البدائع • الثالث خراج
الاراضي وجزية الرؤس وما أخذ العشار من تجار أهل الذمة والمسلمين
من أهل الحرب ما زاد الشرب لالي في رسالته عن الزيلعي هدية أهل الحرب
وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحو عليه اترك القتال قبل نزول العسكر
بساحتهم • الرابع بيت مال الضائع والتركاة التي لا وارث لها أو لها وارث لا يرث
عليه كاحد الزوجين • ودية المقتول الذي لا ولي له من جملة تركته ولذا تقضى
منها ديونهم • فمصرف الاول والثاني اليتم والمساكين وابن السبيل وجاز صرفه
لجنس واحد فف • وقدم فقراء ذوى القربى من بنى هاشم (ومصرف الثالث
مصالحنا كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة
والعمال ورزق المقاومة وذرائعهم) (ومصرف الرابع هو اللقيط الفقير
والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطون منه نفقتهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل
جنايتهم • وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء اه ملخصا من الدر المختار
ورد المختار من باب العشرون من فصل في كيفية القسمة من كتاب الجهاد بزيادة
من الهداية

الفروض

• إن الفروض في الكتاب ستة • وأهلها الذكور هم أربعة •
• وضعفهم من الاناث وتسكن • نوعين فالاول من ذين الثمن •
• والرابع والنصف وأما الثاني • فالسُدس والثلث كذا الثلثان •
• ومنتهاها خمسة لنحوام • وزوجة واخوات ولتم (١) •
الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وهي النصف والرابع والثمن
والثلثان والثالث والسادس وأهلها الذكور أربعة وهم الاب والجد الصحيح
وان علا والاخ لام والزوج (والاناث ثمانية ضعف الذكور وهن الاخت لام
والزوجة والبنت وبنت الابن وان سفلت والاخت الشقيقة والاخت لاب
(١) فاعلم مستتر تقديره أنت ومفعوله مقدار أي الاخوات وتعميهم باعتبار
أنواعهن أي قدر واحدة شقيقة واحدة اخت لاب واحدة اخت لام

والام والجدة العقيمة • وهى نوعان فاشترى والربع والنصف نوع والسدس
والثلث واثنان نوع آخر • وغاية ما يجتمع من القروض خمسة كالموات
عن أم وزوجة وشقيقة وأخت لاب وأخت لام فان للام السدس وللزوجة
الربع وللشقيقة النصف وللأخت لاب السدس وللأخت لام السدس أيضا
وأصل المسئلة من اثني عشر ولا يخرج هذه القروض منها فتقول بربعها
الى خمسة عشر

﴿مخارج القروض﴾

﴿مسمى قرض مبه بالخرج • الا النصف (١) فن اثني عشر﴾
﴿كالربع من أربعة والسدس من • ستان القروض أفراد اثنين﴾
﴿وان تكن قد كررت من نوع • فخرج الأقل فيها مرعى﴾
﴿والنصف ان يغير نوعه اختلط • فاصله من ستة جاء فقط﴾
﴿والربع في اختلاطه باثنى عشر • وضعها في الثمن يا هذا المستقر﴾
لما كانت القروض كلها ككسورا كانت مخارجها مخارج الكسور
• والمخرج جمع مخرج وهو أقل عدد يمكن أن يؤخذ منه كل فرض بانفراده
صحيا • ومخرج كل فرض مبه كالثمن من ثمانية والربع من أربعة الا
النصف فن اثنين وهذا عند انفراد القروض وأما اذا جاءت مكررة في المسئلة
من نوع كالسدس والثلث مثلا فخرج الأقل هو المرعى فيكون ستة • واذا
اختلط النصف بكل النوع الثاني أو ببعضه تكون المسئلة من ستة كما اذا
تركت زوجا وأما واثنين لا يوين واثنين لا مفلزوج النصف وللأم السدس
وللاختين لا يوين الثلثان وللأختين لا م الثلث • واذا اختلط الربع بكل
النوع الثاني أو ببعضه تكون من اثني عشر كما اذا اختلط زوجة وأما واثنين
لا يوين واثنين لا م فلزوج الربع وللأم السدس وللأختين لا يوين الثلثان
وللاختين لا م الثلث • أو زوجة وبنتين أو زوجة وأما وابنا ولا ثالث لهما
• واذا اختلط الثمن بالثلثين فقط أو بالسدس فقط فهي من أربعة وعشرين

(١) يفتح فكم مكرر ثم لغة في النصف كما في المصباح

﴿أحوال الأب ثلاث﴾

﴿للأب سدس مع الابن قد جب • وبالبنت قد حواء وعصب﴾

﴿فما بقي ومحض تعصيب ورد • ان ولد ابنه اتسقى أو الولد﴾

للأب أحوال ثلاث (الاولى) الفرض المطلق وهو السدس مع الابن أو ابن

الابن وان سفل والباقي للابن ان لم يكن غنة وارث غيره (الثانية) الفرض

والتعصيب معا وذلك مع البنت أو بنت الابن وان سفلت فلها النصف وللأب

السدس فرضا والباقي تعصبا (الثالثة) التعصيب المحض عند عدم الولد

ولد الابن وان سفل فباخذ كل المال ان لم يكن غنة أصحاب فروض والا

فباخذ باقيهم ﴿تبييه﴾ زاد بعضهم للأب حالة رابعة فقال ان له ثلثي الباقي بعد

فرض أحد الزوجين في مستثنين تسميان الغراوين • الاولى زوج وأم وأب

أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأب ثلثا الباقي وهو اثنان وللأم ثلثه

وهو واحد • والثانية زوجة وأم وأب أصلها اثناعشر للزوجة الربع ثلاثة

وللأب ثلثا الباقي ستة وللأم ثلثه ثلاثة وسبأ تيان في أحوال الام لكن

لا حاجة الى زيادتها اذ هي ليست مقابلة لما ذكر من أحواله بل هي من صور

التعصيب المحض

﴿أحوال الجد أربع﴾

﴿مثل الأب الجد الصحيح وهو من • لم يدل بالاشق وبالأب احرم﴾

﴿الامع الام وزوج فلها • ثلث وأم الابن بعضها (١)﴾

الجد الصحيح كالأب وهو الذي لا يدل الى الميت بانثى كاب الأب وان علا وله

الاحوال الثلاث التي للأب وحالة رابعة وهي حرمانه بالأب • الا انه عند

الامام يفرق الابن في مستثنين من الفرائض (٢) (الاولى) أن الام اذا كانت

مع الجد واحد الزوجين فلها ثلث جميع المال ولو كان مكان الجد أب فلها ثلث

(١) يصح فيه ضم الضاد وكسرها وقرأ السبعة قوله تعالى فلا تملوهن بالقسم

كأني المصباح والعصل المنع من التزويج ولكن المراد هنا المنع من الميراث

(٢) يفارقه في غير هاتين أكثر من عشر مسائل كافي رد المحتار

ما يفي به نصيب أحد الزوجين (الثانية) أن أم الأب محبوبة بالأب ولا
 يحجبها الجدة لأنها ليست من قبله وسيأتي بيان ذلك في أحوال الجدة • أما
 المسائل التي بخارقه فيها من الفرائض عند فقير الإمام فثلاث (الاولى ان بنى
 الابن والجدان يرثون مع الجد عند أبي يوسف أما عند الإمام فهم محجوبون
 بالجد ولو كان مكان الجد أب فيسقطون به أجمعاً (الثانية أن أبا المقتى مع ابنه
 يأخذ سدس الولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله للأب ولا
 يأخذ الجد شيئاً من الولاء عند سائر الأئمة (الثالثة لورث جد معتقه وأخاه قال
 أبو حنيفة يختص الجد بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الجد أب
 فالميراث كله اتفاقاً كافي رد المختار وأعمال أنظمتها لان المفتى به قول الإمام

(أحوال بنى الام ثلاث)

• أما بنو الام فثلاث للعدد • سوية والسدس للذي انفرد

• الولد وولد ابن والاب • والجدان مع بنى الام أحجب

لبنى الام أى الاخوة والاخوات لام أحوال ثلاث (الاولى) الثالث للثلاثين
 فصاعداً كورثهم وانما هم في القسمة والاستحقاق على السواء (الثانية)
 السدس لمنفرد منهم (الثالثة) سقوطهم بالولد وولد الابن وبالأب والجد

(للزوج حالتان وللزوجة حالتان)

الصحيح

• الربع للزوج بالولاد لها • وعند فقهاء النصف لهما (١)

• والثلث للزوجة أولاداً أكثر • مع ولد الزوج وربع ان حري

للزوج حالتان (الاولى) له الربع عند وجود الولد أو ولد الابن وان سفل
 • ولا فرق بين أن يكون الولد منه أو من غيره ولو من زنى كافي البلواهر البهية
 سواء كان واحداً أو أكثر كالوادي رجلان فأكثر نكاح مبته وبرهنا على
 النكاح بعدموتها ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فاتها بما يقتسمان
 ميراث زوج واحد لهدم الاولوية ولا فرق بين ما إذا أرتخا واستوى تاريخهما

(١) بالضم جمع لهوة بضم اللام وقصها بمعنى العطية

أولم يؤرخا على كل منهما نصف المهر فان جاءت بولد ثبت النسب منهما ويرث
 من كل منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد • وانما
 قلت نكاح مبتة لانها لو كانت حية نهار البرهان وهي لمن صدقته اذ لم تكن في
 يد من كذبته ولم يكن المكذب دخل بها وان أرخا السابق أحق (الثانية) له
 النصف عند فقد الولد أو ولد الابن • ويرثها في عدة الطلاق الرجعي وقبها
 اذا باشرت بسبب الفرفة وهي مرضة وماتت قبل انقضاء العدة • ولا يرثها
 في عدة الطلاق البائن وللزوجة حالتان (الاولى) لها الثمن مع الولد أو ولد
 الابن واحدة كانت أو أكثر • ولا فرق بين أن يكون الولد منها أو من غيرها
 (الثانية) لها الربع ان عوى الزوج عن الولد أو ولد الابن • وترثه في عدة
 الطلاق الرجعي وفي عدة طلاق الفارق مرض موتها طلاقا بتأطاعا بلا رضاها
 وكانت مدخولا بها حقيقة • فلو كان في صحته أو كان مكروها أو كانت راضية
 بأن خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها
 فهستأفى أو كانت في عدة الخلو فلا يرث برأية • ويجزى عن المجتبى • لكن حكى
 ابن الشحنة في عدة الفراق قولاً آخر أن يرث وان تصادف على عدم الدخول
 بعد الخلو

(أحوال البنات ثلاث وبنات الابن ست)

- نصف لبنت ثلثان (١) للبنات • وان حسن بابنه معصيات
- كذا بنات الابن حيث فقدت • صليبة أحوالهن رتبة
- وحزن سدس ما عانت الميت (٢) • تكملة (٣) للثنتين باقى
- وان يكن ثم (٤) علام عصب • به التي حاذنه بل ومرضعت
- سوى التي تنال سدساً كلاً (٥) • ويحجب التي تكون أسفلاً

(١) في المصباح تضم اللام للابن وتكون لكن تضم متعين في البيت للوزن
 (٢) باسكان الياء للقافية (٣) بالنصب صفة سدساً بناؤه بحكمه على حد زيد
 عدل (٤) بفتح الشاء اسم إشارة الى المكان (٥) فعل ماض والاقبل للطلاق
 ومفعوله مقدراً أى سوى التي تنال سدساً كل الثنتين أخذاً من قوله =

معها لو استغرقت القروض التركية (المطالبة الخامسة) سقوطهن بالصليبيين
الا ان يكون جسد انهن غلام سواء كان اخاهن أو ابن عمهن أو يكون أسفل
منهن سواء كان ابن أخيهن أو ابن ابن عمهن على ما مر فيه نصيب من في درجته
والعليا أيضا ولا يتأق هنا القيد السابق في العلما لانها كغيرها ساقطة بالصليبيين
تتمة فلنكن على هذه الصورة ولو كان على هذه الصورة

كانت إحدى عينيه مخالفة للآخرى والعليات بفتح العين وكسر اللام المشددة
 ﴿وانتبه شقيقة في النصب﴾ ان فقد البنات كالبنت احدى (١)
 ﴿وان مع البنت تكن نصب﴾ وهكذا احوال أخت الاب
 ﴿ان فقدت شقيقة قريب﴾ وخبر بانه وجد وأب
 ﴿اما اللواتي يتمنن للاب﴾ فزودن بجيا بالشقيقين الاقرب
 ﴿وبشقيقة مع البنت ميت﴾ وعن أخيه لاييه قدمت
 ﴿والأخت للاب مع العينية﴾ كينت الابن أى مع الصليبه
 ﴿فتأخذ السدس وتلك النصف﴾ وبالاخ التعصيب ثم (٢) داني
 ﴿وهو المشوم ان تلك القروض لم﴾ تبق لهم شيأ بالمنع الم
 ﴿وقل لها مع اثنين مالك﴾ الا بتعصيب أخ مبارك

الاخوات الشقيقات كالصليات عند فقد البنات وبنات الابن ولهن خمس
 احوال (الاولى) النصف الواحدة (الثانية) الثلثان للاختين فصاعدا
 (الثالثة) تعصimen باخ لابوين فله ضعف الاثنى (الرابعة) صيرودن عصبية
 مع البنت أو بنت الابن فلمن الباقي وهو النصف مع البنت والثلث مع البنتين
 فصاعدا • الا ان استغرقت القروض التركية فلا يكون لهن شيء كما لو ركت
 بنتين وزوجا أو ما أختا فاصلها اثنا عشر وتعول لثلاثة عشر البنتين ثمانية
 وللزوج ثلاثة وللأم اثنان وسقطت الأخت (وهذه الاحوال تكون
 للاخوات لاب عند فقد الأخت لابوين (الخامسة) سقواهن بالابن وابن
 الابن وان سفل وبالأب والجد الصبح وان علا • وزودن اللواتي يقين للاب
 سقوفا بالاخ الشقيق لانهن صرن عصبية به ثم يجهن لان له قوة القرابة
 • وبالأخت الشقيقة أيضا اذا جارت عصبية مع البنت • حتى انها تقدم على
 أخي الميت لاييه • وكذا الأخت لاب تصير عصبية مع البنت فتعصب من يحجبها
 أخوها (ولهن حالة سادسة) وهي انه اذا اجعت العينية مع العلية تصير

(١) يضم السين أى عد (٢) بفتح التاء المشددة أى هنا

الهيبة كالصلية فتأخذ النصف والعلية كبنات الابن فتأخذ السدس
 تكمة للثلاثين • الا ان يكون معها أخ لأب فيه صبه في النصف فله نصفها
 • وتسقط معه لو استغرقت الفروض التركة فيكون أخا مشوما (ولهن حالة
 سابعة) وهي سقوطهن بأبنتين • الا ان يكون معهن أخ لأب فيعصبهن
 في الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين فيكون قريبا مباركا • وبسقطن معه
 لو استغرقت الفروض التركة ﴿الا كدربة﴾

﴿ولا يرثه في الاكدرية • وثلاث عينية او عليه (١)﴾
 ﴿والزوج والجد وأم تحب • فالأخت عندنا بعد تحب﴾
 ﴿والشافعي ضم فيها نصفها • لئلا يسه ثم جاء نصفها﴾

الا كدربة مسألة مشهورة عند الشافعية وهي أخت شقيقة أو لأب وزوج
 وجد وأم بحيث بها لان اسم الزوج أو السائل أو قبيلة الميتة أو المسؤول أو
 قبيلة أو كدرا أو لكونها كدرت على زيد مذهب أي لانه لا يفرض للاخوة مع
 الجسد ولا يعيل بل يسقطهم اذا لم يبق شيء وقد فرض للأخت النصف وأحال
 المسئلة من ستة الى تسعة ثم جمع نصف الأخت وسدس الجد وقسمها على جهة
 التعصيب فأعطى الجد ضعف الأخت • وعندنا لا ارث للأخت مع الجد اذ هو

يحجبها

﴿أم بأخفاف وزوج عوقت • شقيقه (٢) حيث الفروض استغرقت (٣)﴾
 ﴿والشافعي مع بقية شركه • فهذه الية المشركه﴾

هذه المسئلة تسمى عند الشافعية بالمشركه بالفتح أو الكسر والية وهي زوج
 وذر وسدس من أم أو جدة كمال الشنشوري راثان فأكثر من أولاد الأم
 وعصبة شقيق ذكر فأكثر ولو كان معهن • والحكم فيها عندنا أنه لا شيء
 للشقيق لانه عصبة وقد استغرقت الفروض التركة • والشافعي شرك الاشقاء

(١) يفتح العين وتشديد اللام نسبة الى هلة (٢) أي شقيق الميت (٣) بالبناء
 للقاعل أي استغرقت الفروض التركة

مع بنى الام في الثلث و جعلهم كلهم لام وسوى بينهم ذكوراً و اناثاً سميت
 بالمشركه لما فيها من التشريك و سبب تسميتها بالبيعة أن عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه قضى فيها أولاً بقوط الشقيق ثم رفعت له ثانياً فأراد أن يقضى بذلك
 فقال له بعض الاخوة هب أن أبانا كان جارا أو جراً ما في في اليم فلذا سميت
 بما تقدم وقضى بنشر بينهم مع بنى الام . الا أن أبائنا أخذ بقول أبي بكر
 وعلى وأبي موسى الأشعري رضى الله عنهم كافي في شرح مختصر القدروري
 ومستندهم في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ألقوا الفرائض بأهلها فما بقى
 فلاولى (١) رجل ذكر أخرجه أحمد والشيخان والترمذى عن ابن عباس
 ولكل وجهة (٢) (أحوال الام ثلاث)

(١) للام سدس ان تكن مع الولد . أو ولد ابن أو باخوة صدد
 (٢) ان عدموا ثلث وثلث (٣) الباقي من . زوج أو الزوجة مع أب ذكر (٣)
 للام ثلاث أحوال (الاولى) السدس مع الولد أو ولد الابن وان سفل أو الاثنين
 من الاخوة أو الاخوات فصاعداً من أى جهة كانوا (الثانية) الثلث عند
 عدم هؤلاء المذكورين وعدم الاب وأحد الزوجين (الثالثة) ناشأ يبق
 بعد قرض أحد الزوجين اذا كانت مع الاب وتحت هذه صورتان تسميان
 بالفراوين لشهرتهما كالكوكب الاغر والعمريتين لقضاء عمر بن الخطاب
 بهما بذلك . فاذا كانت مع الزوج والاب يكون ثلث الباقي بعد الزوج سدسا
 (٤) . واذا كانت مع الزوجة والاب يكون ثلث الباقي ربعاً (٥) أما لو كانت

(١) بفتح الهمزة (٢) يسكون اللام فيهما للوزن (٣) بصيغة المجهول
 (٤) ويسمى ثلثاً نادياً مع قوله تعالى وورثه أبواه فيلأتمه الثلث كافي الدر
 (٥) يقال فيه ما قيل في الذى قبله وقد العز البدر اللها ميني في الام في هذه الحالة
 فقال قل لمن آتفن الفرائض فهما . ايعامر آتلهما الربع فرض
 لا يبول ولا يرد وليست . زوجة الميت هل بذلك تقضوا
 ثم قل لى ربعان في أى آرت . ليس فيه عند الائمة نقض

مع الجدة وأحد الزوجين فلها ثلث جميع المال كما تقدم

﴿الجدة حاتان﴾

﴿الجدة صحت بلا جد فسد • سدس وإن كثرن واستوين حد (١)﴾

﴿بالأم خبن كيف كن والاب • لمن به أدلت بحد يوجب (٢)﴾

﴿وتوجب البعدي بذات القرب • وارثة أو هي ذات حجب﴾

الجدة العجيبة حاتان والمراد بالعجيبة التي لم تدل بجد فاسد وقدم تعريفه
(الحالة الأولى) لها السدس سواء كانت لام أو لاب وسواء كانت واحدة أو
أكثر إذا استوين في حد أي كن متعاضيات في الدرجة • وطريق معرفة
الوارثات منهن أن تدكر بمقدار العدد الذي يزيد لفظة أم ثم تبدل الام
الاخيرة من طرف الميت بأب في كل مرتبة إلى أن يبقى أم واحدة فلو سلت عن
أربع جدات وارثات مثلاً نقول أم أم أم أم • أم أم أم أم • أم أم
أب أب • أم أب أب أب فالأولى أمية والبواقي أبويات ولا يتأني التعداد في
الأميات مع العجيبة لأنه متى تظلمن أب يكون فاسداً والجداً اللاتي فوقه
فاسدات فالجدة العجيبة من جهة الأم واحدة أبداً (الحالة الثانية) سقوط ملهن
بالأم سواء كن أبويات أو أميات • ونسقط الأبوية بالاب لادلائها به وكذا
بالجدان أدلت به أما إذا لم تدل به فلا يوجبها وإن علت كام أم الاب فأنارت مع
الجد لانهم ليست من قبله بل هي زوجته إن كان بعدها عن الميت بدرجة
واحدة أو أم زوجته إن كان بعدها بدرجتين على هذه الصورة =

وقات في جوابه

ثلاث أم مع زوجة وآية • ثلث بأن لها هو الربع فرض

بدر ربع لزوجة فبذل الغراء جمع الربعين لا غير أضوا

(١) بالنصب على نزع الخافض أو على التمييز ووقف عليه بالسكون على لغة

ربيع والمراد استوين في درجة (٢) بالبناء للفاعل وفعاله ضمير يعود

على الاب ومفعوله الجدة أي والاب كالجد يوجب الجدة

میتر — (وتحجب البعدی من آی جهه مکانت بالقربی من آی

جَهْمَةٌ كَانَتْ سَوَاءً كَانَتْ الْقُرْبَى وَارْتَهُ أَوْ مَحْبُوبَةً كَامَ

الاب المحبوبة بالاب فانها تحب أم أم الام

و من نحو زبني قرابة • كن نحو زجهه الوراثه •

يعني اذا كانت جده ذات قرابتين كام ام الام وهي

اب ١٠ ام ١١ الاول ايضا ام اب الاب واخرى ذات قرابة واحدة كأم أم

في هذه الصورة. فيقسم السدس بينهما أنصافاً

باعتبار الإيداع عند

أم أم الميثوبنت أب أبو الميثوبنت ، أبي يوسف وهو

ابن الاوى | بنت الاوى |
الراح وبه جرم فى

ام اب ام زوجة ابن الكثر • وعند محمد

ابن الاوى

الاوليات الثانية ذات

الأولى ذات	التي هي ذات	في التصوير بان
قرايتهن	قرايته	قرايته

خليفة مع ابي يوسف

والعصبان التسييه وهم: ثلاثة أقسام:

والاول العصبية بنفسه ولهم أربع احوال

عصية بنفسه یا من ضبط • قل ذكرا یبدل بالانثی فقط

العصبه بنفسه كل ذ كرم بدل بالاتي وحدها سواء ادلى بد كرفق كابن الابن

اولم بدل یا چند کالین او ادلی بانی مع ذکر کالاح الشقیق خرج عنه من ادلی

بابی وعظ کا بن الامامہ لیس حصہ

﴿جہاتہم اربعہ بنوہ • ابوتہم اربعہ بنوہ﴾

﴿تم﴾ ومعه له أولاده • أوجده كذا بنو الكل أنبه •

441

﴿بالبهية التقديم ثم قربه • فقوة بأمه مع أبه﴾
 ﴿تقدم ابن الميت (١) ثم نجله • فالأب فالجد فاختاره﴾
 ﴿ثم بنى الأخوة فالعم (٢) على • ترتيبه مع ابنه كما علا﴾
 ﴿والابن يحجب ابن الابن والاب • محجب جدا فهو منه أقرب﴾
 ﴿والأخ والعم الشقيق أقوى • من ذي أب كذا ابن كل يغوى﴾
 ﴿فان تساوا فاقسم المال على • رؤسهم لأصلهم لك العلا﴾
 جهات العصبية بنفسه أربعة فالأولى البنوة والثانية الابوة والثالثة
 الأخوة والرابعة العمومة له أولايه أو الجدة وان علا وكذا بنوه فهم أربعة
 أصناف • فالنفر منهم يأخذ كل المال كما تقدم • وإذا تعددوا فاهل أربع
 أحوال (الأولى) تعدد جهاتهم والتقديم فيهم حينئذ بالبهية والبنوة تقدم على
 الابوة والابوة على الأخوة والأخوة على العمومة • فيقدم الابن ثم ابنه وان
 سفل ثم الأب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الأخوة ثم بنوه وان سفلوا ثم
 الأعمام ثم بنوه وان سفلوا • ولا فرق بين ان يكون تعدد الجهات في أشخاص
 أو في شخص كالزوجة شخص بنت عمه فأولادها ابنا فهذا الابن عصبتها من
 جهتين بالبنوة وبني العمومة فيرتها بافواه • اوهو البنوة (الحالة الثانية)
 اتحاد جهتهم مع تفاوت درجاتهم فيها والتقديم حينئذ بالتقرب فيقدم الابن
 على ابن الابن ويقدم الأب على الجد ويقدم الجد على أب الجد ويقدم الأخ
 على ابن الأخ ويقدم العم على ابن العم ويقدم ابن عمه على عم أبيه ويقدم
 عم أبيه على ابن عم أبيه ويقدم ابن عم أبيه على عم جده ويقدم عم جده
 على ابن عم جده وهكذا فيما لو علمت عمومة الجد (الحالة الثالثة) اتحاد جهتهم
 مع استواء درجاتهم وتفاوتهم في القوة كأن يكون بعضهم لابوين وبعضهم
 لأب والتقديم فيهم حينئذ بالقوة فالأخ لابوين يقدم على الأخ لأب وابن الأخ
 لابوين يقدم على ابن الأخ لأب والعم لابوين يقدم على العم لأب وابن العم

(١) بكون الباء (٢) بالنسب عطف على ابن الميت

لا يورث يقدم على ابن العم لاب وقص عليهم حرمة الاب والجد (الحالة الرابعة) اتحدوا بجهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كان أخ وعشرة بنى آخر فيقسم المال بينهم باعتبار رؤسهم لا أصولهم فالمال بينهم في هذا المثال على أحد عشر سهما كافي الرجح المحتوم

﴿الثاني العصبه بغيره﴾

﴿عصبه بغيره من ذوات • نصف يصرن بأخ مصعبات﴾

﴿وزد بنت الابن ابن (١) عمها وابن أخيها ان مات عن سهمها﴾

﴿وكل من ليست بذات سهم • مثل ابنة الاخ وبنت العم﴾

﴿وعمة بالاخ لم تعصب (٢) • كذلك بنت معتق ذى سبب﴾

هذه الايات مشتملة على مسئلتين (الاولى) في بيان العصبه بغيره ومن ذوات النصف أى البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب فيصرن عصبه بالغير (٣) أى بأخيهن سواء كن مفردات أو متعددات (فيعصب البنت العمليه ابن الميت الذى في درجاتها أمام ابن الابن فيفرض لها النصف وكذلك الاخت الشقيقه يعصبها الاخ الشقيق أمام ابن الابن فيفرض لها النصف (وبنت الابن كما يعصبها ابن الابن اذا كان أخاها كذلك يعصبها ابن عمها المحادى لها بدون شرط وكذا ابن أخيها من حيث انه ابن ابن وابن ابن عمها السافلان منها بشرط ان لا تكون ذات سهم كما مر في أحوال البنات (المسئله الثانيه) في الاخوات اللاتي لا يصرن عصبه بأخيهن وهن كل من ليست بذات فرض كابنة الاخ وبنت اعم والعمة وبنت المعتق فلا يصرن عصبه بأخيهن

﴿الثالث العصبه مع غيره (٤)﴾

(١) بقطع الهجره للوزن (٢) يفتح الصاد المشدده مينا للمجهول خبر كل (٣) قيد بعضهم الغير يكونه لاسهم له احترازا عن الاب والجد ولا حاجة الى ذلك لان أخيهما غير داخلين اذ ليستاهما من ذوات النصف مادامت الأخين لاب وجد (٤) الفرق بين العصبه بغيره والعصبه مع غيره ان الغير فى الاولى =

﴿عصبة مع غيره الاخت اذا﴾ • كانت مع البنت وان نأت كذا
 يعني ان الاخت (١) ولو متعددة تكون عصبة مع البنت واحدة فاكثر سلبية
 أو بنت ابن وان تكن نأت أي صفت كبت ابن الابن سواء كانت الاخت
 شقيقة أو لاب • وجب ذلك تقدم الشقيقة على أخيها لاب كأم وغير الشقيقة
 على ابن الاخ • ﴿قائدة﴾ • العسوبة قد تؤز في أصل الاستحقاق كبت ابن وابن
 ابن مع بنتين فالواحد عصوبتها سقط فهو قريب مبارك • وقد تؤز في
 النقصان كبت ابن اذ لواحد عصوبتها اخذت النصف • وقد تؤز في الحرمان
 كبت ابن وابن ابن مع بنت وزوج وأبو ابن اذ لواحد عصوبتها لكان لها السدس
 ما نال فهو قريب مشوم • وقد لا تؤز شيئاً كبت وبنت ابن وابن ابن وأخ (٢)

﴿العصبة السببية﴾

﴿عصبة بسبب ذوالعتق﴾ • وان يكن لغير وجه الحق
 ﴿عصباته الذكور بالنسب﴾ • فعنق المعتق ثم من عصب
 العصبة السببية مولى العنافة وان يكن عتقه لغير وجه الحق كأن أعتقه
 للرسل أو الولي أو أعتقه بشرط أن لا ولا عليه أو على مال أو استبلا د ثم
 عصبته الذكور الندية أي العصبة بنفسه ويراعى فيهم من الترتيب ما تقدم
 وعند فقهاءهم فعنق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور ثم معتق معتق
 المعتق ثم عصبته كما في رد المحتار وقولي ذوالعتق يشمل الاختيارى
 والاضطرارى • ﴿ولا ولا للنساء باقى﴾ • الا التي منها عتاق بقاى

اعلم انه لا شيء للذات من بركة المعتق من العتيق فلا شيء لبنت المعتق في ظاهر

عصبة بنفسه فتعدي بسببه العسوبة الى الاثني وفي الثانية ليس
 بعصبة بل وجوده شرط لتحقيقها (١) أي ولم يكن معها أخ مساو لها مالو
 كان فترث معه تعصبا بالغير لا تعصبا مع الغير فيكون لها نصف ما لآخها
 (٢) لبنت الابن السدس ولابن الابن الثلث تعصبا والاخ محجوب ولو سقط
 ابن الابن يكون لها السدس أيضا فرضا والثلث للاخ فلم يؤثر التعصيب شيئاً

الرواية وأفتى بعضهم بدفعه لها لا بطريق الارث بل لكونها أقرب الناس إليه
بل ولدوى أرحامه بل وللولد رضا كما في الرجس المقنوم الا التي وقع منها
العناق أو كان عتيقها واسطة كما اذا جرمعتها الولاء فيما لو تزوج عبدا امرأه
بأنها جارية قد أعنتها مولاها فولد بينهما ولد فهو حر تبعا لأمه ولاؤه لمولى
أمه فإذا أعتقت تلك المرأة عبدا حر ذلك العبد باعتاقها أيام ولده ولده إلى
مولاه حتى إذا مات العتيق ثم مات ولده وخلف معتقة أبيه فلاؤه لها

والعتق ان مشترك كان الولاء • بقدر ملك في العتيق أولا •
إذا كان العبد مشترك بين ثلاثة مثلا فالولاء يثبت لكل منهم على قدر ما كان
ملكه من العتيق ولا فرق بين ان يكونوا أيا جانب عنه أو من ذوى قرابته
كثلاث بنات حر أو ولدن بين عبدا وحره للكبرى ثلاثون وللصغرى عشرون
فاشترتا أياهما بالخدمين فعنق عليهما ثم مات الأب فثلثا ماله بينهما أنثا بالقرض
والثلث الباقي بين مشتركتي الأب أخماسا بالولاء فثلاثة أخماسه للكبرى
وخمسة للصغرى لان الكبرى قد أعتقت ثلاثة أخماس الأب والصغرى قد
أعتقت خمسة ونص من خمسة وأربعين ولو ماتت احداهما عن عصبية
فالعصبية يقوم مقامها في حصتها والاخرى على مالها

• عصبية عصبية المقتق •

• عصبية العاصب للمعتق لا • ارث له من العتيق فاعقلا •

• الا اذا جاز الولاء معتق • أو ذاك عاصب له قد حققوا •

يعنى ان عصبية العاصب للمعتق بكرم التاء لا يرث من العتيق كما اذا أعتقت
امرأة عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فإيراث لابنها لانه
عصبته • فلو مات الابن قبل العتيق فلا ميراث لايه الذي هو عصبية
عصبته • ويستثنى من ذلك صورتان (الاولى) ما اذا جاز العتيق الولاء كما اذا
أعتق زيدا مثلا عبدا ثم العتيق أعنت ثانيا ثم انطفى أعنت ثانيا فثلاث
الثالث عن عمرو عصبية زيد فان عمرو يرث العتيق الثالث مع كونه

عصبة (١) عصبة (٢) المعتق بكسر الهمزة الذي هو العتيق الاول ولكن
 لان الالف قبل لان العتيق الاول سرولاء العتيق الثالث (الثانية) ماذا كان
 عصبة عصبة المعتق بالكسر عصبة له أيضا كما اذا تزوجت بعاصبها كان عصبا
 فأنتم باين ومات ومات ابنها وكان لها عتيق مات بعدها ما غيراته لعصبة
 ابنها لا يكونهم عصبة العاصب للمعتقة بل لكونهم عصبة لها أيضا
 ﴿وفي من يرث عند اجتماع كل الورثة﴾

﴿وفي اجتماع للذكور والوارث • الاب والابن (٣) وزوج ما كثر﴾
 ﴿وفي النساء الوارثات خمس • بنت وبنت ابن له والعريس (٤)﴾
 ﴿والام مع اخت شقيقة ولو • كانوا جميعا فطمس قد حبا﴾
 ﴿والوالدين يافق والولدين (٥) • وأحد (٦) الزوجين فاعلم دون من﴾
 اذا اجتمع كل الذكور من ذرى الفروض والعصبات فالوارثون منهم ثلاثة
 الاب والابن والزوجة • واذا اجتمع كل الاناث فالوارثات منهن خمس البنت
 وبنت الابن والزوجة والام والاخت الشقيقة • واذا اختلط الذكور
 والاناث فيرث منهم خمسة الاب والام والابن والبنت وأحد الزوجين

﴿وفي الوارثين بسبيين﴾
 ﴿ذو سبيين دون مانع جلا • بالكل منهما له الارث ابعلا﴾
 ﴿كزوجة تكون بنت عم • أو كان قد أعنتها الغنم﴾
 استحقاق الارث كما يكون بسبب واحد كذلك يكون بسبيين ويورث بكل منهما
 اذا لم يكن غنم مانع • كما لو ماتت عن زوج هو ابن عمها (٧) أو معتقة ما فيرث منها
 (١) أي نسيبة (٢) أي سبيبة (٣) بقطع الهمزة للوزن (٤) بكسر العين أي
 الزوجة (٥) بسكون التون وكذا أمين (٦) بالكسر عطف على الوالدين
 (٧) قد ألف بعضهم في ثلاثة أخوة أشقاء أبناء عم لاني أصغرهم يرث منها
 بالزوجة والعصوبة والا كبران يرثان منها بالعصوبة فقط فقال
 ثلاثة أخوة لاب وأم • وكلهم موال خير فقير

النصف بسبب الزوجية والباقي بسبب التعصيب أو الولام . وأما إذا كان ثمة مانع فلا يرث بهما كما لو كان مع زوجها ابن فان الزوج يرث بالزوجية فقط

﴿ في الوارثين بقرايتين ﴾

﴿ ومن به قرأته ان اجتمعا • بذين ورثته اذ لم يجتمعا ﴾

﴿ كما اذا كان له ابن عم • ومع ذا فهو آخ للام ﴾

لو اجتمع جهتا قرابة في شخص يرث بهما اذ لم يمنع منه ما مانع كما لو ترك ابني عم أحدهما آخ للام فان السدس له فرضا وبقية ما ان الباقي تعصيبا

﴿ الجلب ﴾

﴿ للام والزوجين والاخت لاب • وبنت الابن حجب نقصان النشب (١) ﴾

﴿ ووجب حرمان مضي مفصلا • في ذكر أحوال ذوى الارث اعفلا ﴾

﴿ وأما الذي لم يسئل بالحرمان • فالابوان وكذا الزوجان ﴾

﴿ والوالدان (٢) أيهما الفهيم • ويحبب (٣) المحبوب لا المحروم ﴾

﴿ كاخوة بالاب خاويوا حبا • اما فضلها لـ سدس قلبوا ﴾

الجلب اما حجب نقصان وهو منع شخص معين عن فرض مقدروا الى فرض أقل

منه لوجود آخر والمحبوبون به هم الام والزوجان والاخت لاب وبنت الابن

• أو حجب حرمان وهو منع شخص معين عن الارث بالسكينة لوجود شخص آخر

والمحبوبون به هم الذين يسقطون بغيرهم كالاخوات لاب مع الاخ الشقيق

== أفادتهم صروف الدهر ارثا • وكان لميتهم مال كثير

فجاز الاكبر ان هناك ثلثا • وباقي المال أحرزه الصغير

وقلت في جوابه

أو ثلثهم بنوع لانثى • ولكن بعلمها اذاك الصغير

فنصف بالشكاح له وسدس • بتعصيب فكان له الكثير

(١) باشين المحبة أي المال (٢) أي الابن والبنت وتوهم بعضهم انه الوالدان

مع أن الوالدين تقدماني قوله فالابوان (٣) بالبناء للقاعل

فانهم يستقطن به وكالجد مع الاب فان الجدة ساقطه وقد مضى ذلك مفصلاً في شرح أحوال ذوى القربى والعصبان • وعلم بالاستقراء ان ستة لا يجبرون جبر حرمان وهم الاخوان والزوجان والولدان أى الابن والبنت • والمحروم بسبب ككونه رقيقاً أو كافراً لا يجبر غيره أصلاً لا جبر حرمان ولا جبر نقصان فلا يجبر المدلى به المحروم المدلى به الميراث اذ صفة الحرمان قاصرة على المدلى به لا غير لان من ليس فيه أهلية الارث كالعدوم فالومات عن أب رقيق وجد سرائى أب فالارث للجد • أما المحبوب نقصاناً أو حرماناً فيجب غديره فالاول كالام مع الولد فانها محجوبة به من الثلث الى السدس ومع ذلك تجب الجدة ولو أبوية والثاني كالانثى من الاخوة فانها لا يرثان مع الأب ويجبان الام من الثلث الى السدس وحكم الأم الاب فانها محجوبة به ومع ذلك فتجب أم أم الام جبر حرمان

في التماثل والتداخل والتوافق والتباين

• ان عددان استويا تماثلاً • كالست والست وقيل بتدخلي
 • ان أصغر الاثنين عدداً أكبرا • وإذا كان ربع مع اثني عشر
 • وان يكن يقسمهما واحد • فقد توافقا بجزئه هما
 • فان يكن اثنين فبالنصف وان • ثلاثة (١) فكل ثلث باقطن
 • وهكذا بالجزء فوق العشر • وان تباينا (٢) فليس يجزى
 • عددهما اذن بغير الواحد • كالست والسبع وقس في الزائد
 تماثل العددين كون أحدهما مساوياً للآخر كثلاثة وثلاثة ويثمان
 بالتماثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في محلين والافطارى الثلاثة مجردا عن
 الحل لا تعد فيه فلا يتصف بالمساواة • وتداخل العددين المختلفين المغاير كل
 منهما للواحد ان يعد أصغرهما الا كبر أى يقسمه فلا يبقى من الاكبر شئ اذا
 ألقى منه الاصغر مرتين فاكتر كاربع واثني عشر فانك اذا ألقى الاربعة من
 (١) بالنصب خبر يكن (٢) فعل ماضى بانف التثنية تعود الى العددين

الاثنى عشر ثلاث مرات لم يبق منها شيء فهذا ان العددان سميان بالمتداخلين
 أو يقال بينهما مداخلة • ومن أمارات انتفاء التداخل ان يكون الاصغر
 زوجا والا كبر فردا • وتوافق العددين في جزء كالتصنيف وتطابقه ان لا يعد
 الاقل الاكثر بل يقضيها عددا ثالث غير الواحد فان يك اثنى عشر فيتوافقان
 بالنصف كما في العشرة والاربعة وان يك ثلاثة فيتوافقان بالثالث كما في الثلاثة
 والاثنى عشر وان يكن اربعة فيتوافقان بالربيع كالثمانية مع العشرين فان
 الاربعة تعد هاهنا متوافقان في كسر وهو الربع اذ هي مخرج لجزء ذلك
 الوقف أي الجزء الذي وقعت فيه الموافقة • والمعتبر في هذه الصناعة اذا تعدد
 العاد أكثر عدديعهما ليكون جزء الوقف أقل فيسهل الحساب ولا يلتفت الى
 ان الاثنى عشر تعد هاهنا أيضا فتوافقان بالنصف وهكذا الى العشرة وفيما وراء
 العشرة يتوافقان بجزء العاد فان يكن احد عشر يتوافقا بجزء من احد عشر
 كاثني وعشرين مع الثلاثة وثلاثين فان العدد الذي يعد هاهنا احد عشر وان
 يكن ثلاثة عشر يتوافقا بجزء من ثلاثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلاثين
 فان العدد الذي يعد هاهنا هو الثلاثة عشر • (تنبيه) اذا توافقا في عدد مركب
 وهو ما يتألف من ضرب عدد في عدد كخمسة عشر مع ثلاثين وخمسة وأربعين
 مثلا فان شئت قلت يتوافقان بثلاث الخمس أو بخمس الثلث أو بجزء من خمسة
 عشر فيعتبر عنه بالكسور والمنطقة المضافة أو بالجزء بخلاف غير المركب
 فانه لا يعتبر عنه الا بالجزء فقط • وتباين العددين ان لا يبقى العددين المختلفين
 عددا ثالث الا الواحد كالست والسبع وقس عليهما فيما زاد على ذلك

(التصحيح)

هو تفصيل من العدة ضد السهم ويطلق اصطلاحا بالاشتراك اللفظي على أخذ
 السهام من أقل عدد يمكن على وجه لا يقع فيه الكسر على أحد المستحقين
 ورثة كانوا أو غرما • وعلى المخرج المصحح وهو ذلك العدد والمراد هنا الاول
 • سبع أصول فلا تنجزى • بين رؤس وسهام فادري

(١) وأربع بين الرؤس وهي ان • يصح فاقسمه وان كسرين
 (٢) لفرقة وراقت رؤسهم (١) • نصيبهم بجزء سهم وقرتهم
 (٣) وان بباينه فكلهم وان • لفرقتين فهو من سطح زكن (٢)
 (٤) لو في الاولى (٣) في جميع الثانية • أو كما ان باينته علانية
 (٥) وفي عمائل كاحدى الفرقين • وفي داخل فكالكبرى بتين
 (٦) والطرقات ولن يزيدوا • عن أربع بالكسر فالعهود
 (٧) بحسرى بهم فأول في الثاني • وحاصل بضره المعاني
 (٨) في ثالث وحاصل في رابع • وراع فيهم نسا (٤) يا سامي
 (٩) أعني توافقا ومساواة • بجزء سهم (٥) حاصل نقاء
 (١٠) وهو الذي تضره في الاصل • وان يكن عال فذا في العول
 (١١) وحاصل منه هو التصحيح • فاقسمه فالقسم به صحيح
 (١٢) مالكل قريب من التصحيح ونصيب كل فرد منه

(١٣) وان ترد تعرف (٦) بالتصريح • مافريقه سهم من التصحيح
 (١٤) فاضرب سهامهم من الاصل الوفي (٧) في جزء سهم يحصل الخط الخفي
 يحتاج في تصحيح المسائل بالمعنى الاول الى سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام
 والرؤس وأربعة منها بين الرؤس والرؤس (٨) فاول الاصول الثلاثة التي بين
 السهام والرؤس الاستقامة بأن تكون سهام الورثة منقسمة عليهم لا كسر
 كابوين وبنتين فان المسئلة جدت من ستة فلا بون السدان فكل منهما

(١) بالرفع فاعل ونصيبهم بالنصب مفعول (٢) بالبناء للمجهول (٣) بنقل
 ضمة الهمزة الى اللام الساكنة قبلها للوزن (٤) بكسر النون جمع نسبة
 (٥) معناه نصيب كل واحد من أحاد الاصل أو بلفظه بالاعول أو من التصحيح
 بجزءه في نصيب والسهم هو الواحد من الاصل أو التصحيح (٦) بالرفع وهو
 مع حذف أن بالقض مقيس كقوله تعالى أفغير الله تأمروني أعبد (٧) أي الذي
 يخرج منه القروض ولو بالاعول

واحد وللبقين الثمان أعني أربعة فلكل منهما اثنان فلا حاجة الى الضرب
 (وان وقع في قسمها الكسر فتستخرج جزء السهم وتضربه في أصل المسئلة وان
 تمكن مائة ففي عولها الحاصل تصح منه القسمة بدون كسر) وكيفية
 استخراج جزء السهم هو أن الكسر لا يخلو إما أن يكون على فرقة أو فرقتين
 فأكثرفا كان على فرقة واحدة وكان بين سهامهم وعدد رؤسهم موافقة فجزء
 السهم ذلك الوفق وان كان بينهم مباينة فجزء السهم عدد رؤسهم ولنمثل
 لهما بماثلين فنقول (ثاني الأصول الثلاثة الموافقة كابوين وست بنات فاصل
 المسئلة من ستة السدان منها أعني اثنين للابوين ويستقيمان عليهما
 والثمان أعني أربعة للبنات ولا تستقيم عليهن لكن بين الأربعة والسنة
 موافقة بالنصف فرددنا عدد الرؤس أعني الستة الى نصفها وهو ثلاثة فهي
 جزء السهم فاذا ضربناها في ستة التي هي أصل المسئلة صار الحاصل ثمانية
 عشر قصص منها المسئلة اذ كان للابوين من أصل المسئلة سهمان
 ضربناهما في جزء السهم صار ستة فلكل منهما ثلاثة وكان البنات منها أربعة
 ضربناهما في جزء السهم فحصل اثنا عشر فلكل واحدة منهن اثنان ^{في ثالث}
 الأصول اثلاثة المباينة كزوج وثلاث أخوات شقيقات وأولاب فاصل
 المسئلة من ستة النصف وهو ثلاثة للزوج والثلثان وهو أربعة للأخوات فقد
 عالت المسئلة الى سبعة وانكسرت سهام الأخوات عليهن وبين الأربعة
 السهام والثلثة عدد رؤسهن مباينة فالثلاثة هي جزء السهم ضربناها في
 سبعة أصل المسئلة فحصل واحد وعشرون ومنها تصح المسئلة اذ كان
 للزوج ثلاثة ضربناها في جزء السهم فحصل تسعة فهي له وكان للأخوات
 الثلاث أربعة ضربناها في جزء السهم فصارت اثني عشر فلكل واحدة منهن
 أربعة ^{في وان} كان الكسر على طائفتين فجزء السهم يكون من مطمح (١)
 عدد وفق رؤس احدهما في عدد رؤس الثانية ان توافقاه ومن مطمح كل رؤس

(١) السطح والمسطح حاصل ضرب مقي في مقي

احدهما في الاخرى ان يباينا • وان كانتا متماثلتين فعددا احدهما هو جزء
 السهم • وان كانتا متماثلتين فهو كما ذكرهما فنضرب به في الاصل (و يثنأى
 الانكسار علىهما فماعد اصل اثنين (١) • وان كان الكسر على اكثر من
 طائفتين ولا يجاوز اربعة كما علم بالاستقراء فالعمل المعبود في الطائفتين
 يجري فيهم أعنى يضرب أحد الأعداد في الثاني وما حصل في الثالث وما حصل
 في الرابع مع ملاحظة النسب الأربع أعنى التوافق وما سواه من التباين
 والتماثل والتداخل والحاصل أخيرا هو جزء السهم فنضرب به في الاصل • فاذا
 كان الكسر على ثلاث طوائف فيثأى وقوعه في ثلاثة أصول الستة والاثني
 عشر والاربعة والعشرين • واذا كان على أربع طوائف فيثأى في أصلين
 الاثنى عشر والاربعة والعشرين • فأول الأصول الاربعة أن يكون بين
 الرأس والرؤس موافقة كاربعة زوجات و بنت وأربع وعشرين بنت ابن
 وشقيق فأصل المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالسدس فللزوجة
 الثمن وهو ثلاثة والبنات النصف اثنا عشر ولبنات الابن السدس اربعة
 والباقي خمسة للشقيق وبين عدد رؤس الزوجات وسهامهن مباينة فحفظنا
 اربعة عدد رؤسهن وبين عدد رؤس بنات الابن وسهامهن موافقة
 بالربع (٢) فردنا عدد رؤسهن الى الربع وهو ستة ثم طلبنا النسبة بين
 الاربعة المحفوظة وهذه الستة فوجدناها التوافق بالنصف فنضربنا وفق
 الاربعة أعنى اثنين في الستة فحصل اثنا عشر فهي جزء السهم ضربنا في أصل
 المسئلة فحصل مائتان وعشمان وعشرون ومنها تصح المسئلة • اذ كان
 للزوجات الثلاثة من أصل المسئلة ضربنا في جزء السهم فحصل ستة وثلاثون
 (١) الاضافة للبيان وماعد الاثنى ستة أصول الثلاثة والاربعة والستة
 والثمانية والاثنا عشر والاربعة والعشرون (٢) ان قيل الاربعة مع الاربعة
 والعشرين بينهما مداخل فينبى اعتبارها (يقال) القرصيون لا يعتبرون
 المداخل بين السهام والرؤس بل بين الرؤس والرؤس

فهى لمن فلكل واحدة تسعة • وكان للبنت اثنا عشر ضرباها فى جزء السهم
فحصل مائة وأربعة وأربعون فهى لها وكان للبنت الابن أربعة ضرباها فى
جزء السهم فحصل ثمانية وأربعون فهى لمن فلكل واحدة منهن اثنان وكان
للتقيق خمسة ضرباها فى جزء السهم فحصل ستون فهى له وهذه صورة ذلك
في تانى الاصول الاربعة أن يكون

٢٨٨ ٢٤

روجات ٤	٣	٣٦	٩
بنت ١	١٢	١٤٤	
بنت ابن ٢٤	٤	٤٨	٢
تقيق ١	٥	٦٠	

بين الرأس والرؤس مياينة
كروحين وست جندات وعشر
بنات وسبعة أعمام فأصل المسئلة
أربعة وعشرون للزوجتين عشها
ثلاثة ولا تستقيم عليهن وبين

رؤسهن وسهامهن مياينة فحفظنا اثنين عدد رؤسهن والبنات الست السدس
أربعة ولا تستقيم عليهن وتوافقهن بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن ثلاثة
وحفظناها للبنت العشر اثنان ستة عشر ولا تستقيم عليهن وتوافقهن
بالتنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وحفظناها للأعمام السبعة
الباقى واحد ولا يستقيم عليهم وبيان رؤسهم فحفظنا سبعة عدد رؤسهم
فصار معنا من الأعداد المأخوذة من الرأس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة
وهذه كلها أعداد متباينة فضرربنا الاثنين فى الثلاثة فصارت ستة ثم
ضرربنا هذا المبلغ فى خمسة فصارت ثلاثين ثم ضرربنا الحاصل فى السبعة فحصل
مائتان وعشرة فهى جزء السهم ضرربناه فى أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون
فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها تستقيم المسئلة اذ كان للزوجتين
ثلاثة ضرباها فى جزء السهم فحصل ثمانية وثلاثون فلكل واحدة منهما
ثلاثة وخمسة عشر وكان لست الجندات أربعة ضرباها فى جزء السهم
فحصل ثمانمائة وأربعون فلكل واحدة منهن مائة وأربعون وكان للعشر
البنت ستة عشر ضرباها فى جزء السهم فحصل ثلاثة آلاف وثلاثة وستون

فلكل واحدة منهم ثلاثمائة وستة وثلاثون وكان السبعة الأعمام واحد
 ضربه في جزء السهم فبلغ مائتين وعشرة فلكل واحد منهم ثلاثون ومجموع
 هذه الانصبا خمسة آلاف وأربعون وهذه صورة ذلك

٢٤ ٤٠ ٥٠ ٢٤

٣١٥	٦٣٠	٣٢	زوجات
١٤٠	٨٤٠	٤٦	جدات
٣٣٩	٣٣٦٠	١٦١٠	بنات
٣٠	٣١٠	١٧	أعمام

ثالث الأصول الأربعة أن يكون
 بين الرؤس والرؤس مماثلة كس
 بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام
 فاصل المسئلة من ستة للبنات
 الست الثلاثان أربعة ولا تستقيم

عليهن وبينهما موافقة بالنصف فردا عدد رؤسهن إلى نصفه ثلاثة
 وحفظناها وللجدات الثلاث السدس واحد ويباينهن حفظنا ثلاثة عدد
 رؤسهن وللأعمام الثلاثة واحد ويباينهم حفظنا ثلاثة عدد رؤسهم ثم بنا
 هذه الأعداد الثلاثة إلى بعضها فوجدناها مماثلة فكان أحد أجزاء السهم
 ضربه في ستة أصل المسئلة فحصل ثمانية عشر فخضنا استقيم المسئلة • إذ
 كان للبنات أربعة ضربه في جزء السهم فحصل اثنا عشر فلكل واحدة
 منهم اثنتان وللجدات واحد ضربه في جزء السهم فكان ثلاثة فلكل واحدة
 منهم واحد وللأعمام واحد ضربه في جزء السهم فحصل ثلاثة فلكل واحد
 منهم واحد وهذه صورة ذلك

٦ ١٨ ٢٤

٢	١٢	٤	بنات
١	٣	١	جدات
١	٣	١	أعمام

رابع الأصول الأربعة أن يكون
 بين الرؤس والرؤس مداخلة كاربعة
 زوجات وثلاث جدات واثنى عشر

عما فاصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلاث السدس اثنتان ولا يستقيم
 عليهن ويباينهن فاحدنا عدد رؤسهن ثلاثة وحفظناها وللزوجات الأربع

الربع ثلاثة وبيانيهن حفظنا أربعة عدد رؤسهن وللأعمام الباقى وهو سبعة
وتباينهم فأخذنا اثني عشر عدد رؤسهم ثم طابنا النسبة بين أعداد الرؤس
المأخوذة فوجدنا الثلاثة والأربعة داخلين في اثني عشر التي هي أكبر
أعداد الرؤس فالأثنا عشر هي جزء السهم ضربناه في أصل المسئلة وهو أيضا
اثنا عشر فحصل مائة وأربعة وأربعون ومنها تصح المسئلة إذا كان للأزواج
ثلاثة ضربناها في جزء السهم فحصل ستة وثلاثون فلكل واحدة منهن تسعة
وكان للجدات اثنتان ضربناهما في جزء السهم فحصل أربعة وعشرون فلكل
واحدة منهن ثمانية وكان للأعمام سبعة ضربناها في جزء السهم فحصل
أربعة وعشرون فلكل واحد منهم سبعة وهذه صورة ذلك

١٢ ١٤٤ ٤٨ ١٢

١	٣٦	٣	٤
٨	٢٤	٢	٣
٧	٨٤	٧	١٢

في مثال جامع للمماثلة والموافقة
والمدخله ثمان جدات وستة عشر
أخلام وزوجتان وعشرة أعمام
فأصل المسئلة من اثني عشر لا جامع

الربع والسدس فسدسها اثنتان للجدات الثمان وبين الثمانية والاثني
موافقة بالنصف فرددنا الثمانية إلى أربعة وحفظناها وللأخوة لأم ثلثها
أربعة وبين عدد رؤسهم وسهامهم موافقة بالربع فرددنا الستة عشر إلى
ربعا أربعة وحفظناها وللزوجتين الربع ثلاثة وتباينهما فأخذنا عدد رؤسهن
اثنين وحفظناها وللأعمام العشرة الباقى ثلاثة وبينهما مائة فأخذنا عدد
رؤسهم عشرة فاجتمع عندنا من عدد الرؤس أربعة وأربعة واثنتان وعشرة
ثم طابنا النسب بينهما فكان بين الأربعة والأربعة مائة فأكتبنا بإحداها
وكان بين الأربعة والاثنتين مائة فأخذنا أكبرهما وهو الأربعة وكان بين
الأربعة والعشرة موافقة بالنصف فاضربنا نصف الأربعة أعني اثنين في
العشرة فحصل عشرون فهي جزء السهم فاضرب به في أصل المسئلة وهو اثنا عشر

فحصل ما تمان وأربعون ومنها تصح المسئلة وهذه صورة ذلك

أما الفرد فاضرب بن قسمه

١٢ ٢٤٠ ٤٠ ٥

٥	٤٠	٢	٨	جدات
٥	٨٠	٤	١٦	اخوة لام
٣٠	٦٠	٣	٢	زوجات
٦	٦٠	٣	١٠	اعمام

من حظهم في الجزء تعرف سهمه
إذا أردت أن تعرف مال كل فرد من
أفراد ذلك الفريق فاقم مال كل
فريق من المسئلة على عدد رؤسهم
ثم اضرب الخارج من هذه القسمة

في جزء السهم فال حاصل نصيب ذلك الفرد • مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين
أعداد الرؤس في كسر الطوائف كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة فإذا
قسمتها عليهما كان الخارج واحد ونصف فإذا ضربته في جزء سهمها وهو
ماتان وعشرة حصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة منهما
وكان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فإذا قسمتها عليهن خرج واحد وثلاثة
أخماس واحد فإذا ضربت هذا الخارج في جزء السهم يحصل ثلاثمائة
وسنة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للجدات الست من أصلها أربعة
فإذا قسمتها عليهن كان الخارج ثلثي واحد فإذا ضربته في جزء السهم حصل
مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة وكان للأعمام السبعة من أصلها واحد
فإذا قسمته عليهم كان الخارج سبع واحد فإذا ضربته في جزء السهم حصل
ثلاثون فهي نصيب كل عم

﴿مصحح (١) الوصية﴾

﴿وان زد مصحح الوصية • فمن مسمى جزئها الخارج في﴾
﴿وما بقى من ذلك ان لم ينقسم • على سهام وافقه يافهم﴾
﴿فوقهها يضرب في المسمى • أو كلها ان ياتيه حتما﴾
﴿بحصل تصح الوصيات وذى • تضرب في المضروب عند المأخذ﴾
﴿والباقي في المضروب أيضا ضربا • يحصل ما تكون منه الانصبا﴾

(١) بصيغة اسم المفعول

اعلم ان الباقي بعد اخراج الوصية اما ان ينقسم على سهام الورثة أي مسئلتهم
 أولا فان انقسم فيها وان لم ينقسم فاما ان يوافقها أو يباينها (فالانكسار مع
 الموافقة) كما اذا أوصى بربع ماله وخلف أختين لأبوين وأختين لام فمسئلة
 الورثة تصح من ستة فخذ سهمي الموصى به وذلك أربعة وأدفع منه الجزء
 الموصى به فيبقى ثلاثة وهي لا تستقيم على ستة لكن بينهما موافقة بالثلث (١)
 فاضرب اثنين ثلث الستة في أربعة المسمى يبلغ ثمانية فنهنا تصح المسئلة
 للفروض والوصية فاضرب الجزء الموصى به وهو واحد في المضروب وهو اثنان
 يبلغ اثنين فهي للموصى له واضرب الباقي وهو ثلاثة في المضروب يبلغ ستة
 فتقسم على مسئلة الورثة فلكل أخت لأبوين اثنان ولكل أخت لام واحد
 (والانكسار مع المباينة) كما اذا أوصى بالربع وترك زوجة وأبوين فمسئلة
 الورثة من أربعة واذا دفعت الموصى به وهو واحد من مائة وهو أربعة
 يبقى ثلاثة ولا تستقيم على أربعة مسئلة الورثة وبينهما مباينة فتضرب
 الأربعة التي هي المسئلة في الأربعة التي هي المسمى فيحصل ستة عشر فنهنا
 تصح الوصية والفروض فتضرب الجزء الموصى به وهو واحد في المضروب
 وهو أربعة يبلغ أربعة فهي للموصى له وتضرب الباقي وهو ثلاثة في المضروب
 أيضا يبلغ اثني عشر فهي للورثة فللزوجة ربعها وهو ثلاثة وللأم ثلث الباقي
 وهو ثلاثة أيضا وللأب الباقي تعصيا وهو ستة

﴿العول﴾

العول في اللغة الميل والطور ويستعمل بمعنى القلبة يقال عيل صبرة أي غلب
 وبمعنى الرقع يقال عال الميزان اذا رفعه

﴿عول زيادة سهام المسئلة﴾ من كسر هاء فهي به مكمله

العول اصطلاحاً زيادة السهام على مخرج المسئلة من كسرها كسدسها أو ثلثها

(١) لم تعتبر المداخلة هنا لانها لا تكون بين السهام والرؤس بل بين الرؤس
 والرؤس

فهى مكمله به ما خوذ من المعنى القوى لان المسئلة صالت على أهلها بالجور
حيث نقصت من فروضهم (١)

(٢) مخارج سبع (٣) هى الأصول • أربعة منهن لا تعول •
(٤) وهذه اثنان ثلاث أربع • ثم ثمان (٥) وسواها يرفع •
(٦) تعول ستة الى العشر ظهر • وتراوشفعا فهو أربع (٧) صور •
(٨) أما الذى بالوز فهو اثناعشر • ثلاث (٩) مرات الى سبع عشر •
(١٠) وعول أربع وعشرين ثث • فى مرة سبعا وعشرين آت •

مخارج القروض سبعة هى الأصول فاربعة منها لا تعول أصلا وهى الاثنان
والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة منها تعول اذا ضاق المخرج عن
القروض وهى الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون (أما الستة فانها
تعول الى عشرة وتراوشفعا فتعول بسدسها الى سبعة كما اذا اجتمع نصف
وثلاثين كزوج وأختين لا يوين أولاب وتعول بثلتها الى ثمانية كما اذا اجتمع
نصف وثمان وسدس كزوج وأختين لا يوين أولاب وأخت لام وتعول

(١) لزيادة مجموع فروضها على أصلها فهى العائلة وضدها العاذلة وهى
مانقص مجموع فروضها عن أصلها أو كان فيها فرض واحد فهى الرذية
والعاذلة ما سارى مجموع فروضها أصلها (٢) يجوز فى مثله تذكير العدد وتأنيشه
لما فى حاشية الصبيان فى أول باب العدد اذا آخر العدد وجعل صفة للعدد
جاز تذكير العدد وتأنيشه فى المذكر والمؤنث تقول مسائل تسع أو تسعة
ودجال تسعة أو تسع لكنه فى البيت بدون تأ. للوزن (٣) بالجور والتنوين بكوار
ويجوز فيه الرفع كقوله

لها ثانيا أربع حسان • وأربع فقخرها ثمان

(٤) بالتنوين وصور بدل (٥) بالنصب مفعول مطلق مؤ كذا لخدوف أى أما
الذى عوله بالوز فهو اثناعشر يعول ثلاث مرات

اعلم ان الباقي بعد اخراج الوصية اما ان ينقسم على سهام الورثة أى مسئلتهم
 أولا فان انقسم فيها وان لم ينقسم فاما ان يوافقها أو يباينها (فالانكسار مع
 الموافقة) كما اذا أوصى بربع ماله وخلف أختين لأبوين وأختين لام فمسئلة
 الورثة تصح من ستة نخذسمى الموصى به وذلك أربعة وأدفع منه الجزء
 الموصى به فيبقى ثلاثة وهى لا تستقيم على ستة لكن بينهما موافقة بالثلث (١)
 فاضرب اثنين ثلث الستة فى أربعة المسمى يبلغ ثمانية فنها تصح المسئلة
 للقروض والوصية فاضرب الجزء الموصى به وهو واحد فى المضروب وهو اثنان
 يبلغ اثنين فهى للموصى له واضرب الباقي وهو ثلاثة فى المضروب يبلغ ستة
 فتستقيم على مسئلة الورثة فلكل أخت لأبوين اثنان ولكل أخت لام واحد
 (والانكسار مع المباينة) كما اذا أوصى بالربع وترك زوجة وأبوين فمسئلة
 الورثة من أربعة واذا دفعت الموصى به وهو واحد من مائة وهو أربعة
 يبقى ثلاثة ولا تستقيم على أربعة مسئلة الورثة وبينهما مباينة فتضرب
 الأربعة التى هى المسئلة فى الأربعة التى هى المسمى فيحصل ستة عشر فنها
 تصح الوصية والقروض فتضرب الجزء الموصى به وهو واحد فى المضروب
 وهو أربعة يبلغ أربعة فهى للموصى له وتضرب الباقي وهو ثلاثة فى المضروب
 أيضا يبلغ اثنى عشر فهى للورثة فالزوجة ربعها وهو ثلاثة وللأم ثلث الباقي
 وهو ثلاثة أيضا وللأب الباقي تعصبا وهو ستة

﴿العول﴾

العول فى اللغة الميل والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عيل صبرة أى غلب
 وبمعنى الرفع يقال عال الميزان اذا رفعه

﴿عول زيادة سهام المسئلة • من كسرها فهى به مكمله﴾

العول اصطلاحا زيادة السهام على مخرج المسئلة من كسرها كسدسها أو ثلثها

(١) لم تعتبر المداخلة هنا لانها لا تكون بين السهام والرؤس بل بين الرؤس
 والرؤس

فهي مكملته بما أخذ من المعنى اللغوي لان المسئلة مالت على أهلها بالجر
حيث نقصت من فروضهم (١)

مخارج سبع (٢) هي الأصول • أربعة منهن لا تعول
وهذه اثنتان ثلاث أربع • ثم ثان (٣) وسواها رافع
تعول ستة الى العشر ظهر • وتراوشة فاعه وأربع (٤) صور
أما الذي بالوز فهو اثنا عشر • ثلاث (٥) مرات الى سبع عشر
تعول أربع وعشرين بنت • في مرة سبعا وعشرين أنت
مخارج القروض سبعة هي الأصول فاربعة منها لا تعول أصلا وهي الاثنان
والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة منها تعول اذا ضاق المخرج عن
القروض وهي الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون (٦) أما الستة فانها
تعول الى عشرة وتراوشة فاعه تعول بسدسها الى سبعة كما اذا اجتمع نصف
ومثلان كزوج وأختين لا يوين أولاب وتعول بثلثها الى ثمانية كما اذا اجتمع
نصف ومثلان وسدس كزوج وأختين لا يوين أولاب وأخت لام وتعول

(١) لزيادة مجموع فروضها على أصلها فهي العائلة وضدها العادلة وهي
مانقص مجموع فروضها عن أصلها أو كان فيها فرض واحد فهي الرذية
والعادلة ما أدى مجموع فروضها أصلها (٢) يجوز في مثله عدد كبير العدد وتأنيثه
لما في حاشية الصبيان في أول باب العدد اذا أخر العدد وجعل صفة للعدد
جاءت في عدد وتأنيثه في المذكر والمؤنث تقول مسائل تسع أو تسعة
ورجال تسعة أو تسع لكنه في البيت بدون تأنيث (٣) بالجر والتسوين كجوار
ويجوز فيه الرفع كقوله

لها ثانيا أربع حسان • وأربع تغرها ثمان

(٤) بالتسوين وصور بدل (٥) بالانصب مفعول مطلق مؤنث كذا حذف أي أما
الذي حوله بالوز فهو اثنا عشر تعول ثلاث مرات

بنصفها الى تسعة كما اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين لا يوين
أولاب وأختين لام وتقول بثلاثها الى عشرة كما اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث
وسدس كزوج وأختين لا يوين أولاب وأختين لام وأم وهذه المسئلة تسمى
الشرعية اذ قضى فيها شريح بأن للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج بطوف
البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجا ولم تترك ولدا ولا ولدا من ماذا
تصيب الزوج فكانوا يقولون له النصف فيقول لم يعطني شريح نصف ولا ثلثا
فبلغه ذلك فطلبه فلما آتاه عزره وقال له أسأت القول وكنت العول (وأما الانثى
عشر فهي تعول الى سبعة عشر ورا لا شقاعة تعول بنصف سدسها الى ثلاثة
عشر كما اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة وأختين لا يوين أولاب وأخت
لام وتقول بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة وأختين
لا يوين أولاب وأختين لام • ونقول بسدسها وربعها الى سبعة عشر اذا اجتمع
ربع وثلثان وثلث وسدس كثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لام
وثمان أخوات لا يوين وتلقب بأم الارامل كانت التركة فيها سبعة عشر دينار
فأخذت كل واحدة دينار او قد ألغز فيها بعضهم فقال

قل لمن يقسم الفرائض واسأل • ان أردت الشيوخ والاحداثا
مات ميت عن سبع عشرة أنثى • من وجوه شتى فخرن الترانما
أخذت هذه كما أخذت نا • لنا عقارا ودرهما واثمانا

(وقلت في جوابه)

ذى شقيقاته وهن ثمان • مع زوجاته وكن ثلاثا
جسدناه وأربع أخوات • أى لأم فكُن جماعنا ثمانا
أصلها اثنا عشر وعالت الى سبعة عشر هذا يارى الترانما
وهى الدينارية الصغرى • وأما الكبرى فهي المنظومة في قول بعضهم
اذا امرأة جاءت الى بيت عالم • وقالت أختى أودى فأعطيت درهما

وخلق نصف الالف مالا وعشرة • ولم أعط شيئا غيره فتعهدما
يقول لها أودى وخلق زوجة • ويتبين مع أم لها كان مكرما
ومثل شهو والعام في العداوة • وأنت لهم أخت لك الدرهم انتهى
(وأما الأربعة والعشرون فتقول بقنها الى سبعة وعشرين عولا واحدا في
المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلاثون والسدسان وهي امرأة
وبنتان وأبوان • وحسبت بذلك لان عليا رضي الله عنه كان على منبر الكوفة
يقول في خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا • ويجزى كل نفس عما تهي
واليه المآب والرجى فمثل منها حيث نذنا قال من رويها والمرأة صار غناها ما
(١) ثم مضى في خطبته

في الرد وهو أربعة أنصام

في الرد ضد العول في ذي النيب • والفرض (٢) عند عدم المعصب
في صرف الذي نبي الفروض فادرهله الى ذوى السهام أي بقدرها في
الرد ضد العول اذ بالعل ينقص سهام ذوى الفروض ويرداد أصل المسئلة
وبالرد تزداد السهام ويتقص أصل المسئلة • وهو لغة الرجوع والصرف
واسطلاح صرف الباقي عن الفروض الى ذوى الفروض النيبية بقدر
فروضهم عند عدم عصبه مستغرق لخرج بالنسبة أحد الزوجين وشمل الحد

(١) أي ونقص التسع وطريق معرفة مقدار ما ينقص العول من نصيب كل
وارث أن تنسب سهام العول الى مجموع أصل المسئلة بعولها كما كان اسم
النسبة فهو مقدار الذي نقص من نصيبه • فلو كانت الستة الى سبعة مثلا
فالعول بسهم زائد فانسبه الى السبعة يكن سبعةا فهو مقدار ما ينقصه العول
من نصيب كل وارث قبل العول • وفي المنبرية اذا نسبت الثلاثة الى السبعة
والعشرين تكون تسعا فنقص من ثمن الزوجة تسع فصارى الباقي تسع السبعة
والعشرين (٢) بالجر عطف على ذي النيب

مالو كان العاصب مستحقا لبعض الباقي كزوجه وبنت ومعنى الثلث فان
الباقي من القروض وهو ثلاثة يستحق منه المقتضى سهمها بقدر عتقه ويرد
السهمان على البنت فقط كذا في الرحيق المختوم

﴿القسم الاول﴾

﴿اقسامه أربعة جاءت في﴾ • جنس رؤسهم (١) هي الاصل الوفي
اعلم أن مسائل الباب اقسام أربعة لان الموجود في المسئلة اما جنس واحد
من رد عليه ما فضل واما أكثر على التقديرين فاما أن يكون معه في المسئلة
من لا يرد عليه أعني أحد الزوجين أو لا يكون (القسم الاول) اذا كان في
المسئلة جنس واحد من رد عليه عند عدم أحد الزوجين فاجعل المسئلة من
رؤسهم لان جميع المال لهم بالفرض والرد معا ورؤسهم متقابلة كما اذا ترك الميت
بنتين أو أختين أو جدتين فاجعل المسئلة من اتين ابتداء قطعا للتطوير فاعط
كلا منهما نصف التركة

﴿القسم الثاني﴾

﴿وأصلها السهام في الجنين﴾ • فالسدس يجعلها باثنين
(القسم الثاني) اذا اجتمع في المسئلة جنسان أو ثلاثة أجناس من رد عليهم
عند عدم أحد الزوجين ولا يكون (٢) أكثر من ثلاثة أجناس كما علم بالاستقراء
فاجعل المسئلة من مجموع سهامهم أعني من اثنين اذا كان في المسئلة سدسان
كبدة وأخت لام لان المسئلة حينئذ من ستة ولهما منها اثنان بالفرضية
فاجعل المسئلة من اثنين واقسم التركة عليهما نصفين فكل واحد واحد منهما
نصف المال (أو من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدى الام مع الام
اذا المسئلة من ستة أيضا ومجموع السهام المأخوذة لورثة ثلاثة فاجعل أصل
المسئلة ثلاثة واقسم التركة أثلاثا بقدر تلك السهام فولدى الام ثلثا المال
وللام ثلثه (أو من أربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن (أو من

(١) بالرفع مبتدأ (٢) تامة وأكثر فاعل

خسة ولا تجاوزها مستقيم واللام يبق ما زد كما إذا كان فيها ثلثان وسدس (ثم
ان القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فيها وان لم تستقم
كما اذا خالف بقا وثلاث بنات ابن فلبت ثلاثة أسهم وبنات الابن واحد ولا
يستقيم عليهن وبينهما مباينة فتصح المسئلة على قياس ما سبق فتضرب
الثلاثة عدد رؤسهن في أصل المسئلة وهي أربعة فيحصل اثنا عشر لبت ثمة
ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن

(القسم الثالث)

(وأحد الزوجين أي من لا يرد • عليه ان يوجد وجنس اتحد •
فانفصحه من مخرج فرضه وما • يبق لجنس ان أو أن بقصما •
ووافق الرأس فاضرب وفتحها • في ذلك المخرج اذا وافقها •
وان يباين تلك فاضرب كلها • فيه في هاتين تلق أصلها •
(القسم الثالث) أن يكون مع الجنس الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه أي
أحد الزوجين فأعط فرض من لا يرد عليه من مخرج فرضه واقسم الباقي على
عدد رؤس من يرد عليه كالوانفرد ذلك الجنس عن لا يرد عليه • فان استقام
الباقي على عدد الرؤس فيها كزوج وثلاث بنات أصلها من اثني عشر ورزدا إلى
أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فاذا أعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلاثة
وهي مستقيمة على عدد رؤس البنات • وان لم يستقم ذلك الباقي على عدد
الرؤس فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه ان وافق عدد رؤسهم
ذلك الباقي فتحصل تصح منه المسئلة وان باين عدد رؤسهم الباقي فاضرب كل
عدد رؤسهم في كل مخرج فرض من لا يرد عليه فالأصل تصح منه المسئلة (مثال
الموافقة زوج وست بنات أصلها من اثني عشر ورزدا إلى أربعة مخرج فرض من
لا يرد عليه فاذا أعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد
رؤس البنات الست لكن بينهما موافقة بالثلث اذ لا عبرة بالمداخلة بين

الرؤس والسهام فاضرب وفق عدد رؤسهن أعنى اثنين في الأربعة تبلغ
ثمانية فخذها تصح المسئلة فزوج منها اثنان والبنات الست ستة (ومثال
المباينة زوج وخمس بنات أصل المسئلة اثنا عشر وترد الى أربعة مخرج
فرض الزوج فاذا أعطينا واحد منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد البنات
الخمس وبينهما مباينة فخصر بنا الخمسة عدد رؤسهن وهي جزء السهم هنا في
أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فخصل عشرون ومنها تصح المسئلة اذ كان
للزوج واحد خصر بناه في جزء السهم فكان خمسة فأعطيناه اياها وكان البنات
ثلاثة خصر بناها في الخمسة فخصل خمسة عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة

(القسم الرابع)

(لكن مع الاجناس يستقيم • في صورة (١) باقية ياتهم)

(وتلك أختان من الانبياء • وجمدة وزوجة لاهاني (٢))

(وفي سواها تضرب الاصل لهم • في ذلك المخرج تدري أصاهم)

(فواضرب نصيب من له بالرد • على ما بقي من مخرج والفضة (٣))

(في أصل ذي الرد فطلق الاسهام • وصحح الكسر بما تقدم ما)

(القسم الرابع) أن يكون أحد الزوجين مع الاجناس فاذا انخصه من مخرج
فرضه فيستقيم الباقي منه على مسئلة من يرد عليه في صورة واحدة وهي
أختان لام وجمدة وزوجة فاصلها اثنا عشر وترد الى أربعة مخرج فرض من
لا يرد عليه فاذا أخذت الزوجة منها واحد بقي ثلاثة وهي مستقيمة على
مستقيمها اذ هي من ستة فللأختين لام الثلث وللجمدة السدس والمقرضان
ثلاثة أسداس فترد الى ثلاثة فللأختين لام سهمتان وللجمدة سهم (وفي ما عداها
لا يستقيم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه
وحيث فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه
(٣) بالجر والتوين وباقيه بالرفع فاعل يستقيم (٢) أي الميت (٣) بالجر عطف
على من له بالرد

فالحاصل تصح منه المسئلة للفريقين • ففي أربع زوجات وتسع بنات وست
 جدات أصل المسئلة أربعة وعشرون وترد إلى ثمانية مخرج فرض من لا يرد
 عليه فإذا زدنا عليها الأزواج بقى سبعة فلا تنقسم على الخمسة التي هي مسئلة
 من يرد عليه ههنا لأن الفرضين ثلثان وسدس وهي خمسة أسداس بل بينهما
 مباينة فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه أعنى الخمسة في مخرج فرض من
 لا يرد عليه وهو الثمانية فيبلغ أربعين فهو مخرج فرض الفريقين • وإذا
 أردت تعيين نصيب كل فريق فاضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد
 عليه فيكون الحاصل نصيب من لا يرد عليه واضرب سهام من يرد عليه فيما بقى
 من مخرج فرض من لا يرد عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق • فإذا
 ضربنا سهام الزوجات من ذلك المخرج وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهي
 خمسة كان الحاصل خمسة فهي نصيب الزوجات من الأربعين وإذا ضربنا
 أربعة سهام البنات من مسئلة من يرد عليه في سبعة وهي الباقي من مخرج
 فرض من لا يرد عليه بلغ ثمانية وعشرين فهي لمن من الأربعين وإذا ضربنا
 واحد سهام الجدات من مسئلة من يرد عليه في سبعة كان سبعة فهي
 الجدات فقد استقام هذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق من
 يرد عليه لكنه منكسر على أحاد كل فريق فنصحه بالاصول التي تقدمت وذلك
 أن نأخذ الزوجات أربعاً ونصيبهن خمسة وبينهما مباينة فنأخذ الأربع عشرة عدد
 رؤسهن فنحفظها والبنات تسعاً وسهامهن ثمانية وعشرون وبينهما مباينة
 فنأخذ التسعة عدد رؤسهن ونحفظها والجدات ستاً وسهامهن سبعة وبينهما
 مباينة فنأخذ الستة عدد رؤسهن ثم نطلب النسبة بين أعداد الرؤس فنجد
 عدد رؤس الزوجات الأربع موافقاً لرؤس الجدات الست بالتصنيف فنضرب
 نصف الأربع في ستة فيبلغ اثني عشر وهي موافقة أعداد رؤس البنات التسع
 بالثلث فنضرب ثلث التسعة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فهو جزء السهم
 فنضرب هذا الحاصل في الأربعين فيبلغ ألفاً وأربعمائة وأربعين فله تصح

المسئلة على أحد كل فريق • فقد كان نصيب الزوجات خمسة فصر منها ما في
جزء السهم فبلغ مائة وعشرون فلكل واحدة منهن خمسة وأربعون ونصيب
البنات ثمانية وعشرون فإذا صر منها ما في جزء السهم بلغت ألفا وثمانمائة
فلكل واحدة منهن مائة واثناعشر • ونصيب الجدات سبعة فإذا صر منها ما
في جزء السهم حصل مائتان واثنان وخمسون فلكل واحدة منهن اثنان
وأربعون ﴿في الخارج﴾

﴿سهم من قد صالحه أسقط • وما بقي فأسهم ما يقسط﴾

﴿كالزوج لو صالحه أم وعم • فالثلث لأم وثلاثان للام (١)﴾

قال في الدر ومن صالح من الورثة والغرماء على شيء معاوم من المتركه طرح
سهمه من التصحيح وجعل كأنه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو
الديون على سهام من بقي منهم فتصح منه المسئلة كزوج وأم وعم فأصل
المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي
وهو واحد • فلو صالح الزوج على ما في ذمته من المهر ونرج من بين الورثة
فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم الباقي بين الأم والعم أثلاثا بقدر
سهامهما من التصحيح قبل الخارج وجب أن يكون سهمان للام وسهم للعم ولا
يجوز أن يجعل الزوج كأنه لم يكن لأنه قبض بدل نصيبه (الآ ترى أنه لو ماتت
امراة وخلفت ثلاث أخوات منفربات وزوجا فصالحات الاخت لا بين
ونخرج من الميراث الباقي بينهم أخا سائلا ثلاثة سهام للزوج وسهم للاخت
لاب وسهم للاخت لام على ما كان لهم من ثمانية لأن أصلها ستة وتقول الى
ثمانية فإذا استوفت الاخت نصيبها بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت
من ستة وتقول بسهم الى سبعة • ولو أعطى للعم سهمان وللأم سهم لا تقلب
قرضا من ثلث أصل المال الى ثلث الباقي وهو خلاف الإجماع (أما لو صالح
العم على شيء من التركة وخرج فالمسئلة من ستة فإذا طرح نصيب العم منها بقي

(١) بقفل حركة الهجاء الى اللام للوزن

خمس فتقسم انحاسا فزوج ثلاثة منها واللام خمس • ولو صالحت الام
على ذى فخرجت كانت المسئلة ايضا من ستة فاذا طرح منها سهمها الام بقى
اربعة فتقسم ارباعا ثلاثة منها للزوج وواحد للام

﴿تورث ذوى الارحام﴾

﴿ورث قرابة ذوى الارحام • غير ذوى التعصيب والسهام﴾

﴿اسنانهم اربعة وثلاثا • يرأى بنت ثم اصبه لا منتهى﴾

﴿فالفرع من اخوة وبعدهم • عمومة خيرة ففصلهم﴾

القرابة فى الاسل مصدر بمعنى القرب ثم أطلق على اقارب النسب وذوى
الارحام لانه الاقارب مطلقا سواء كانوا من جهة الاولاد او لا واسطلاحا القرابة
الذين ليسوا من العصبيات ولا من أصحاب السهام المقدره وهم استاف
اربعة ورايهم كالعصبيات فى تقديم الاقرب فالاقرب ولو انثى فالاولاهم
بالميراث جزء الميت فان فقد فاصله فان فقد فالفرع من اخوة بتشديد الواو أى
الاخوة والاخوات فان فقد فالعمومة والحزلة فان فقدوا فالاولاد هم ومن
فى حكمهم

﴿الصف الاول ولهم ست احوال﴾

﴿در اول الاسنان نسل الميت • فقدم الاقرب أى للميت﴾

﴿فان تساوا قدم الذى أنثى • من وارث فان تساوا باقنى﴾

﴿فى كون كل ولد الوارث أو • لغير وارث جميعا اتفوا﴾

﴿مع اتفاق كان للاصول فى • ذكورة أو الانوثة اعرف﴾

﴿فاقسم على الفروع بالسواء لو • كانوا ذكورا أو اناثا كن أد﴾

﴿فلذا كورضهف الانثى (١) واذا • تخالفت فى الاصول انقسم (٢) ذا﴾

﴿ثم الحفظ للفروع يجعل • وفى اختلاف البطون الاول﴾

﴿مقدمه هاتوا ذكورا • كذا الاناث ثم ما يصير﴾

﴿للاصل فهو للفروع يجعل • وهكذا لانتهاء تفعل﴾

(١) ينقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (٢) يقع اتفاق مصدر قسم يقسم

(والاصل عذده بعد النسل • مع بقا • وصف ذلك الاصل)
 (فذاث فرعين بعد بانثنين • وارث ذى اصلين قل من جهتين)
 المصنف الاول من ذوى الارحام هم جزء الميت • ينصرف في أربعة الاول
 والثاني ابن البنت وبناتها والثالث والرابع ابن بنت الابن وان سفلت وبناتها
 ولهم ست احوال (الحالة الاولى) تفاوتهم في الدرجة فيقدم آقرهم ولو كان
 أنثى كبن بنت مع ابن بنت بنت فان البنت لقربها تقدم على الابن (الحالة
 الثانية) تساويهم في الدرجة مع كون البعض ولد الوارث دون البعض ولا بد
 من اختلاف صفة أصولهم في الذكورة والاؤنة فيكون بعض الاصول
 ذكوراً وبعضهم اناثاً فيقدم ولد الوارث كبن بنت ابن على غيره كبن بنت
 بنت (الحالة الثالثة) تساويهم في الدرجة مع كون الكل ولد الوارث ولا بد من
 اتفاق صفة أصولهم ذكورة أو أؤنة أو الكل ولد غير الوارث مع اتفاق صفة
 الاصول فالولد الوارث كبن بنت مع بنت بنت أخرى أو ابن بنت وكان بنت
 ابن مع بنت بنت ابن أو مع ابن بنت ابن آخر • وأولاد غير الوارث كبن بنت
 بنت مع ابن بنت بنت أو مع بنت بنت بنت أخرى في هاتين الصورتين يقسم على
 الفروع بالسوية ان كانوا ذكوراً فقط أو اناثاً فقط ولذا كرمثل حظ الانثيين
 ان كانوا مختلطين (الحالة الرابعة) تساويهم في الدرجة وليس فيهم ولد الوارث
 مع اختلاف صفة الاصول فان كان ذلك في بطن كبن بنت بنت وبن بنت
 بنت فالقسمة على ذلك البطن الذي وقع فيه الاختلاف وما أصاب كل أصل
 يجعل لفرعه • وان تعددت البطون فيقسم على أعلى بطن اختلفت الذكور
 مثل حظ الانثيين ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة فما أصاب الذكور
 من ذلك البطن يجمع ويعطى لفرعهم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم
 وبين فروعهم من البطون اختلاف في الذكورة والاؤنة بان يكون جميع
 المتوسط بينهم ذكوراً فقط أو اناثاً فقط • أما اذا كان فيما بينهم من البطون
 اختلاف فيجمع ما أصاب الذكور ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في

أولادهم ويجعل الذكور وها طائفة على ما سبق وهكذا وكذلك ما أصاب
 الإناث يعطى لفروعهن بحسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهن وبين فروعهن
 بطون مختلفة بأن يكون جميع المتوسط بينهم من البطون انما فقط أو
 ذكور فقط أما ان وقع اختلاف آخر فيجمع ما أصاب الإناث ويقسم على أعلى
 الخلاف الذي وقع في أولادهن وهكذا لئلا تنهاه فلو كانوا على هذه الصورة

فكون	القسم	في البطن	الثاني	من سنة	عدد	ميت	١٨
الرؤس	يط	الابنين	كأربع	بنات	ثم يجعل	بنت	بنت بنت بنت
الذكور	طائفة	وحصتهم	أربعة	والإناث	طائفة	ابن	ابن بنت بنت
وحصتهن	اثنان	وندفع	حصه الذكور	والى	١	١	٣ ٣
فروعهم	في البطن	الثالث	وهم ابن	وبنت	كثلاثة	ابن	بنت ابن بنت
ولا تقسم	الأربعة	على ثلاثة	وتباينها	فتضرب	٨	٤	٤ ٤ ٣
ثلاثة	في أصل	المسئلة	أعنى	السنة	فتبلغ	ابن	ابن بنت ابن
عشر	ومنها	تصع	المسئلة	لأنه	كان	للأبنيين	في ٨ ٣ ٤ ٣

البطن الثاني أربعة فإذا ضرب بناها في الثلاثة حصل اثنا عشر فلكل واحد
 منهما ستة وللبنتين اثنان فإذا ضرب بناهما في ثلاثة حصل ستة فلكل واحدة
 ثلاثة ثم يجعل الذكور طائفة وحصتهم اثنا عشر والإناث طائفة وحصتهن ستة
 وندفع حصه الذكور إلى فروعهم في البطن الثالث فللابن ثمانية ولبنت
 أربعة وندفع حصه الإناث إلى فروعهن في البطن الثالث فللابن أربعة ولبنت
 اثنان ثم يجعل الذكور طائفة وحصتهم اثنا عشر والإناث طائفة وحصتهن
 ستة وندفع حصه الذكور إلى فروعهم في البطن الرابع فللابن الأول ثمانية
 ولبنت أربعة وندفع حصه الإناث إلى فروعهن فللابن الثاني ثلاثة ولبنت
 ثلاثة (الحالة الخامسة) تعدد فروع الأصول المختلفين كافي هذه الصورة

فيعتبر عدد الفروع في الأصول مع بقا وصف	٢٨	ميت
الأصول من الذكورة أو الأنوثة فيقسم على البطن	بنت بنت بنت	
الذي يقع فيه الخلاف وهو الثاني أسباعا لأن البنت	بنت بنت ابن	
الأولى كبتين أذهى ذات فرعين والبنت الثانية على	٨ ٤ ١٦	
حالتها والابن فيه كابنين أذهى ذو فرعين فيكون	بنت ابن بنت	
يسطه كأربع بنات فله أربعة أسباع والبنات ثلاثة	٦ ٦	
أسباع ثم فصل الذكور طائفة والبنات طائفة أخرى	ابنى بنت بنتى	
فتعطى أربعة أسباع الابن لبقى بقتة وثلاثة أسباع	١٦ ٦ ٦	
البناتين ولولدهما البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لأن البنت		
كبنتين لتعدد فرعيها فقد ساوت الابن وصارت معه كأربعة رؤس والثلثة		
لا تنقسم على الأربعة وتباينها فنضرب الأربعة في السبعة أصل المسئلة		
فيحصل ثمانية وعشرون فنها نص المسئلة إذ قد كانت لبقى بنت ابن البنت		
أربعة فنضرب في الأربعة المذكورة فيحصل ستة عشر فهي إلهما ونضرب		
الثلاثة التي للبنات في البطن الثاني في الأربعة المذكورة أيضا فيحصل اثنا		
عشر نقسمها بين البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لما تقدم فيكون		
للبنات ستة تدفع لبايها وللابن ستة تدفع لبنته (الحالة السادسة) تعدد جهات		
الفروع كبتى بنت بنت هما أيضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت أخرى		
بهذه الصورة		
تعتبر الجهات في الفروع مع أخذ العدد في الأصول	٢٨	ميت
من الفروع ويقسم على أعلى الخلاف في البطن	بنت بنت بنت	
الثاني وفيه ابن كابنين وبنات أحدهما كبنتين	بنت ابن بنت	
والمجموع يسط الابن كسبع بنات والمسئلة من سبعة	٦ ١٦ ٦	
فلابن أربعة أسهم لأنه كابنين لتعدد فرعه فيصير	بنسى ابن	
كأربع بنات والبنات التي في فرعها تعدد سهمان	٦ ٢٢	
وللاخرى سهم واحد فاذا جعلنا الذكور في هذا البطن		

طائفة والانات طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنتين اللتين في البطن الثالث
 أصاب كل واحدة منهما سهجان وإذا دفعنا نصيب الاناث الى من بازائهن في
 البطن الثالث لم ينقسم عليهن لان نصيبهن ثلاثة أسباع ومن بازائهن ابن
 وبقنان فالمجموع كاربعت بنات وبين الثلاثة والاربعة مائة فاضربنا الاربعة
 التي هي عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو سبعة فحصل ثمانية وعشرون ومنها
 نصيب المسئلة لانه كان لابن البنت في البطن الثاني اربعة فاذا ضرب بناها في
 المضروب الذي هو اربعة أيضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بنتيه
 ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضرب بناها في ذلك المضروب
 حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتي بنت البنت ستة
 فلكل واحدة منهما ثلاثة فصار نصيب كل بنت في البطن الاخير احدى
 عشر ثمانية من جهة آبيها وثلاثة من جهة أمها (مثال آخر) لو كانوا بهذه
 الصورة

فبقسم المال على البطن الثاني اسباعا لانه أول بطن
 وقع فيه الخلاف وفيه ابن له فرعان فهو كابتين
 بنت بنت بنت وكذا البنت التي لها فرعان فهي كبتين فصاروا
 بنسب ابن بنت ابنتين وثلاث بنات تقدير اقل لابن اربعة وللبنات
 ١٨ | ٤٨ | ١٨ التي كبتين اثنان وللبنات الباقية واحد ثم جعلنا
 بنت ابن بنت بنت الابن طائفة وزلنا اربعة الى ابنه وبنته في
 ٩ ١٦ ٥٠ ٩ البطن اثنان والاربعة لا تستقيم على الثلاثة
 فوقنا الثلاثة ثم جعلنا البنات طائفة وزلنا ثلاثهن الى اولادهن في
 البطن الثالث وهم ابن وبقنان والثلاثة لا تستقيم على الاربعة بسط
 الابن تقبيل العمل دون اختصار البنتين وبين الثلاثة الموقوفة والاربعة
 مائة فاضرب بنا احداهما في الاخرى فحصل اثنا عشر فاضرب بناها في أصل
 المسئلة التي هي سبعة فبلغت اربعة وثمانين ومنها نصيب المسئلة اذ كان
 لابن اربعة ضرب بناها في اثني عشر فحصل ثمانية وأربعون فقصناها اثلاثا

على أولاده في البطن الثالث فأصاب الابن اثنان وثلاثون وأصاب شقيقته ستة عشر وكان للبقين في البطن الثاني ثلاثة من أصل المسئلة ضربتها في اثني عشر فصنع ستة وثلاثون فسمناها ارباعا على فروعهم في البطن الثالث فللا بن ربعا بن ثمانية عشر وكان له اثنان وثلاثون من جهة أبيه فأجمع له خسون ولاخنة من الام وهي البنت المعنى من الستة والثلاثين ربع وهو تسعة واليبت الباقية أعني بنت عمته وهي البنت اليسرى الربع الباقي وهو تسعة أيضا ومجموع الانصاء أربعة وعشرون

الصف الثاني ولهم أربع أحوال

١) ثانيهم جسد يأتي يدي • وجدة تدلي بذلك المدلى
٢) والكل فاسد ويحيى الاقرب • وفي استواء واتحاد ينسب
٣) لجهة دعد مدلي بوارث • واحب (١) الذكور والضعف غيرنا كثر
٤) وصفة المدلى (٢) بهم ان تختلف • ذكورة أوثة (٣) فما عرف
٥) أي في بطون أول الاسنان • يجري بهم فاقسم على الخلاف
٦) وفي اختلاف القرب ناشين لذى • أب وثلثا لنوى الام افسلذ (٤)
٧) واقسم على الجنس كالواحد • وفي البطون ما ذكرنا يعتمد

الصف الثاني أصل الميت وهم الجسد الفاسد والجسد الفاسدات وان علوا وينحصر في أربعة الاول اب الام والثاني أب ام الاب والثالث ام اب الام والرابع ام اب ام الاب ولهم أربع أحوال (الحالة الاولى) تفاوت درجاتهم فيقدم الاقرب سواء كان من جهة الاب أو الام وسواء كان الكل مدلي بوارث كاب الام مع اب ام الاب أو البعض مدلي بوارث دون البعض كاب ام الاب مع اب اب الام وكام اب الام مع اب ام اب الاب (الحالة الثانية) استواء درجاتهم بتساوي الوسايط فيما بينهم وبين

(١) يضم الباء من حيوته أحبوه أي أعط (٢) يفتح اللام (٣) بالنصب تمييز
نسبة تختلف (٤) بكسر اللام كضرب أي اقطع

الميت واتحاد قرايتهم بأن كانوا كاهن من جانب الاب أو كلهم من جانب الام
مع اتفاق صفة من يدلون به في الذكورة أو الأنوثة فتعتبر أجدانهم في القسمة
للدكر مثل حظ الأنثيين كافي هاتين الصورتين ميتة ميتة

فان الجد والجددة منحدان فيمن يدلان به ام اب
فللاب اثنان ولللام واحد (الحالة الثالثة) اب اب
استواء درجاتهم واتحاد قرايتهم مع اختلاف اب ام
صفة من يدلون به فيقسم على أول بطن اب ام
اختلاف كافي المصنف الاول سواء كان ١ ٢

الكل مدليا بوارث ولا يكونون الاذكور امان جانب الاب كافي هذه الصورة
والمسئلة فيها من ثلاثة واقسمة في البطن الثاني فللام واحد ميتة
وللاب اثنان ثم يدفع نصيب كل الى أصله ولا يتأني ادلاء الافات اب اب
بوارث مع كونهم غير وارثات ومن غلة لم يكن لهم صورة أو كان ام اب
البعض يدل بوارث دون الآخر كافي هذه الصورة ام ام

ميتة والمسئلة فيها من ثلاثة واقسمة على أول بطن اب اب
ام اختلاف فللاب اثنان ولللام واحد ثم يقسم نصيب ١ ٢
اب اب ام الاب على أصله وهما كالثلاثة رؤس ولا يستقيم الاثنان
اب ام اب عليهما فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة أصل المسئلة

٢ ٣ فيحصل تسعة ومنها تصح المسئلة اذ كان للاب اثنان
ضر بناهما في الثلاثة فحصل ستة فلا ييه مها أربعة وللامه ميتة
اثنان وكان للام واحد ضر بناها في الثلاثة فنصار ثلاثة فهي ام
لا ييه أو كان الكل لا يدل بوارث كافي هذه الصورة اب اب
والمسئلة فيها من ثلاثة واقسمة على أول بطن اختلاف فللاب اب ام
اثنان ولللام واحد والاثنان التي للاب لا تنقسم على أصله اب ام اب
وهما كالثلاثة رؤس فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة ٣ ٢ ٤

أصل المسئلة فيحصل تسعة ومما تستقيم المسئلة اذ كان للاب اثنان ضربناهما
في الثلاثة فبلغت ستة قسمناها على أصليه فلا يه أربعة ولامه اثنان وكان
للأم واحد ضربناه في الثلاثة فحصل ثلاثة وقسمناها الى أبيها (نبيه) لا يرجع
المدى بوارث على غيره وهو الاصح كافي رد المحتار (الحالة الرابعة) استواء
درجاتهم مع اختلاف قرابتهم أي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب
الأم كإبن اب الأم الاب واب الأم واب الأم الاب واب اب الأم فالثلاثان
لقراءة الاب والثلاث لقراءة الأم كأنه مات عن أب وأم

المصنف الثالث ولهم ست أحوال

١) نالهم بنت الاخ الشقيق أو • لو والد نسل أخت قدر ووا

٢) فرع أخ لأمه وقدم • أقربهم وفي استواء علم

٣) أقوى فرور عاصبه حتم (١) • وقدموا عن ولد لذي رحم

المصنف الثالث جزء الاخوة والاخوات ويخصر في عشرة الاول والثاني بنت
الاخ الشقيق وبنت الاخ لاب والثالث والرابع ابن الأخت الشقيقة وبنتها
والخامس والسادس ابن الأخت لاب وبنتها والسابع والثامن ابن الاخ لام
وبنته والتاسع والعاشر ابن الأخت لام وبنتها وان نزلوا ولهم ست أحوال
(الحالة الاولى) تفاوت درجاتهم ويقدم الأقرب ولو أنقى كبنت أخت على ابن
بنت أخ (الحالة الثانية) استواء درجاتهم مع كونهم أولاد العصبه فيقدم
الأقوى كبنت ابن الاخ لاوين على بنت ابن الاخ لاب كافي السراجية (٢)
وان لم يكن غمة أقوى كإبن بنت ابن الاخ لاوين مع بنت ابن أخ لاوين أيضا

(١) في السراجية وان استورا فولد العصبه أولى من ولد ذوى الارحام كبنت
ابن أخ وابن بنت أخت كلاهما لاوين أو لاب أو أحداهما الاب وام والاسخ
لاب فالمال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبه (٢) أي لو ترك بنت ابن أخ
لاوين وبنت ابن أخ لاب وبنت ابن أخ لام فالمال كله لبنت ابن الاخ لاوين
بالاتفاق اه ملخصا

فالقسم بينهما بالسواء (الحالة الثالثة) استواء درجاتهم مع كون بعضهم ولد
 العصبة وبعضهم ولد ذى الرحم فيقدم ولد العصبة على ولد ذى الرحم كبنت
 ابن الأخ لأبوين أو لأب مع بنت ابن الأخ لأم فالأم كل لبنت ابن الأخ
 (١) وانقسم على أول بطن يختلف • في غير ذوا الاختلاف قد عرف
 (٢) ذكرورة أوتة (١) كالبت • للذخ لالأم (٢) وابن الأخ
 (٣) كذا يفرض كابن أخت لأب • وابن أخ لأمه في النسب
 (٤) والخطاف بالفرض وبالتعصيب في • بنت أخ للأبوين قد سبق
 (٥) مع ابن أخته من الأم اعلم • وللضروع ما لأصل فاقسم
 (٦) لذكر (٣) كسهم من الابن سوى • فروع أمهم وفيه سواء

(الحالة الرابعة) استواء درجاتهم واختلاف أصولهم فيقسم على أول بطن
 اختلاف للذكر مثل حظ الانثيين سوى فروع الأم فالقسم بينهم على السواء
 (١) والاختلاف فيما عداهم أما بالذكورة والأوتة أو بالفرضية فقط
 أو بالعصوبة مع الفرضية فالاختلاف بالذكورة والأوتة لا فرق فيه بين أن
 يكون في الأخوة والأخوات أو في فروعهم (٢) فالاختلاف في الأخوة والأخوات
 مثل بنت أخ شقيق وابن وبنت أخت شقيقة قال صاحب الدرست عن ترك
 بنت شقيقه وابن وبنت شقيقه كيف تقسم فاجبت بانهم شرطوا عدا الفروع
 في الأصول فبئذ تصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم
 يقسم نصف الشقيقة بين أولادها ثلاثا فاصل المسئلة من اثنين وتصح من
 ستة بضرب ثلاثة في اثنين لا مكسار يخرج النصف إلى ثلاثة (والاختلاف
 في فروعهم كما في هذه الصورة =

(١) بالنسب على التمييز (٢) أي للأخ الشقيق أو لأب (٣) فيه زحاف جز دوح
 أي الطي بعد الدين وليس بمكسور (٤) اختلاف البطون لا يؤثر فيهم لانهم
 على أي حال كان القسم بينهم على السواء

ميت ١٥

فالقسم في البطن الثاني وفيه بنت

أخت لاب أخت لاب أخت لاب وابنان وإذا بسط الابنان صار مع البنت

بنت بنت بنت ابن ابن تكمة فالمسئلة من خمسة للبنت واحد

بنت بنت ابن بنت ولكل ابن اثنان ثم يجعل الذكور طائفة

والاناث طائفة فتدفع نصيب البنت ٣ ٨ ٤

الى بنتها ونقسم نصيب الابنين على فروعهما وهم ثلاثة والأربعة لا تقسم

على الثلاثة فنضرب الثلاثة في الخمسة أصل المسئلة فتبلغ خمسة عشر

ومنها نضع المسئلة اذ كان لبنت الابنت واحد فنضرب في ثلاثة فيبلغ ثلاثة

فهى لبنتها وكان للابنين أربعة فاذا ضربت في ثلاثة بلغت اثني عشر فللابن

منها ثمانية وللبنت أربعة وعلى هذا المتوال ما لو كانت الأصول كلهم

اخوة لابي أو اخوة لاب أو اخوات شقيقات (والاختلاف بالقضية

فقط كما في ابن اخت لاب وابن أخ لام فالقضية على الاخت والاخ والمسئلة

من ستة لوجود السدس وترد الى أربعة لكون الفروض نصفاً وسدساً

ومجموعهما أربعة أسداس فللاخت لاب ثلاثة وللأخت لام واحد ثم يدفع

نصيب كل الى فرعه . ومثلها بنت بنت أخت لابي وبنت بنت أخت لاب

فالقضية على الاختين اذ هما أول بطن اختلف والمسئلة من ستة وترد الى

أربعة كالتى قبلها (والاختلاف بالعصوبة مع الفرضية كبنته أخ لابي أو

لاب مع ابن أخ لام فأصل المسئلة من ستة فللاخ لام السدس واحد وللأخ

لابين الباقي خمسة ثم يدفع نصيب كل الى فرعه (الحالة الخامسة) اعتبار عدد

الفروع في الأصول كالوزير ثلاث بنات اخوة متفرقين وثلاثة بنين مع ثلاث

بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة

٩

ميت

أخ لابي بن أخت لابي بن أخ لاب أخت لاب أخ لام أخت لام

بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت

١ ١ ١ ١ ٢ ٣

فالقضية

وعد فرغ في الأصول ردعي * وابن جبات الأصل في الفروع

فالقصة على الأصول وأصل المسئلة من ثلاثة واحد لبني الاخياف واثنان
 لبني الاعيان وبنو العلات مخجوبون ببني الاعيان . ثم يقسم نصيب كل على
 فرعه فالواحد نصيب بني الاخياف لا يستقيم على فروعهم وهم ثلاثة
 رؤس فحفظ ثلاثة والاثنان نصيب بني الاعيان واحد منهما لا لاخ لابوين
 قيدفع الى بقته وواحد للاخت لابوين فانها قد سارت آخاها لتعدد فرعها ولا
 يستقيم على فروعهما أعني الابن والبنات لانهما كثلثة رؤس فنأخذ ثلاثة
 عدد رؤسهما ثم نطلب النسبة بين الثلاثين فنجدها المماثلة فنكتفي باحدهما
 ونضربها في الثلاثة أصل المسئلة فيحصل تسعة ومنها تصح المسئلة ذ كان
 لبني الاعيان من أصلها اثنان ضربناهما في الثلاثة فحصل ستة دفعا منها
 ثلاثة الى بنت الاخ الشقيق نصيب أبيها بقي ثلاثة نصيب الاخت الشقيقة
 دفعا اثنين منها الى ابنتها وواحد الى بنتها وكان لبني الاخياف واحد ضربناه
 في الثلاثة فحصل ثلاثة دفعا واحد امنها الى بنت الاخ لام نصيب أبيها بقي
 اثنان نصيب الاخت لام اذهي كاختين لتعدد فرعها دفعا هما لولدهما فلكل
 واحد منهما واحد . ولورث ثلاثة بنين وثلاث بنات بهذه الصورة

فيقسم ثلث المال بين فرعي الاخت مية

لام انصافا باعتبار الأصول والثلاثان أخت لابوين أخت لاب أخت لام
 للاخت لابوين باعتبار عدد الفروع ابن بنت ابن بنت ابن بنت
 في الأصول ثم ينقل الى ولديها ويقسم بينهما اثلاثا باعتبار الابدان والاخت
 لاب سافطة آه من الفرائض الحبرية (تنبيه) تعدد الفروع قد لا يكون
 مؤثرا كما اذا ترك بنت بنت أخت شقيقة وابن وبنت أخت لاب فان المسئلة
 من ستة وترد الى أربعة وتصح من اثني عشر فللاخت لابوين تسعة وللأخت
 لاب ثلاثة ثم يدفع نصيب كل الى فرعه فليبت بنت الشقيقة تسعة ولابن بنت
 الاخت لاب اثنان وليبت بنتها واحد ولم يؤثر تعدد فروع الاخت لاب اذ
 السدس الواحدة وللأكثر (الحالة السادسة) تعدد جهات الأصول في

القروع في مثال مزي الى القونوي في حل الاشكال الكبير كما في الجواهر
المهية وهو لوزك بنتي ابن أخت شقيقة هملا أيضا بقا بنت أخت شقيقة
وابن ابن أخت شقيقة بهذه الصورة

١٦

فعدد محمد تصح هذه المسئلة من مئة
سنة عشر منها للابن ستة أخت شقيقة أخت شقيقة أخت شقيقة
والبنتين عشرة انتهى فوضع ذلك بنت بنت
ان القسمة في البطن الثاني وقية ٤ ٦
بنت كبتين تعدد فرعها وابن بنت بنت
كابنين تعدد فرعها أيضا فيسقط ١٠ ٦

كاربع بنات وقية ابن أيضا كبنتين بسطة فالمجموع ثمانية فيكون أصل
المسئلة من ثمانية عدد الرأس ثم يجعل الذكور طائفة ولهم ستة والانات
طائفة ولهن اثنان فتدفع الاثنين الى فروعهن في البطن الثالث أعنى البنتين
ثم تدفع ما للطائفة الذكور الى فروعهن في البطن الثالث وهم بنات وابن
وعدد رؤسهم يسقط الابن أربعة والستة لانهن تقسم على الاربعة وتوافقها
بالنصف فنضرب اثنين وفق الرأس في ثمانية أصل المسئلة فيحصل ستة عشر
ومنها تصح المسئلة اذ كان للبنتين اثنان من جهة أمهما فنضرب ما في
الاثنين فيحصل أربعة نهى لهما وكان القروع الذكور ستة فنضرب ما في الاثنين
فيحصل اثنا عشر ستة منها للبنتين وستة للابن فحصل للبنتين عشرة وأربعة من
جهة أمهما وستة من جهة أبيهما ١٨ في مثال آخر ترك ابن بنت أخ لاب

٢٤

وبنتي ابن أخت لاب هما أيضا مئة
بنات بنت أخ لاب لابن وزك أيضا أخ لاب أخت لاب أخت لاب
بنت ابن أخت لام بهذه الصورة بنت بنت بنت
فأصل المسئلة من ستة لوجود ابن بنت بنت
السدس فيها فواحد منها هو ٣ ١٨ ٤

السيدس للاخت لام وأربعة وهي ثلثاها للاخت لاوين لانها كانتين لتعدد
 فرعها والباق واحد للاخ والاخت لاب مناصفة لان الاخت ساوت آخاها
 لتعدد فرعها وهي معه كاربعة رؤس ولا يستقيم الواحد على الاربعة فنضرب
 اربعة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو ستة فيصير الحاصل اربعة وعشرين
 ومنها تصح المسئلة فقد كان للاخت لاوين من أصل المسئلة اربعة ضربناها
 في الاربعة فبلغت ستة عشر أعطيناها البتني بنتها لكل واحد ثمانية وكان
 للاخت لام من أصلها واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اربعة دفعتها
 لبنت ابنها وكان للاخ والاخت لاب واحد ضربناه في الاربعة فصار اربعة
 فدفعناهما بين الاخت والاخ لاب انصافا لما عرفته فلكل واحد منهما اثنان
 ثم دفعنا نصيب الاخ الى ابن بنته ونصيب الاخت لاب الى بنتي ابنها فصار
 نصيب البتني من البتني ثمانية عشر فلكل واحدة منهما تسعة ثمانية من
 قبل أمها واحد من قبل أبيها في نفيه قال في رد المحتار اعلم ان السيد
 الشريف قد ذكر هذا المثال عن بعض الشارحين وأقره ومقتضاه على هذا
 التقسيم انه لا يعتبر اختلاف البطون في هذا المصنف عند محمد وظاهر قول
 السراجية ان الحكم فيهم كالحكم في المصنف الاول وكذا قوله ما أماب كل
 فريق يقسم بين فروعههم كافي المصنف الاول أنه عند محمد يقسم على أول بطن
 اختلف كافي المصنف الاول وكافي المصنف الثاني أيضا وكافي أولاد المصنف
 الرابع ولم أر من تعرض لذلك فليراجع اه (أقول) قد اعتبرنا اختلاف
 البطون وقد اختلف هنا البطن الاول ومن ثمة كانت القسمة عليه واغالب
 تجعل الاخوات طائفة وتقسم انصباؤهن على فروعهن في البطن الثاني مع
 اختلافهم بالذكورة والافئدة لاختلافهن بالفرضية وحيث قد جعل كل
 واحدة منهن طائفة لاختلاف حظوظهن ويدفع نصيبها لاخر فروعهما لعدم
 اختلافهم كما جعل الاخ طائفة ودفع نصيبه لاخر فروعه بخلاف المصنف
 الاول وأولاد المصنف الرابع فان الاختلاف فيها لا يكون الا بالذكورة

والاقوثة فتى وجدت الاناث مع الذكور فتجعل الاناث طائفة كما تجعل
الذكور طائفة ولو كان الاختلاف في الاخوة والاخوات بالذكورة والاقوثة
فقط لتأتى فيهم ما يتأتى في الصنف الاول من قسمة ما أصاب الاصول على
الفروع كالومات عن بنت بنت أخ شقيق وبنت بنت أخ شقيق أيضا ابن بنت
أخت شقيقة وبنت ابن أخت شقيقة بهذه الصورة

مبنى ٢٤ فان القسمة على الاصول
أخ شقيق أخ شقيق أخت شقيقة أخت شقيقة أخى الاخوة والاخوات
بنت بنت بنت ابن لكونهم أول بطن مختلف
بنت بنت بنت ابن وأصل مستقيم ثمانية
باعتبار أخذ عدد الفروع ٦ ١٢ ٢ ٤

في الاصول فلأخ ذى الفرع الواحد اثنتان ولذى الفرعين أربعة ولكل
واحدة من الاثنين واحد ثم تجعل الذكور طائفة وتدفع نصيبهم لا تخر
فروعهم فلكل بنت اثنتان وتجعل الاناث طائفة وتقسّم الاثنين نصيبهن على
فروعهن في البطن الثانى وفيه بنت وابن وهما كثلانته رؤوس ولا تقسم قسمة
الاثنين على ثلاثة فتضرب ثلاثة عدد الرؤوس في أصل المسئلة فيحصل أربعة
وعشرون ومنها تصح المسئلة اذا كان لكل بنت من فروع الاخوة اثنتان فاذا
ضربناها فى ثلاثة حصل ستة فلكل بنت ستة وكان للبنت والابن من فروع
الاخوات في البطن الثانى اثنتان فاذا ضربناهما فى ثلاثة حصل ستة فللابن
أربعة وللبنات اثنتان ثم يدفع الاثنان نصيب البنات الى ابنتها والأربعة نصيب
الابن الى بنته • ولو جعل القسمة على الاخوة والاخوات ودفعنا ما أصاب
كل منهم الى فرعه لاختلف نصيب الابن والبنات في البطن اشاث فتنبه

في الصنف الرابع ولهم حالتان

١ رابعهم عنسه كالعم • أخى أبيه ان يكن للام

٢ فهو لاجهه قل للاب • والحال والحالة للام انسب

فقدّم الأقوى لدى اتحاد • جهتهم والثالث (١) في التعداد
 • بلجهة الأم وضعف أقوى • أب وليس فيه ما يرجع الأقوى
 • فلا تقدم عمه للأبوين • عن خالة للأم أو بعكس تبين
 • بل قدّم الأقوى بكل جهة • كخالة شقيقة عن التي
 • للآب أو أم وإن هم استواء • فلذا كورضعف الاتي قد جوا

المصنف الرابع العمومة والخولة وأولادهم وفي حكم أولادهم بنات العم
 لأبوين وأولاب ولابد أبيان أحوال العمومة والخولة فانها مقدمان على
 أولادهم ومن في حكمهم ويفضران في عشرة الأول والثاني والثالث العممة
 الشقيقة والعمّة لأب والعمّة لأم والرابع العم أخوالاب من الأم فهو لا جهة
 للآب والخامس والسادس والسابع الخال الشقيق والخال لأب والخال لأم
 والثامن والتاسع والعاشر الخالة الشقيقة والخالة لأب والخالة لأم فهو لا جهة
 للأم ولا يتأتى هنا تفاوت الدرجة في القرب بل في أولادهم ومن بعدهم ولهم
 حالتان (الحالة الأولى) اتحاد حيز قرابتهم كأن يكونوا كلهم من جهة أبي
 الميت أو أمه فيقدم الأقوى ولو أتى إجماعاً أي يقدم من لأبوين على من لأب
 أو لأم ومن لأب على من لأم كعمّة شقيقة فانها تقدم على العمّة لأب أو لأم
 وكالخالة لأبوين فانها تقدم على الخالة لأب أو لأم وإذا استواء في القوة يقسم
 على الأبدان للذكر ضعف الأنثى كم وعمّة كلاهما لأم أو خال وخالة كلاهما
 لأبوين أو لأب أو لأم (الحالة الثانية) اختلاف حيز قرابتهم بأن كانت قرابة
 بعضهم من جهة الآب وبعضهم من جهة الأم فلقرابة الآب الثلاثين وقرابة
 الأم الثلث فلومات عن عمّة وخالة فلعمّة ثلثا المال وللخالة ثلثه ولا يقدم
 الأقوى في جهة على غيره في جهة أخرى فلا تقدم العمّة الشقيقة على الخالة
 لأم كما لا يقدم الخال الشقيق على العمّة لأم • وإنما يقدم أقوى كل جهة فيها
 فتقدم العمّة لأبوين على العمّة لأب كما لو انفردت الجهة وإن استواء فيقسم

(١) يتسكين اللام للوزن مبتداً

حفظ كل جهة على أباؤهم فيعطى للذكر ضعف الأنثى • فلامات من عشر
 عمات وخال وخالة والثلاثون للعمات العشر بالسوية والثلاث الباقي ثلثة للخال
 وثلثة للخالة • أولاد الصنف الرابع ومن في حكمهم ولهم ثمان أحوال •
 • مثل بنى ذا الصنف بنت العم • للاب أو لآب • والام •
 • فقدم الأقرب منهم إن وجد • على السوى في الجهتين فاعلم •
 • كبنث خالة ترى (١) للميت • عن بنت بنت خالة أو عمسة •
 • وفي اتحاد جهة فالأقوى • عند استواء قربهم ذوا الجدوى •
 • كن إلى ذى الأبوين يتقى • من ذى عصوبة ومن ذى رحم •
 • ثم الذى لعاصب قد انتمى • يكون من ذى رحم مقدما •
 • كبنث عمه (٢) مع ابن العم • ان استروا فالبنث ذات الحصة •
 • وان تكن لأبوين العم • والسم للاب فالابن يثبت •
 • ذامثل خالة تكون لآب • أولى من التى لأم فانتبه •
 • وفي اختلاف جهة كبنث عم • للاب (٣) وابن خاله الميراث عم •
 • للابن ثلث ولها الثلثان في • معند المتون كالكنز اعرف •
 • وقدم البنث السرخسى (٤) وما • صوبه ذوا الحامدية اعلم •
 • وان يكونوا كلهم من ذى رحم • فاقسم ولاخاف يقتل عدا •
 • ما اعتبرت قوة قرب بوضع • بين الفريقين فلا يرجح •
 • ابن لعمسة شقيقة على • ابن لخالة من الاب انجلا •
 • لكن فرى جهة فيها الاحق • وفي البطون القسم (٥) مثل ما سبق •
 • وعدد الفروع في الاصل ثبت • كذا جهات الاصل في الفرع أنت •
 • فخصيص أولاد الصنف الرابع بالذكر لعدم تناول العم والعمة والخال والخالة

(١) يضم فقطع (٢) أى عم الميت (٣) هذا القيد لاخراج بنت عم لأم فان رتبه
 كبنث العمه تهى داخله في قوله وان يكونوا كلهم من ذى رحم (٤) بفتح الراء
 وسكون الخاء نسبة الى سرخس بلدة بخراسان قاموس (٥) بفتح القاف

أولادهم بخلاف أولاد البنات والاخوات وكذا الاجداد والجدات لتساوهم
 من يكون بواسطة وغيرها وفي حكمهم بنت العم لاب أولابوين أما بنت العم لام
 فهي داخلية في أولاد الصنف الرابع ولهم ثمان أحوال (الحالة الأولى) تفاوتهم
 في الدرجة فيقدم أقربهم على غيره ولو في غير جهة فالولد للعم أولى من أولاد
 أولاد العم وأولاد أولاد الحالة ١ وأولاد الحالة أولى من أولاد أولاد
 الحالة وأولاد أولاد العم (الحالة الثانية) استواء درجاتهم واتحاد حيز قرابتهم
 بأن يكونوا من جانب أبي الميت أو من جانب أمه مع كونهم أولاد العمصة
 كبنت عم لابوين وبنت عم لاب أو أولاد ذي رحم كأولاد عمات متفرقات أو
 أولاد اخوال أو أولاد خالات كذلك فيقدم الأقوى قرابة بالاجماع كما في رد
 المحتار فمن أسله لابوين أولى بمن لاب ومن لاب أولى بمن لام وإن استووا قوة
 كبنت عم لابوين وبنت عم آخر لابوين أيضا فيسأري بينهم (الحالة الثالثة)
 استواء درجاتهم واتحاد حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد العمصة وبعضهم ولد
 ذي رحم فيقدم ولد العمصة إن استووا قوة كبنت عم شقيق مع ابن عمه
 شقيقة كبنت العم مقدمة على ابن العمه لتكون بنت العم ولد العمصة وكذا إذا
 كانا لاب أما إذا اختلفا قوة بأن كان العم لاب والعمه لابوين فإن ابنها مقدم
 على بنته لأن ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح
 بمعنى في غيره وهو كون الأصل عمصة قياسا على حالة لاب فاتها مع كونها ولد
 ذي رحم وهو أب الأم تكون أولى من حالة لام مع كونها ولد وارث أعنى أم
 الأم وترجيح المعنى فيها وهو قوة القرابة الحاصلة لها من جهة الأب أولى من
 الترجيح المعنى في غيرها وهو الادلاد وارث (الحالة الرابعة) اختلاف حيز
 قرابتهم مع كون بعضهم ولد العمصة وبعضهم ولد ذي الرحم كبنت عم للاب
 وابن خال قال في الدرر مانعه في القنارى الطبرية مثل في هالك هلك عن بنت عم
 لابو أم وابن خال لاب وأم فما الحكم أجاب هذه المسئلة اختلف فيها جعل
 بعضهم ظاهرا والرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور

في فرائض السراج وعليه صاحب الهداية والكثير والمثلث وغالب شروح
 اكثر والهداية اه وفي معراج الدراية ظاهر الرواية أن لا شيء لابن الخلال
 وأن الكل لبنت المم لكونها اولاد العصبية وجعل في الضوء شرح السراجية
 عليه الفتوى وأنه رواية تمس الاثمة السرخسي وأنه وافقت رواية القرطاسي
 روايته وصححه في المصمرات وعليه صاحب الخلاصة لكن في الفتاوى
 الحامدية أن المعبر ما في المتن لوضعها لنقل المذهب كما في رد المحتار (الحالة
 الخامسة) اختلاف مير قزوين مع كونهم اولاد ذى الرحم كبت عمه وبنت
 خاله فالثلاثان بن يدي بقراءة الاب والثلث لمن يدي بقراءة الام ولا يستبرئين
 الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمه الشقيقة على ولد الخالة لاب وانما
 يعتبر في كل جهة اقواها قرابة في نحو بنت خالة شقيقة وبنت خالة لاب مع بنت
 عمه شقيقة وبنت عمه لاب تقدم بنت الخالة الشقيقة وبنت العمه الشقيقة
 فلبنت الخالة الثلث ولبنت العمه الثلاثان (الحالة السادسة) استواءهم
 درجة واختلاف صفة اصولهم ذكوراً أو نوثاً مع تعدد البطون فيقسم على
 أول بطن اختلف كما تقدم (الحالة السابعة والثامنة) اعتبار عدد اذخرو ع في
 الاصول واعتبار جهات الاصول في الفروع كما في الصنف الاول والثالث ولو
 نزل ابني بنت عمه لاب وبنتي ابن عمه لاب هما أيضاً بنتا بنت عمه لاب وبنتي
 بنت خالة لاب وابني ابن خالة لاب هما أيضاً ابنا بنت خال لاب بهذه الصورة

قرابة الام

٣٦

قرابة الاب

ميت					
عمه لاب	عمه لاب	عمه لاب	خاله لاب	خاله لاب	خاله لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
ابني	بنيتي	بنيتي	ابني	بنيتي	بنيتي

١٠

٢

١٨

٦

فأصل المسئلة من ثلاثة ونصع من ستة وثلاثين وتوضح ذلك أن ثلثها وهما

اثنتان لقربة الاب وتلقها وهو واحد لقربة الام ففي فريق الاب يحسب الم
 لاب بعين تعدد فرعه فهو كاربع عمات وتحسب كل عمه بعين تعدد
 فرعها فهما كاربع عمات فيعتبر الم عما واحد او من كم آخر اختصارا في
 الرؤس فيعطى لكل منهما او واحد من الاثنين . وفي فريق الام تحسب الخال
 تكالين تعدد فرعه فهو كاربع خالات وكل واحدة من الخاليتين تكالين تعدد
 فرعها فهما كاربع خالات فتعتبر الخال خالا واحد او هما تكال آخر اختصارا
 وما أصابهما من أصل المسئلة وهو واحد لا يستقيم عليهما في ضرب عدد
 رؤسهما وهو اثنتان في أصل المسئلة وهو ثلاثة فيحصل ستة فيعطى فريق
 الاب أربعة اثنتان منها الم لاب ويجعل طائفة على حدة ويدفع نصيبه الى
 آخر فرعه أعني بنتي بقية فلكل واحدة منهما واحد والاثنتان الباقيان من
 الاربعة للعمتين ويجعلان طائفة ثم ينظر الى أسفل العمتين فيوجد ابن
 كابنين وبنت كبنتين وبالاختصار تجعل البقان كابن فالمجموع كثلاثة ولا
 يستقيم الاثنان نصيب العمتين على الثلاثة بينهما مابية فيحفظ الثلاثة
 ثم يعطى فريق الام اثنين من الستة ويدفع واحد منهما الى الخال ويجعل
 كطائفة والآخر الى الخاليتين ويجعلان كطائفة واذا دفع واحد نصيب
 الخال الى ابنتي بقية لم يستقيم عليهما فيحفظ اثنان عدد رؤسهما . وفروع
 الخاليتين ابن كابنين وبنت كبنتين والمجموع بالاختصار كثلاثة بنين ولا يستقيم
 الواحد عليهم فتأخذ ثلاثة عدد رؤسهم والنسبة بين هذه الثلاثة والثلاثة
 المحفوظة مماثلة فسكني باحدهما وينها بين الاثنين المحفوظة ماينة
 فنضربها فيها فيحصل ستة فنضربها في تلك الستة فيحصل ستة وثلاثون ومنها
 تصح المسئلة اذ كان لفريق الاب أربعة ضربت في الستة فحصل أربعة
 وعشرون فهي نصيب هذا الفريق والباقي اثنا عشر فهي نصيب فريق الام
 (أما نصيب الاحاد فله ضرب اثنان نصيب بنتي الم لاب الذي آل اليهما من
 جهة الم في الستة فصارت اثني عشر فلكل واحدة منهما ستة وضرب أيضا

نصيبهما من العمة وهو واحد في المضروب فكان سنة فكل من بينهما ثلاثة فقد
 حصل لكل واحد منهما تسعة ستة من جهة المم وثلاثة من جهة العمة
 وضرب نصيب ابني بنت العمة وهو واحد في الستة فكان ستة فكل واحد
 منهما ثلاثة وبمجموع هذه الانصبا أربعة وعشرون وإذا ضرب واحد نصيب
 ابني بنت الخال في الستة فكان ستة فكل واحد منهما ثلاثة وإذا ضرب نصيب
 فروع الخالين وهو واحد أيضا في الستة حصل ستة فلا يبقى ابن الخالة أربعة
 فكل واحد منهما اثنتان فقد حصل لكل من الابنتين ثلاثة من جهة الخال
 واثنان من جهة الخالة ولينتي بنت الخالة اثنتان فكل واحد منهما واحد
 وبمجموع هذه الانصبا اثنا عشر فإذا انضمت الى الأربعة والعشرين كان
 المجموع ستة وثلاثين اهـ (في نفسه) في شرح السراجية للعفيف الكازروني
 مانعه قال الحق ابن أمير بادشاه في قول المصنف (يعني صاحب السراجية)
 (يقسم المال على أول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في
 الأصول) نظر لم يتعرض (أي السيد) له وهو أن الجهات إنما اعتبرت في
 الفروع لا في الأصول فانما اعتبرت في فرعي المم واحد في العمتين لأنهما
 يأخذان نصيب المم ونصيب إحدى العمتين لكونهما فرعين لكل منهما ولا
 يظهر وجه اعتبار الجهات في الأصول فافهم ثم ان قوله (أي السيد) في بيان
 نصيب أحاد فریق الاب (وضرب أيضا نصيبهما من العمة وهو واحد في ذلك
 المضروب فكان ستة الى آخره) مخالف للمذهب محمد الماشار اليه بقوله (ثم ينظر
 الى أسفل العمتين فيوجد ابن كابن وبنت كيتين الى آخره) لأنه كما جعل المم
 برأسه ما أنفة جعل العمتين أيضا طائفة أخرى لكن لم يقع في أسفل المم خلاف
 فأنقل نصيبه وهو الاثنان الى بنتي بنته ووقع الخلاف في أسفل العمتين كما
 عرفت فلزم قسمه نصيبهما وهو الاثنان بين ابن عمه صار بمنزلة الابن باعتبار
 عدد فروعه وبين بنت عمه صارت بمنزلة البنتين بذلك الاعتبار وجهات انسا
 واحد الاختصار فخصه ابن العمة في هذه القسمة ثلثا الاثنتين لأنصههما

ونصيب بنت العمه ثلث الاثنين فالحق أن حاصل ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر ثلثاها أعني ثمانية لبتني ابن العمه وثلثها هو أربعة لابني العمه على مذهب محمد فيحصل لكل واحدة من البنتين أربعة من جهة العمه وستة من جهة أعم وحصل لابني بنت العمه الأخرى أربعة فظهر عدم صحة قوله (وضرب نصيب ابني بنت العمه وهو واحد الخ) اهـ وقد جرى الازهرى في الجواهر البهية على منوال المحقق المذكور فينبغي وضع الأعداد هكذا

مبتدأ					
عمة لاب	عمة لاب	عم لاب	خاله لاب	خاله لاب	خال لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
ابني	بنتي	بنتي	بنتي	ابني	بنتي
٤	٢٠	■	١٠		

في تسمية

وبعدهم عمومة للأبوين • وان علت كذا خولة لذين
يعنى ان الحكم المذكور في عمومة الميت وخولته وفي أولادهم يكون ضد
فقد هم له وعمه الأب والام وخولته ما ثم لا ولادهم ثم وعمه أبوى أبوى
الميت وخولته ما ثم لا ولادهم وهذا معنى قولى وان علت أى العمومة والخولة
على المنوال المذكور

في الحمل

في أقل مدة الحمل نصف عام • ونسبها مستان بالتمام
في ان لم تقربا بقضاء العدة • وولدت قبل تمام المدة
في منه فوترته وان من غيره • بعد الأقل لم ينل من خبره
في الا انى تعذر للطلاق ان • بالانقضاء ما أقرت فاستبين
يعنى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها ستان فإذا كان الحمل من الميت
بأن خلف زوجة حاملا وبنايت بولد لأقل من ستين من زمان الموت ولم تكن
المراة مع ذلك أقرت بانقضاء العدة يرث ذلك الولد من الميت وأقاربه وبورث

منه • وان كان الحمل من غيره كائى ترك امرأة حامل من أبيه أو جده
وجاءت بالولد ستة أشهر أو أقل من زمان الموت يرث الولد من الميت وان جاءت
به لاكثر من أقل مدة الحمل لا يرث • من السراجية • ومهرها للسيد ملخصا
(وفي حاشية مهرها ما نصه لا يقال عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر فهي تنقضى
بمضى تلك المدة سواء أقرت به أو لم تقر لا نأقول تلك المدة في غير الحامل أما في
الحامل فانقضاء العدة بوضعها فإذا أقرت بالحيض أو بالنسب لا يسمع منها
دعوى الولادة (فان قيل) إذا أقرت بعدم الحمل ثم ادعت الحمل يسمع مع أن
الادعاء بعدم الحمل أقوى من الاقرار بانقضاء العدة فلم يسمع (قلنا) لأن وجود
الحمل أمر حقي يحتمل أن لا تطلع عليه في ابتداء الأمر بخلاف ما إذا أقرت
بانقضاء العدة بحيض ونحوه فانه معلوم متيقن • (وفي رد المحتار ما نصه
واعلم انه إذا كان الحمل منه فأنما يرث إذا ولدت لأقل من ستين ولم تكن أقرت
بانقضاء عدتها فولدت تمام الستين أو أكثر أو أقرت بانقضاء العدة فلا يرث وما في
السراجية من إلحاق التهام بالأقل يخالف ظاهر الرواية • وان كان من غيره
فأنما يرث لو ولدت ستة أشهر أو أقل والا فلا إذا كانت معدة (أي عدة طلاق
أو فرقة كإلى الطحطاوى) ولم تقر بانقضائها أو أقرت الورثة بوجوده •
• وعند قسم تركه فليعتبر (١) • أفضل مولوديه أى أؤذ كرمي
• فان يكن محسوم لو يذكر • أو عكسه فوارثا (٢) يقدر •
• وكفل القاضى ذرى الارث إذا • يخاف نقصا أو بالاكثر إذا •
يوقف للجبين نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما كان أكثر وهذا معنى
قولى فليعتبر أفضل مولوديه • وإذا كان الحمل يرث في إحدى حالتيه فقط
فيه در بثلث الحالة كالورثت زواجا واختا لابوين وجلا من أيها فلو ورث الحمل
ذكر لم يبق له شئ لكونه أنما عصبه وقد استقرت القروض التركة والمسئلة
(١) بصيغة المجهول ونائب الفاعل الصغير المستتر العائد الى الحمل مذموم
المفعول الاول وأفضل مفعول ثان (٢) مفعول مقدم ليقدر بصيغة المجهول

حينئذ من اثنين ولو قد رأيتي فيه يكون لها المدهس تكلمة للثلاثين فتكون
المسئلة من ستة وتقول الى سبعة فيقدر انثى اذ هي الافضل هنا وعكس ذلك
في عم وزوجه انثى لا ب حامل فعلى تقدير ذكورة يكون ابن انثى وهو اقرب
من العم فله الارث وعلى تقدير انثى تكون بنت انثى وهي من ذوى الارحام
فلا يرث والمال للعم فيقدر ذكرا اذ هو الافضل هنا • وبأخذ القاضي كغلا
من الورثة الذين يتوهم انهم اخذوا أكثر من حقه هم على تقدير كون الحمل
أكثر من واحد خوفا من النقص أما الذين لا يتغير قرصهم ان كان الحمل واحدا
أو أكثر كالزوجة فلا يأخذ منها

• ان يخرج الاكثر حيا وعلم • بأن ذلك قبل الارث حكم
• تقدير (١) ذى استقامة برأسه • بد الاعتبار مرة في عكسه
• ان يجنبية خروج الميت • وزنه لا بنفسه من علة
اذا خرج أكثر الولد حيا وعلمت حياته بأزكصوت أو عطاس أو بكاء أو ضحك
أو ضميريك أو صوت ثم مات فانه يرث لان الاكثر له حكم الكل وان خرج أقله حيا
قطهر منه شئ من هذه العلامات ثم مات فانه لا يرث والعبرة في أكثره صدره ان
خرج مستقيما أى برأسه فان خرج صدره كله وهو حى فقد خرج أكثره حيا
وان خرج معكوسا أى برجله فالاعتبار مرة فان خرجت السرة وهو حى فقد خرج
أكثره حيا فيرث والا فلا كما لو خرج ميتا بنفسه من علة • أما اذا خرج ميتا
يجنبية فيرث ويورث كما في رد المختار

• واول عمل يتعجبين اذ تقدر (٢) • ذكورة أو فؤة وتنتظر
• بينهما في الوقت والتباين • فاضرب وتصحهما من كان
• فمن يكن نصيبه في الاول • فاضرب في الثاني أو الوقت الحلى
• واعكس لمن له بقاء في الاصلين • وأعطوا ما أقل السطينين

(١) بالنسبة معقول اعتبار مرة معطوف عليه (٢) بصيغة المبني للمعلوم
وذكورة أو فؤة بالنسبة معقول

وان به قد يحرم الوراث • في حالة فليوفف المسيرات •
 وراحمه بعد الوضع ما استحقا • واقسم عليهم ان يرد ما أتى •
 اعلم ان الورثة مع الحل ثلاث احوال حالة يرثون فيها معه كيفما قدر لكن بتغير
 فروضهم وحالة يرثون فيها معه كيفما قدر ولا بتغير فروضهم وحالة يحرمون فيها
 في أحد تقديره فيحتاج تصحيح مسائل الحل في الحالة الاولى فقط (والاصل
 فيه ان تصح المسئلة على تقديرين أعني تقدير ان الحل ذكر وتقدرانه اثني ثم
 تنظر بين التصحيحين فان توافقا يجزأ فاضرب وفق أحدهما في جميع الاخر
 وان تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع الاخر فالحاصل تصحيح المسئلة ثم
 اضرب نصيب كل من له شيء من مسئلة ذكرته في وفق مسئلة أفوته على
 تقدير التوافق أوفى كلها على تقدير التباين واضرب نصيب من كان له شيء من
 مسئلة أفوته في وفق مسئلة ذكرته أوفى كلها على تقدير التوافق والتباين
 ثم أعط الورثة أقل المطعنين أي الحاصلين من الضرب لان استحقاق الوارث
 الأقل متيقن والفضل الذي بين الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث
 فلا يظهر الحل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا لبعض
 فباخذ الباقي يقسم بين الورثة فيعطى لكل وارث ما كان موقفا من نصيبه
 (فالترك بنتا وأبوين وامرأة حاملا فالمسئلة من أربعة وعشرين على تقدير ان
 الحل ذكر فلا زوجة عنها ثلاثة ولكل واحد من الأبوين السدس وهو أربعة
 وللبنت مع الحل الذكر الباقي وهو ثلاثة عشر وعلى تقدير انه اثني فالمسئلة من
 أربعة وعشرين أيضا وتقول الى سبعة وعشرين فللأبوين السدسان ثمانية
 وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنت مع الحل الاثني الثلثان ستة عشر وبين عددي
 التصحيحين توافق بالثالث فاضرب ثمانية في جميع الاخر تحصل مائتان وستة
 عشر فعلى تقدير الذكر كوزة للزوجة سبعة وعشرون من ضرب ثلاثة في وفق
 المسئلة الثانية وهو تسعة ولكل واحد من الأبوين ستة وثلاثون من ضرب
 أربعة في تسعة وللبنت مع الحل الذكر مائة وسبعة عشر من ضرب ثلاثة عشر

في تسعة للبنات ثلثها وهو تسعة وثلاثون ويبقى للعمل ثلثها وهو ثمانية
وسبعون. وعلى تقدير الاقوثة للزوجة أربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في
وقتي الاولى وهو ثمانية ولكل واحد من الابوين اثنان وثلاثون من ضرب
اربعة في ثمانية والبنات مع الحمل الاثني مائة وثمانية وعشرون من ضرب ستة
عشر في ثمانية للبنات نصفها اربعة وستون ويبقى للعمل نصفها الاثنى عشر (فيعطى
للزوجة اربعة وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ويعطى لكل من
الابوين اثنان وثلاثون ويوقف من نصيب كل منهما اربعة ويعطى للبنات
تسعة وثلاثون ويوقف من نصيبها خمسة وعشرون فالموقوف سنة وثلاثون
مع ما للحمل وهو اربعة وستون بخمسة مائة فان ولدته أمه اثني بدفع البنات
من ذلك الموقوف خمسة وعشرون ليكمل لها مثل حصتها والباقي للمولود
وان ولدته ذكرا يدفع للزوجة ثلاثة وللابوين ثمانية والباقي تسعة وثمانون
للعمل . وان خرج ميتا يعطى للبنات من الموقوف تسعة وستون ليكمل
لها النصف أي نصف المائتين والستة عشر وللزوجة ثلاثة تكمله الثمن
واللام اربعة تكمله السدس وللأب ثلاثة عشر منها اربعة تكمله
السدس والستة تعصبا (الحالة الثانية) وهي التي يرثون فيها معه كيفما
قدروا لا تغير فروضهم فيعطى لهم نصيبهم تاما ما زاد فهو ونصيب الحمل وذلك
كالزوجة الحبلى والجدة والجدة يعطى للزوجة ثمنها والجدة سدسها اذا
فرضها كذلك سواء كان الحمل ذكرا أو أنثى لوجود الجد أما الجدة فله السدس
ويوقف له واحد لاحتمال ان الحمل أنثى (وكالأم الحبلى من غير أب الميت
والعم فيوقف للعمل السدس اذ هو أخ أو أخت لام ويعطى للام الثلث اذا
فرضها كذلك سواء كان الحمل ذكرا أو أنثى والباقي للعم (الحالة الثالثة) وهي
التي يحرم فيها الوراثة على احد تقديره فتوقف التركة الى البيان بوضعه فان
ظاهره مستحق للجميع فيها الا فيما أخذ حصه منها ويقسم الباقي بين الورثة
كأخ أو عم مع زوجة حامل فانها يسقطان لو قدرا الحمل ذكرا (وفي الرقيق

المقتوم ولولم يعلم ان مافي البطن حمل أو لالم يوقف فإن ولدت نساء نف القبحة
ولوا دعت الحمل عرضت على امرأة فتمس بجنبها فإن ظهر علامة حمل وقف
والا قسم ﴿ في المفقود ﴾

﴿ ولم يمت مفعودهم في ماله • فقده إذا لبيان حاله ﴾
﴿ فإن بدا خيار الاصرفا (١) • اذا قضى بموته ما وقفه ﴾
﴿ فمرت مدة بما أقرانه • تقضى أو التسعين (٢) ذابانه ﴾
﴿ وكالجنين اجل له اصلين • واحسن له زيادة الحظين ﴾

المفقود لغة من فقدت الشيء أضلته أو طلته فلم تجده • واصطلاحا ما لم يدر
أحي هو أم ميت • وهو سمي في حق ماله فلا تنكح زوجته ولا تنفخ اجارته قبل ان
يعرف حاله • وينصب القاضي من يحفظ ماله ويبيع ما يحاق فساد • ويوقف ولا
يورث ثبوت حياته باستصحاب الحال وهو المعتبر في إبقاء ما كان على ما كان
دون اثبات ماله يمكن وكذلك يوقف نصيبه من تركته مورثه اذ هو ماله أيضا كما
في الخلل فاذا كان ممن يحجب به حرمانا لم يعد لأورثه شيء ولو نقصا ناب عنه طبق لهم
المتيقن وهو الأقل من نصيبهم على تقدير حياته وعلى تقدير موته ووقف
الباقى كاخل • فلو تركا يتيين وابنا عسفة وداة لابنتين انصف لتيقنه ويوقف
النصف الآخر الى أن يثبت موته ببيضة أو قضى مدة يحكم فيها بموته وهي مدة
موت أقرانه في بلدته في ظاهر الرواية • وقد رت في اكثر من تسعين سنة من مولده
قال الزياهي وعليه الفتوى ثم قال المختار نفويضة الى رأى الامام • فإن
ظهر أنه حي فله ما وقف له وان قضى بموته يقسم ماله بين ورثته الموجودين عند
القضاء • ولا شيء لمن مات منهم قبل القضاء بذلك كما شرح السيد برقما كان
موقوفاً من تركته مورثه الى ورثته مورثه • وانما يقسم مورثه بالقضاء لانه محتمل
في الم ينضم اليه القضاء لا يكون حجة كذا في الرحيق المقتوم (والاصل في تصحيح
مـ... أنه أن تصحها على تقدير حياته ثم تصحها على تقدير موته وباقي العمل

(١) بصيغة المجهول وكذا وقفها (٢) عطف على مدة

وحكم القاضي بطلانه يكون كسبه في حال اسلامه لورثته المسلمين الموجودين
 حال موته في الاصح سواء كانوا موجودين حال رده أو حدثوا بعده أو اغا
 وورثته مع أن المسلم لا يرث من الكافر لان ارثهم منه مستند الى حال
 اسلامه . وكسبه في حال رده يوضع في بيت المال فبأبعد قضاء دين رده كما في
 الرحيق المختوم (وكسب المرتدة لورثتها المسلمين مطلقا أي سواء كان من
 كسبها في اسلامها أو في ردها قبل المباح الا أنه لا ميراث لزوجها لانها بنفس
 الردة بانت منه ولم تصر مشركة على الهلاك فلا تكون كالفاقة الا اذا ارثت
 مريضة وماتت في العدة) وأما المرتدة والمرتدة فلا يرثان من أحد لا من مسلم
 ولا من مرتد مثلهما ولا من **كافر أصلا** الا اذا ارثت أهل ناحية ياجعهم
 حينئذ يرث بعضهم بعضا لان دارهم صارت دار حرب لظهور احكام الكفر فيها
 ﴿ في الاسير ﴾

﴿ دار الاسير ودون ردة كالمسلم . ومثل مفقود يجمل فاعلم ﴾
 حكم الاسير يحكم سائر المسلمين مالم يفارق دينه فيرث ويورث منه لان المسلم من
 أهل دار الاسلام ايضا كان حتى ان زوجته التي في دار الاسلام لا تبين منه
 . فان فارق دينه حكم المرتد اذا لافرق بين أن يرتد في دار الاسلام ثم
 يلحق بدار الحرب وبين أن يرتد في دار الحرب ويقيم فيها فانه على التقديرين
 يصير حربيا . فان لم تعلم حياته ولا رده حكمه حكم المفقود فلا يقسم ماله ولا
 تزوج امرأته حتى ينكشف خبره

﴿ ثمن يموتون جلة ﴾

﴿ وان يموتوا جلة تلفض . بمنع ارث بعضهم من بعض ﴾
 ﴿ وفي التباس سابق كان علم . يوقف للظهور أو سلم يتم ﴾
 ﴿ ثم ترأث الكل منهم للذي . يوجد من ورثته فأيأخذ ﴾
 اذا مات جماعة بينهم قرابة ولا يدرى أيهم مات أولا كان غرقوا أو قتلوا
 في المعركة جعلوا كأنهم ماتوا معا فلا يرث بعضهم من بعض . واذا علم السابق

على التعيين أو لآلهم التمس الجلال فقد تغفل الطحاوى أنه يوقف الارث حتى
يتذكر أو أربصطلم الورثة لان التذكر غير ميمون منه ومال كل واحد لمن بقى
من وورثه الاحياء • ﴿فى ذى النسب المشترك﴾

﴿ذو نسب مشترك لاثنين • من أمه ميراثه كابنين﴾
﴿وارث كل منهما كنصف اب • وكامل للباقي لو فرد ذهب﴾
يعنى ان الولد المشترك نسبة من الامة بأن كانت بين اثنين فانت بولد فادعياء
معافهوا بنهما يرث من كل ميراث ابن كامل ورثا به ميراث اب واحد وان مات
أحدهما فالباقي منهما يرث ميراث اب كامل كفى الرقيق المحتوم
﴿ميراث أولاد اللعان والزنا﴾

ميراث أولاد اللعان والزنا • بجهة الامة فقط لمن دنا
يعنى ان ولدى اللعان والزنا يكون ميراثهما لا قاربهما من جهة الام فقط فلو
كان لولد اللعان أو الزنا أخ من أمه من النكاح أو من الزنا أو من اللعان فيرثه
من جهة أنه أخ لام فيكون صاحب فرض لا عصبية ويرث عليه الباقي ولو ترك
أحدهما ابتأ أو أمفلا بنت النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهم ما لا شئ
للأب ﴿فى الوارثين بجهتي فرضين﴾

وجهتا فرضين لو فرضنا • فى اثنين فالجلب لواحد أتى
بآخر (١) فالارث بالخاجة • كينت أتى أمه بشبهة
إذا توت (٢) فبأعومة لام • ارث والابهما الميراث أم (٣)
اعلم انه لا يجتمع جهتا فرض الا فى نكاح المحوس وفى نكاح الشبهة فان من
وطئ محرمة نكحها ثبت فيه النسب على ما حررى النهر ولا يجتمعان فى
نكاح المسكين الصحيح • فلو تزوج بمحرمى أمه أو وطئ مسلم أو غيره أمه بشبهة
فولدت بشاهاات البنت عن أمها وهى جدتها فانها يرث بالامومة فقط لان
الام تحجب البعدة لو فرقت قرابتهما فى اثنين • ولومات الام عن بنتها وهى

(١) بالكسر والتسوين (٢) بالهاء أى هذكت (٣) أى اقصد

بأن ابناتها تارث النصف بكونها بنتا والسدس ثكلاً لثلاثين بكونها بنت ابن
لأن هاتين القريبتين لوقرة قاتى اثنتين لا تحجب أحدهما بالآخرى (أما عند
الشافعي فيورث بأقوى الجهتين) **المناضات** *

في حال المناضات في الميراث • وتلك موت أخذ الوراث

قبل اقسامهم من الدنيا • قد عاير واقسمه الأولينا

المناضات أما اسم مفعول فجعلها على مناضات ظاهر وأما صدر جملتها
باعتبار أنواع المسائل ويصح كسر السين فتكون اسم فاعل (وهي لغة
الازالة ومنه نضت الشمس الظل ازالته والتغير ومنه نضت الریح آثار
الديار غيرتم والنفل ومنه نضت المكاب نقلت ما فيه • واصطلاحاً أن يتقل
نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه وفيه ازالة ما حقت منه
المسئلة الأولى بموت الثاني وتغير اقسمة وانتقال المثلث من وارث الى آخر

في عاير نصيب الثاني من صحيح • لأول ثم لثان صحيح

مسئلة واقسم عليها سهمه • فان وفي لأول للقسمة

صحيح للثنتين وان لم ينقسم • لكنه وافقها فقد حكم

بضرب أول بوفق ما تسلا • وان بباينه اقبل الكل انجلا

وحاصل الضرب يسمى جامع • وقسمة الوراث فيها واقعه

فاضرب سهام وارث من أول • في وفق صحيح إلا وأكمل

واضرب سهام وارث الاخير في • وفق لحظ الثاني أو كل وفي

فحاصل لوارث نصيبه • واجعله من ذين ما يصيبه

اعلم ان لورثة الميت الثاني ثلاث أحوال (الحالة الأولى) ما إذا كان ورثة
الميت الثاني بقية ورثة الميت الأول أو بعضهم ولم يقع في القسمة تغيير فانه
يقسم المال قسمة واحدة إذ لا فائدة في تكرارها كما إذا ترك خمسة أخوة أشقاء
ثم مات أحدهم منهم ولا وارث له سواهم فانه يقسم مجموع اتركته بين الباقين
(الحالة الثانية) ما إذا كان ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة الميت الأول

أو بعضهم لكن وقعت المعايير في القسمة بين الباقيين كما اذرك ابننا من امرأة
 وثلاث بنات من أخرى ثم ماتت إحدى البنات عن الاخ لآب والاختين
 الشقيقتين فان وريثة الثاني هم وريثة الاول الا ان قسمهم من الاول للذكر
 مثل حظ الانثيين ومن الثاني للشقيقتين الثلثان وللأخ لآب ما بقي وهو الثلث
 فقد تغيرت القسمة فيحتاج في هذه الحالة الى العمل الآتي (الحالة الثالثة)
 ما اذا كان وريثة الميت الثاني غير وريثة الاول أو بعض وريثة الاول وغيرهم
 ويلزم منه المخايرة في القسمة • كما لو مات عن ابنين وبنيتين ثم ماتت إحدى
 البنين عن زوجة وابن فيحتاج في هذه الحالة أيضا الى العمل الآتي فقد تبين
 مما ذكر أن مدار عمل المناصفة على المخايرة قسمة سواء تغيروا ذاتا أولا
 في وكيفية العمل هو أن تصحح مسألة الميت الاول وتعريف نصيب الثاني منها ثم
 تصحح للميت الثاني أيضا مسألة أخرى وتنظر الى نصيبه من التصحيح الاول
 فان كان متقسما على تصحيحه فتصحح المسئلتان من التصحيح الاول وانقسام
 نصيبه على تصحيحه يكون بسبب المماثلة ويكون بسبب المدخلة • وان كان
 نصيب الميت الثاني من التصحيح الاول غير متقسم على مسئلته فلا يخجلو اما
 ان يوافقه أو يباينها فان وافقها فاضرب التصحيح الاول في وفق التصحيح الثاني
 فيحصل به ما تصح منه المسئلتان ويدعى الجامعة • وان باينها فاضرب كل
 التصحيح الاول في كل التصحيح الثاني فيحصل به أيضا الجامعة (واذا أردت ان
 تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ فاضرب سهام وريثة الميت
 الاول من تصحيح مسئلته في وفق التصحيح الثاني على تقدير الموافقة وفي كاه
 على تقدير المباينة فيحصل نصيب الوارث وتضرب سهام وريثة الميت الثاني
 من تصحيحه في وفق حظه على تقدير الموافقة وفي كاه على تقدير المباينة
 فيحصل نصيب ذلك الوارث • فإذا كان وريثة الميت الاول يرفون من الميت
 الثاني فيكون ضرب سهامهم مرتين ولذا ذكر أربعة أمثلة في المثال الاول
 لانقسام النصيب بسبب المماثلة كما اذا مات عن زوجة وشقيقة وجمدة ثم

ماتت الزوجة عن زوج وثلاثة أبناء فالمسئلة الاولى رقبه اذا أصلها اثنا عشر
 وردت الى أربعة مخرج فخرج الزوجة فاذا عين لها واحد منها بقي ثلاثة فلا
 تنقسم على أربعة التي هي سهام الشقيقة والجدة لان الشقيقة لها
 النصف والجدة لها السدس والمجموع أربعة اسداس بل بينهما ما مباينة
 فتضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرؤس في ذلك المخرج فيحصل ستة عشر
 للزوجة منها أربعة وللشقيقة تسعة والجدة ثلاثة والمسئلة الثانية من أربعة
 وتنقسم عليها تلك الاربعة التي للزوجة من تصحح المسئلة الاولى فلزوجها
 واحد ولا بناتها الثلاثة ثلاثة فلكل واحد منهم واحد في المثال الثاني لانقسام
 النصيب بسبب المداخلة كالومات عن زوجة وابنتين وست بنات من غيرها
 ثلاثة دخل في ورثة الميت الثاني بكونها أمه فلا تتم صورة المداخلة فستلته
 من غناية للزوجة ثمنها واحد فيبقى سبعة والابنات كاربع بنات يسطه ما فيها
 مع الست البنات كعشرة والسبعة لا تنقسم عليها وينتهي ما مباينة فعدد
 رؤسهم أعني العشرة مخرج السهم ضربناه في أصل المسئلة فحصل عاشر
 فنحذف المسئلة • اذا كان للزوجة واحد ضربناه في جزء السهم فكان
 عشرة فهي لها والباقي يقسم بين الابنتين والبنات فلكل ابن أربعة عشر ولكل
 بنت سبعة • فاذا مات أحد الابنين عن ثلاثة أبناء وبنت فكون مسئلته
 من سبعة لكل ابن اثنان وللبنت واحد ونصيبه من التصحح الاول أعني
 الاربعة عشر تنقسم عليها بسبب المداخلة فلكل ابن أربعة وللبنت اثنان
 في المثال الثالث لعدم الانقسام مع الموافقة كالومات عن ابنتين من زوجة
 وبنتين من زوجة أخرى ثم مات أحد الابنتين عن زوجة وبنت وأخ
 شقيق وأختيه لايه فالمسئلة الاولى من ستة لكل واحد من الابنتين اثنان
 ولكل بنت واحد • والمسئلة الثانية من غناية ثمنها واحد للزوجة ونصفها
 أربعة للبنات والباقي ثلاثة للشقيق ويحجب الاختين وسهام الميت الثاني من
 المسئلة الاولى وهي الاثنان لا يستقيم على مسئلته لكن توافقها بالنصف

فأضرب وفق التصحيح الثاني وهو أربعة في التصحيح الأول وهو ستة فيحصل
أربعة وعشرون فهي الجامعة ومنها تصح المستثنان فللأول من الأول اثنان
تضربهما في وفق التصحيح الثاني أعني أربعة فيحصل ثمانية وله ثلاثة من
التصحيح الثاني بكونه أنا تضربهما في وفق سهام الميت الثاني وهو واحد فتكون
ثلاثة ومجموع الثمانية والثلاثة أحد عشر فهي له ولكل من البقيين من الأول
واحد تضرب في الأربعة فيكون أربعة فلكل واحدة منهما أربعة والزوجة
من الثاني واحد تضرب في وفق سهام ميتها من الأول وهو واحد أيضا فتكون
واحد أفولها والبنات من ورثة الثاني أربعة تضربهما في وفق سهام ميتها من
الأول وهو واحد فتكون أربعة فهي لها **في المثال الرابع** لعدم الانقسام مع
المباينة كالومات عن زوجة وثلاث أخوات متفرقات أي أحدها من شقيقة
والثانية لأب والثالثة لأم ثم ماتت الأخت الشقيقة عن اختيار عن زوج
• **فالمسئلة الأولى** من اتى عشر وتقول إلى ثلاثة عشر للزوجة منها ثلاثة
وللأخت الشقيقة ستة وللأخت لأب اثنان وللأخت لأم اثنان • **والمسئلة**
الثانية من ستة وتقول إلى سبعة للزوج ثلاثة وللأخت لأب ثلاثة أيضا
وللأخت لأم سهم واحد وسهام الشقيقة من التصحيح الأول أعني الستة
لا تستقيم على سبعة وثباينها فاضرب كل التصحيح الأول وهو ثلاثة عشر في كل
التصحيح الثاني وهو سبعة فيحصل أحد وتسعون وهي الجامعة ومنها تصح
المستثنان فللزوجة من التصحيح الأول ثلاثة تضربها في كل التصحيح الثاني
وهو سبعة فيحصل أحد وعشرون فهي لها وللأخت لأب من الأول اثنان
تضربها في السبعة فيحصل أربعة عشر ولها من الثاني ثلاثة تضربها في نصيب
ميتها من التصحيح الأول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر ومجموعهما اثنان
وثلاثون فهي لها وللأخت لأم من الأول اثنان تضربها في السبعة فيحصل
أربعة عشر ولها من الثاني واحد تضرب في ستة فيحصل ستة ومجموعهما
عشرون فهي لها وللزوج من الثاني فقط ثلاثة تضربها في نصيب ميتة من

التصحيح الاول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر فهي له

واجعل بموت ثالث ذى الجامعة • مسألة أولى وصحح شافعه

أى ان مات ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل هذه الجامعة مسألة أولى
وصحح للميت الثاني مسألة واعتبرها شافعه أى ثمانية لما جعلها أولى فكانت
الميت الاول والثاني صار ميتا واحدا واستخرج جامعة ما وكذا الوثان رابع
تكون هذه الجامعة مسألة أولى ومسألة الميت الرابع مسألة ثانية ويستخرج
لها جامعة وحلم برا في مثال جامع للاستقامة والموافقة والمباينة وفيه أربعة
أموات وهو مات هند مثلا عن زوج وبنتها من زوج آخر حتى تكون من ورثة
الميت الاول فقط وعن أم فهذه المسألة وفيه إذا أصلها اثنا عشر وردت الى
أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الزوج فاذا عين للزوج واحد بن ثلاثة
ولا تستقيم على أربعة التى هي سهام البنت والام لان نصيب ابنت النصف
ونصيب الام السدس والمجموع أربعة أسداس بل بينهما مباينة فتضرب هذه
السهام التى هي بمنزلة الرأس في ذلك المخرج أعنى الاربعة فيحصل ستة عشر
فلزوج منها أربعة وللبنت تسعة وللأم ثلاثة (ثم مات الزوج قبل القسمة عن
امرأة وأبوين ولكون البنت من زوج آخر لم تعد في ورثته فحسبته من أربعة
للزوجة واحد وللأم ثلث ما بقى وهو واحد للاب الباقي وهو اثنان وسهام
الزوج من التصحيح الاول أعنى الاربعة منقسمة على ورثته المذكورين بسبب
المماثلة فلزوجته واحد منها ولأمه ثلث ما بقى وهو أيضا واحد ولا يه اثنان
فالمسألة الاولى هي الجامعة للمستثنين (ثم ماتت البنت بعد الزوج قبل
القسمة عن ابنين وبنت واحدة هي أم هند فتصميم من التصحيح الاول تسعة
ومستلها من ستة وبينهما موافقة بالثلث فيضرب وفق مسئلتها وهو اثنان
في التصحيح الاول وهو ستة عشر فيحصل اثنان وثلاثون فهي الجامعة
للمسائل الثلاث وقد كان لام الميت الاول وهي هند ثلاثة من ستة عشر
تضرب في اثنين وفق التصحيح الثاني تبلغ ستة فهي لها وكان للزوج منها

أربعة تضربها في ذلك الوفق فيحصل ثمانية فهي له ومنقصه على وورثته
 فالزوجته منها سهمان ولا منه سهمان هما ثلث ما يبقى ولا يه أربعة أسهم وكان
 لكل واحد من ابني البنت التي هي الميت الثالث سهمان من مسئلتها وهي
 الستة فإذا ضرب بناهما في وفق نصيبهما من التجميع الأول أعني ثلاثة حصـل
 ستة فللكل منهما ستة وكان لبقتهما من مسئلتها سهم واحد فإذا ضرب في وفق
 نصيبها كان ثلاثة فهي لها وكان لجدتها من مسئلتها أيضا واحد يضرب
 في ثلاثة فيحصل لها ثلاثة ولها باعتبار كونها أمًا لثلاثة من اثنين وثلاثين
 فيكون لها حينئذ تسعة (ولو فرضنا أن الجدة ماتت قبل القسمة أيضا عن زوج
 وأخوين فإن الذي كان له تسعة وتجميع مسئلتها أربعة وبينهما ما يه
 فأضرب حينئذ الأربعة في التجميع السابق أعني الاثنين والثلاثين فيحصل
 مائة وثمانية وعشرون فهي الجامعة للمسائل الأربع • فمن كان له نصيب
 من الاثنين والثلاثين ي ضرب في الأربعة التي هي مسئلة الجدة • ومن كان له
 نصيب من الأربعة يضرب في جميع ما كان للجدة وهو التسعة (وقد كان
 لأمراء من مات ثانيا وهو زوج الميت الأول سهمان من الاثنين والثلاثين
 فإذا ضربتهما في الأربعة بلغا ثمانية فهي لها وكان لبيه منها أربعة فإذا ضربتهما
 في الأربعة تصير ستة عشر فهي له وكان لأمه سهمان فإذا ضربتهما في الأربعة
 حصل ثمانية فهي لها • وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت
 الميت الأول ستة من الاثنين والثلاثين فإذا ضربتهما في الأربعة تبلغ أربعة
 وعشرين فللكل واحد منهما أربعة وعشرون وكان لبقتهما ثلاثة من الاثنين
 والثلاثين فإذا ضربتهما في الأربعة تبلغ اثني عشر فهي لهما وكان لزوج من مات
 رابعا وهي الجدة من الأربعة التي هي مسئلتها سهمان فإذا ضربتهما في التسعة
 التي كانت لها بلغا ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد من أخويها من
 مسئلتها سهم واحد فإذا ضرب في التسعة يكون تسعة فللكل واحد منهما تسعة
 وتسعة الأربعة وفيها ثلاثة أوجه

القسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى أجزاء متساوية عدتها كعبدة آحاد
 المقسوم عليه ولكن القسمة هنا على قدر القروض والتعصيب وهي الثمرة
 المقصودة بالذات وما من من التعصيب ولو أحقه وبجدة البها لان القرض قد
 يصح المسئلة من عدد والتركة دونه أو فوقه فلا يكون مفيدا الا بقسمة التركة
 (قائده) قال الاستروشي في الفصل الرابع والعشرين من فصوله ما نصه
 وقسمه التركة بين الذكور والاثاث على السوية لا تصح لانها تفسير المشروع
 بالحساب لكن تصح بطريق الهبة ولا تكون ميراثا (وقى فواند صدر الاسلام
 طاهر بن محمود بن رض له بنون وبنات قال لهم اقسموا تركتي بينكم بالسوية
 ومات فقسموا التركة بينهم بالسوية وقبض كل واحد نصيبه ثم اراد واحد منهم
 أن ينقض القسمة هل له ذلك فقد قيل ليس له ذلك لان قول الميراث لورثته
 اقسموا تركتي بينكم بالسوية وصية منه لبناته ببعض ماله والقسمة بين البنين
 والبنات اجازة لتلك الوصية فنقدت فلا يكون لواحد منهم بعد ذلك نقضها
 انتهى كذا في القواعد الشهية للكارزوني

في الوجه الاول الطريق المشهور

(١) ان وافق التعصيب (٢) مال الميت (٣) قسمة (٤) اذن بضرب الحصة
 في وفق تركته وحاصل (٤) على • وفق الذي صححت قسمه • علا
 • وان يكن بينهما ما تبين • فضرهما في كل مال • كاتن
 • واقسم على مصحح مقدر • تعلم نصيب وارث له انتقل
 • لكل فرد ان أردت • ومثله الطريق فاعلم قسمته
 القسمة اما أن تكون فيما يجزأ حقيقة كالدرهم أو تقديرا كالعقار فهي

(١) بالرفع فاعل ومال بالنصب مفعول (٢) بتقدير البها للوزن (٣) بفتح
 القاف مبتدأ (٤) بالرفع مبتدأ وسوغ الابتداء بالتركة الوصف بالجار والمجرور
 المقدار أي وحاصل منه أي من الضرب وقسمته بفتح القاف مبتدأ ثان وبجمله
 علاخير وجمله المبتدأ الثاني وخبره خبرا لاو

نوعان • وقسمة النوع الاول اما بالعدد كالتقود أو بالوزن كسائر الموزونات
 أو الكيل كالحبوب أو الذرع كالتياب والارض المشابهة الاجزاء • وقسمة
 النوع الثاني بفرضه أربعة وعشرين قدرا (ثم ان القسمة لها باعتبار التسب
 الاربع بين التصحيح والتركة ثلاث ككيفية (الاولى) فيما اذا كان بين
 التصحيح والتركة مماثلة والعمل فيها ظاهر (الثانية) فيما اذا كان بينهما
 موافقة وكيفية العمل أن تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في وفق
 التركة ثم تقسم الحاصل من الضرب على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك
 الوارث • ويعتبر في المتداخين الوفق (الثالثة) فيما اذا كان بينهما مباينة
 وكيفية العمل أن تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في جميع التركة
 ثم تقسم المبلغ على كل التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث ولتذكر ثلاثة أمثلة
 اثنان منها لما يجوز أحقية والثالث لما يجزأ تقديرا (مثال الموافقة لما يجوز
 حقيقة) زوج وأخوان لام وشقيقة ثمان أولاب أصل المسئلة من ستة وتقول
 الى تسعة فاذا كانت التركة ستين فرشا يكون بينهما وبين التصحيح موافقة
 بالثلاث فلزوج من التصحيح أعني التسعة ثلاثة فاضربها في عشرين وفق التركة
 يكن الحاصل ستين فاقسمها على وفق التصحيح وهو ثلاثة يخرج عشرون فهي له
 من التركة • ولاحد الاخوان سهم فاضرب في الوفق أعني عشرين يحصل
 عشرون فاقسمها على الثلاثة يخرج ستة وثلاثان هي له • ولاخيه مثالا
 • ولاحدى الشقيقات ثمان فاضربها في الوفق يحصل أربعون فاقسمها على
 الثلاثة يخرج ثلاثة عشر وثلاث هي لها • ولاختها مثالا • فبنيتها في الوضرب
 حصة كل وارث في كل التركة وقسمت الحاصل على كل التصحيح كما يأتي في
 المباشرة لصح ذلك ولكن فيه طول ولو كانت التركة سبعة وعشرين كان بينهما
 وبين التصحيح مداخلة ولكن الاخصر اعتبار الموافقة بينهما بالتسع فاضرب
 السهام يكون حشد في وفق التركة وهو ثلاثة وقسمه الخارج على وفق التصحيح
 وهو واحد (مثال المباينة لما يجوز أحقية زوج وأم وشقيقان أصل المسئلة

من ستة زعول الى ثمانية فللزوج منها ثلاثة وللأم واحد وبشكل من
 الشقيقين سهمان فاذا كانت التركة خمسة وعشرين قرشا كان بينهما وبين
 التصحيح الذي هو ثمانية مائة فاضرب نصيب الزوج الثلاثة في كل التركة
 بحاصل خمسة وسبعون ثم قسم هذا المبلغ على التصحيح اثنان يخرج تسعة
 قروش وثلاثة اثمان قرش فهي نصيب الزوج من التركة . واذا ضربت
 نصيب الام وهو واحد في جميع التركة يكون خمسة وعشرين فاذا قسمته اعلى
 الثمانية خرج ثلاثة قروش وثمان قرش فهي نصيب الام من التركة . واذا
 ضربت نصيب كل أخت من التصحيح وهواثنان في كل التركة يحصل خمسون فاذا
 قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة قروش وربع قرش فلكل أخت
 ستة وربع (مثال المرافقة فيما يجزأ تقديرا) زوج وبنتان وشقيق أصل
 المسئلة من اثني عشر ونصع منها فللزوج ربعها ثلاثة وللبنتين ثلثاها ثمانية
 ومابقي وهو واحد للشقيق فاذا فرض العقار أربعة وعشرين قيراطا يكون بينهما
 وبين التصحيح موافقة بالربع . فاضرب نصيب الزوج الثلاثة في وفق التركة
 وهو ستة يحصل ثمانية عشر فتقسم على وفق التصحيح وهو ثلاثة فيخرج ستة
 قرايط وهي للزوج من العقار . واذا ضربت ثمانية نصيب البنتين في الستة
 وفق التركة يبلغ ثمانية وأربعين فتقدم على ثلاثة وفق التصحيح فيخرج ستة
 عشر قيراطا هي نصيب البنتين فلكل واحدة منهما ثمانية قرايط . واذا
 ضرب واحد نصيب الشقيق في الستة يحصل ستة فاذا قسمت على الثلاثة
 خرج اثنان فهما قيراطان للشقيق

(وفيما اذا كان في التركة كسر)

(وان يكن في المال كسر فاضرب . في مخرج الكسر صحيفا نصيب)

(وضم هذا الكسر لحاصل يخفى . واضرب معصا بالمال المخرج)

(فالجاسلان أول كاتركة . والثاني كالتصحيح عند القسمة)

اذا كان في التركة كسر فاضرب التصحيح منها في مخرج ذلك الكسر ثم يضم ذلك

الكسر الى الحاصل من الضرب فيصير المجموع كانه التركة وتضرب التصحيح في ذلك الخارج والحاصل كانه التصحيح ثم يقسم كل واحد مع مراعاة الموافقة كما سبق (فاذا اختلفت زوجا واحدة واختين تكون المسئلة من ستة وتعدل الى ثمانية فلزوج ثلاثة وللعدة واحد ولكل من الاختين اثنان فاذا كانت التركة خمسة وعشرين فرشا وثلاثا يكون مخرج الكسر ثلاثة فتضرب التركة والعشرين الصحيحة في ثلاثة فيحصل خمسة وسبعون فاذا ضمنت اليها الكسر يحصل ستة وسبعون فهي كالتركة ثم تضرب الثمانية التي هي التصحيح في ثلاثة ايضا يحصل اربعة وعشرون فهي كالتصحيح ويضم اربعين الستة والسبعين موافقة بالربع فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلاثة في وفق التركة وهو خمسة عشر حصل خمسة وخمسون فاذا قسمناها على ستة رفق التصحيح خرج خمسة ونصف فهي نصيب الزوج من التركة وقس عليه من بقى (ولو ضربنا السهام في كامل ما هو كالتركة وقسمنا الحاصل على كامل ما هو كالتصحيح لخربت تلك الانصبا بعيثها • كمالو كان بينهما ما يابنه الا ان فيه طولا

في الوجه الثاني النسبة

في اوله تصحيح انصب السهم ومن • مال يمثل نسبة له أن • اعلم أن النسبة بالنسبة تجري فيما يجوز حقيقة وتقدير او هو أن تنصب حصة كل وارث من المصحح الى المصحح وتأخذ من التركة بمثل تلك النسبة • ومعناه انك تقسم نصيب كل وارث من التصحيح على التصحيح وتضرب الخارج في التركة لان النصيب المنسوب اقل من التصحيح وقسمة القليل على الكثير تسمى نسبة • في زوج وأم واخت شقيقة أولاد يكون أصل المسئلة من ستة وتعول الى ثمانية فللزوج ثلاثة وللأم اثنان وللأخت ثلاثة فاذا كانت التركة ستة عشر فرشا ونسبنا الثلاثة حصة الزوج الى المصحح تكون ربعا وثلاثة اربع التركة ونسبنا ونسبنا • ومثلها للأخت لان نصيبها ك نصيب الزوج واذا نسبنا الاثنين حصة الأم الى المصحح نجد هاربعا فلها ربع التركة وهو أربعة ومجموع

• وجعلها موصدا والعمل • في فرض ما يخص السهام الاقل
• واحمد الله على التمام • وأرجيه الحسن في الختام •

اعلم ان الباقي من التركة بعد تجهيز ان وفي بالديون فيها وان لم يف مع تعدد
الغرماء فالطريق الى معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة ان يجعل كل دين
لغريم بمنزلة سهام وارث من تصحج المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع
التصحج ويعمل ههنا في فرض ما يخص السهام العمل الاول الذي مر تعيين
نصيب الوارث فلو مات شخص وترك تسعة قروش مثلا وكان لواحد عشرة
قروش ولا تسعة قروش وجعلنا الدينين كان المجموع خمسة عشر فهى
بمنزلة التصحج وبين الـ تسعة والخمسة عشر موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له
عشرة في ثلث التسعة الذى هو وقضها وهو ثلاثة حصل ثلاثون فاذا قسمناها
على وفق التصحج وهو خمسة خرج ستة فهى نصيب من كان له عشرة واذا
ضربنا دين من له خمسة في وفق التركة الثلاثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا
هذا المبلغ على ثلث التصحج وهو خمسة خرج ثلاثة فهى نصيب من كان له خمسة
(ولو فرضنا ان التركة فى الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحج
والتركة مباينة فيكون ضرب السهام فى كامل التركة والقسمة على كامل
التصحج وقس على ذلك

المسائل الخلافية بين الشافعية والحنفية •

(الاولى) أن الزكاة عند الحنفية تسقط بالموت الا اذا أوصى بها فتهتدم
الثلث (وعند الشافعية تقدم على مؤن التجهيز كإلى الشنورى) (الثانية)
كفن المرأة على زوجها مطلقا عند أبى يوسف وعليه الفتوى وعليه فلو ماتت
زوجه وكان معسرا فله الاستدانة لكفنها خلافا لما لمحمد لو كان معسرا (وعند
الشافعية عليه كفنها الواسر كإلى المذهب القاضى) (الثالثة) ان أوصى
لاحد بنصيب أحد رقيقه من غير أن يصرح بلفظ المثل صحت الوصية عند
الشافعية ويحمل على ارادة الموصى مثل النصيب رانه أو مكب مجازا بحذف

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كقوله تعالى وأسأل القرية (أما عند أبي
 حنيفة وصاحبيه فبطل كافي العذب الفاضل (الرابعة) أن المطلقة بالثاني
 مرض موت الزوج بالقبول التي مرت في أحوال الزوجة تركة عندنا ما لم تنقض
 عدتها (خلاف الشافعية كافي الشنوري (الخامسة) الارث عندنا بالاقرار
 بوارث لم يثبت نسبة كما تقدم لا عندهم (السادسة) مولى المولاة يرث عندنا
 لا عندهم (السابعة) الارث عندنا بالاقرار بولاء العتاقة كما تقدم لا عندهم
 (الثامنة) القتل المانع من الارث عندنا هو الذي موجب القصاص أو
 الكفارة أو الذي بسبب فيه الكفارة (أما عند الشافعية فلا يرث من له
 مدخل في القتل مطلقا ولو كان بحق كقتص وإمام إلى آخر ما في الشنوري
 (التاسعة) الدور الحكمي معدود عند الشافعية من موانع الارث كان
 يقرأ حائرا بين الميت فيثبت نسبة ولا يرث كافي الشنوري (وأما عندنا
 فإن الميراث يكون للذين ولا يثبت النسب كما تقدم في الموانع (العاشر)
 الاكدوبة وقد تقدمت في أحوال الاخوات (الحادية عشرة) المشركة وقد
 تقدمت أيضا في أحوال الاخوات (الثانية عشرة) حجب الاخوة بالجد عندنا
 على قول الإمام وهو المفتى به خلافا للصاحبين وعند الشافعية يرثون معه
 (الثالثة عشرة) الجدة القرى وارتة أو غير وارتة من جهة الأم أو الأب
 عندنا تحجب البعدي من جهة الأم أو الأب (وعند الشافعية إذا كانت
 البعدي من جهة الأم كأم أم الأم القرى من جهة الأب كأم الأب فلا
 تحجب القرى البعدي (الرابعة عشرة) يورث الرقيق عند الشافعية في
 مسئلة صورتها مستأمن جن عليه فالحق به أو الحرب فاسترق ومات رقيقا
 بمرأية تلك الجنابة قد يتركه لورثته عندنا كافي الدر (وعندنا ليس لورثته
 مطالبة الجناني بشئ ولا لسيده كافي رد المحتار فلم يورث الرقيق عندنا (الخامسة
 عشرة) المكاتب عندنا مات قبل أداء الكتابة وترك مالا يزيد على الوفاء حكم
 بعثته في آخر حياته ويؤدى بدل كتابته من ماله وما بقي منه فهو ميراث لورثته

اذ الكتابة لم تفسخ والمراد بورتته الداخلون معه في الكتابة وغيرهم واذا مات
 للمكاتب مورث قبل عقبه لم يرثه بحال (أما عند الشافعية فلا يرث ولا يورث
 عنه مطلقا كما في العوائد السبيلية وفي العذب الفائض تفسخ الكتابة بموت
 المكاتب قبل أداء كل مال الكتابة لانه مات قبل البراءة من مال الكتابة كما
 لو لم يخلف وفاء وما حواه المكاتب يرجع الى سيده (السادسة عشرة) الميعض
 لا يرث عند الامام اذ هو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم وهو الصحيح كما في
 العوائد السبيلية خلافا للماجدين كما تقدم (وعند الشافعية يورث عنه جميع
 ما ملكه ببعضه الحرة على الارح كما في الشنوري (السابعة عشرة) ترجيح
 العسوية في الولا بجهة الام عند الشافعية كالومات عتيق عن ابني عم
 المعتق أحدهما أخو المعتق من أمه فالارح عندهم أن المال كله لابن العم
 الذي هو أخ من أم كافي العذب (وعندنا المال بينهما سواء (الثامنة عشرة)
 اذا كانت الام عتقة والاب حرا الاصل وكان غير عربي فتعد أبي حنيفة ومحمد
~~يكون~~ ولا ولد لقوم الام كافي الدور اما لو كان هريفا فلا ولا على الولد
 لقوم الام (وعند الشافعي لا ولا لاحد عليه (واذا كان الاب عتقا فالام
 حرة الاصل فلا ولا على الولد لقوم الاب عند الحنفية ومثله ما لو كان في أصله
 عتيق (أما عند الشافعي فالولا ملو لي أبيه (واذا كان الاب والام عتيقين أو
 في أصلهما عتيق فالولا لقوم الاب كافي العذب (التاسعة عشرة) لو كان المعتق
 بفتح اتساءجد الولد أبأبيه والاب حري رقين لم يتجروا ولا ولد له عن مواليه
 الى مواليه عند أبي حنيفة وأصحابه (ويجوز الى موالي الجسد في الاصح من
 مذهب الشافعية كما في العذب الفائض (المثمة عشرين) أن المستأمن
 والمعاذ عندنا كالحر في الأتوارث بينهما وبين الذي وقد تقدم أنه يدفع مال
 المستأمن لو ارثه الحر (والأوجه عند الشافعية أنهما كالذي فبرئانه ويرثهما
 ولا توارث بينهما وبين الحر وفي العذب الفائض المعاهدة عقد امام أو نائبه
 على ترك القتال مدة معلومة والأمان هو ضد الخوف (قلومات عن أربعة

أبناء أحدهم معاهد والثاني مستأمن والثالث حربي والرابع ذمي بقسم ماله على
 أولاده ماعد الحربى عند الشافعى وعلى ماعد الذمى عند أبى حنيفة (الحادية
 والعشرون) مال المرتد الذى اكتسبه فى حال اسلامه لووته ومال المرتدة
 لو رثتها سواء اكتسبته فى حال اسلامها أو ودتها مالم تعلق بدار الحرب عندنا
 (أما عند الشافعية فهو فى مطلقا) (الثانية والعشرون) لحوق المرتد بدار
 الحرب والحكم بذلك للهاق كالموت عندنا كما تقدم (خلافا للشافعية قال
 الششورى ولا ينزل لحوق المرتد بدار الكفر منزلة موته) (الثالثة والعشرون)
 إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم يتوارثون عندنا كما فى الكفار الأصليين (أما عند
 الأئمة الثلاثة فلا توارث بينهم كما فى العوائد السلفية) (الرابعة والعشرون)
 الرد عندنا على ذوى الفروض غير الزوجين كما تقدم مقدم على بيت المال
 انتظم أولم ينتظم (أما عند الشافعية فقد قال الششورى والذى أفتى به
 المتأخرون من الشافعية وهو المذهب أنه إذا لم ينتظم أمر بيت المال لكون
 الإمام غير عادل يرد على أهل الفروض غير الزوجين وإن انتظم أمر بيت
 المال فالمال له دون الرد) (الخامسة والعشرون) تقديم الشافعية بيت المال إن
 انتظم أمره على ذوى الأرحام (وأما عندنا فله والأرحام مقدمون مطلقا
 (السادسة والعشرون) مذهبنا فى ذوى الأرحام يعتبر فيه الأقرب فالأقرب
 ومذهب الشافعية ينزل فيه كل فرع منزلة أصله) (السابعة والعشرون) إذا
 اجتمع جهتا فرض فى شخص وكاتب جيت لوفرقنا فى اثنين لا يجب أحدهما
 بالآخر يورث بهما عندنا ولا انبساطا بجهة فقط (وعند الشافعية الأرض باقوى
 الجهتين) (الثامنة والعشرون) الخنثى له عندنا أسوأ الحائنين كما تقدم وما زاد
 فلباقى الورثة (أما عند الشافعية فتقسم التركة بين الورثة والخنثى على التقدير
 الأقل لكل من الورثة والخنثى إن ورث بتقديري الذكورة والأفونة متفاضلا
 كابن خنثى مع ابن واقع فالأقل نصيب الأنثى للخنثى وللواقع كون الخنثى
 ذكرا فيعطى الخنثى الثلث والواقع النصف وبوقف السدس إلى الاتضاع

أو الصلح بتساو أو تفاضل كافي الششوري (التاسعة والعشرون) تقدير
 الحمل واحد أفضل الولدين هو المقتى به عندنا كما تقدم (أما عند الشافعية فن
 يختلف نصيبه وهو مقدور أعطى الأقل وإن كان غير مقدور فلا يعطى شيئاً فعلى
 هذا لا يعطى أنخوا الحمل شيئاً لأنه لا ضبط لعدد الحمل على الأصح • ومن العلماء
 من يقدر الحمل اثنين كافي الششوري (المئة ثلاثين) إذا استلحق الأب وولده
 المقتى ولو بعد موت الولد وكذب نفسه يلحق الولد به عند الشافعي ولا فرق بين
 كون أحدهما غنياً أو فقيراً (وعندنا إن كان الولد حياً حين التكذيب يثبت
 نسبه • وكذا إن مات وخلف ولداً أو أخاً ولده معه وتنقض القصة فيهما للمصلحة
 الداعية إلى ثبوت نسب ولده أو الأخ الموجود من الثاني والأقل ثبوت ولا
 ارث لأنه لا حاجة إلى ثبوت النسب كافي العذب (الحادية والثلاثون)
 ما يوضع في بيت المال يكون على سبيل الحفظ عندنا (أما عند الشافعية فعلى
 سبيل الارث إن كان منتظماً على الأربع كافي الششوري • قال الخضرى
 والحق أنه ارث مما عي فيه المصلحة لأنه بصرف لمن طرأ وجوده أو حرته
 أو إسلامه بعد الموت ولا يفضل الذكرفيه على الأنثى ويصرف للأرجل مع
 ابنته ولو كان أرثاً محضاً لم يصح ذلك ولأنه لا يجوز صرفه للكافر ولا لأمه كاتب
 وكذا للقاتل لقيام المانع بهم ولو كان مصلحة محضة لجاز إفاده في الترتيب
 انتهى بقى أن يقال هل يحرم منه القاتل عندنا أو لا لم أره نصاً فإن قيل
 بالثاني فهو عمره الخلاف وإن قيل بالاول فالخلاف لفظي

﴿المسائل الملقبة والخفية﴾

قد تقدم في أحوال الأم المستلثان الغراوان • وفي الوارئين بقراتين مسئلة
 الثلاثة الأخوة الذين يأخذ أصغرهم ثلثي تركه مورثهم وأخوات ثلثها • وفي
 العول الديارية الصغرى والكبرى

﴿مسئلة القضاء للسبكي﴾

إذا ما اشترى ابن و بنت أباهما • وصار له بعد العتاق موالى

وأعتقهم ثم المنيعة عقلت • عليه وماؤا بعده بليال
وقد خلفوا مالا فاحكم ما لهم • هل الابن يحويه وليس ببالى
أم الاخت تبقى مع أخيها شريكه • وهذا من المذكور حل سؤالي
﴿وله الجواب﴾

للابن جميع المال اذ هو عاصب • وليس بفرض البنت ارث موالى
واعناقها تدلى به بعد عاصب • لذا جيت فانهم حديث سؤالي

﴿ولبعضهم في حامل من صتيقها يختلف ارثها باختلاف حال الحمل﴾

فاضى المسلمين رفقا بحالى • أقتنى بالصحيح واصلع مقالى
سير الله في حشاي جنيتا • لم يكن بالبغيا بل بالحلال
فلى النصف ان آيت ياتى • ولى الثمن ان يكن من رجالي
ولى الكل ان آيت عيت • هذه قصتي ففسر سؤالي

والجواب ان يقال هذه امر آه اشترت رقيقا فاعتقه ثم تزوجت به ثم مات وهى
حامل منه فان وضعت أنثى فلها النصف فرضا لانها بنت المبت وللهذه الزوجة
الثمن فرضا والباقي بالولاة تعصيبا وان كان المولود ذكرا فلها الثمن والباقي
للابن تعصيبا وان أنت به ميتا أخذت جميع المال الربع فرضا بالزوجة
والباقي تعصيبا

﴿والدفانة لبعضهم﴾

وراثته بعلاو بعين بعده • وبعلاؤهم ذوالجناحين جعفر
فكان لها من قسمة المال نصفه • وماجاوزت في الاورث ربعا يحور

﴿وقلت في جوابه﴾

أولئك من أموالهم حين عدت • ثمان وست والثلاث تقدر

كذا واحد أرباع هاتيك نصفها • وقد لقت دفانة حين ذكر

توضيحها أن مجموع أموال الأربعة ثمانية عشر وجملة ما ورثته الزوجة منهم
سبعة وهى نصف الثمانية عشر والباقي تسعة ليبت المال وتفصيل ذلك هكذا

تم زوجهي فماتت من قبل وصفتي * تا ركا انك درهم بالكل

الاول	الثاني	الثالث	الرابع
٨ أصل ماله	٢ من الاول	٢ من الاول	٢ من الاول
٣ للزوجة	٦ أصل ماله	٣ من الثاني	٣ من الثاني
٦ لكل أخ ٢	٨	٢ أصل ماله	٦ من الثالث
	٢ للزوجة	٨	١ أصل ماله
	٦ لكل أخ ٣	٢ للزوجة	١٢
		٦ للذخ الباقي	٠٣ للزوجة
			٩ لبيت المال

ولو فرضت في خمسة أزواج يكون مال الاول ١٦ ومال الثاني ١٣ ومال الثالث ٩ ومال الرابع ٣ ومال الخامس ٧

﴿أخو الزوجة المقدم على أخي الميت للحريري باختصار﴾
رجل مان عن أخ مسلم حر تقي من أمه وأبيه
وله زوجة غازت ثرائها وأخوها بالارث دون أخيه
﴿جوابه﴾

هو من زوج ابنة أم عرس • فأنه يابن يسر ذويه
فهو ابن ابنة فيقهى أمه • وأخوه عرسه بلا غريب

﴿وقلت في الزوجين اللذين هما ابنا وابنة زوجين﴾
على امرأتين اثنتان مترافقتا • لقد مر زوجا ثارا أبناء زوجينا
وأبناءنا كل لها ولد وقد • تزوج بالآخرى سعدق ولا مينا
﴿ولبعضهم في عمة ابن أخيها عمة﴾ وخالة ابن أخيها خالها
ولي عمة وأنا عمها • ولي خالة وأنا خالها
فأما التي أنا عم لها • فإن أبي أمه أمها
أبوها أخي وأخوها أبي • كذا خالتي يجتلي حكمها

صورته في العمومة تخص اسمه الفضل له أخ من أمه تزوج بأم أبي الفضل
فأنت بنت والفضل عم لبنت جدته لأنه أخو أبيها من أمه واليقت عمه للفضل
لأنها أخت أبيه من أمه في صورته في الخولة للفضل أخت من أبيه تزوج
جده أو أمه فأنت بنت فيكون الفضل خالها لأنه أخو أمها من الأب
والبنت خالة للفضل لأنها أخت أمه من أبيها وقد نظمت ذلك فقلت

أخوال الفضل من أمه قد بنى • بأم أبي الفضل زين المها
فبنت بجدته فضل اذن • له عمه ثم ذا عمها
وان يتزوج أو أمه • باخت له من أب وعمها
بذلك الفضل خال لبنتها • وخالته البنت ذات نظمها

وقلت في الحال المقدم على العم

تزوج زيد مرآة وابنه أنجب • بأم لها والكل بان لقد أنجب
فقبل أب بكر ونجل ابنه على • قصار على خال بكر إذا نسب
وبكره عما تبكر إذا نوى • وكان له عم قد أخاله الأقرب

أى من العم لكونه ابن أخ تحت والحمد لله رب العالمين وهذا تاريخ طبعها في
هذه الخلاصة قد عنت بطبعها • ولكل مرء ما نواه يصيب
وبدقة التصحيح قد أرختها • طبع الخلاصة بالباء يطيب

٨١ ١٠٥٢ ٤١ ٣١ ٥

يقول المفتقر إلى الرحمن عبده أحمد مروان • أما بعد التشاء على من يرث
الأرض والصلوة والسلام على المبين لنا كل سنة وفرض وعلى آله وأصحابه
الذين تما فسوا في موالاته وجيع أخرايه فقد تم طبع شرح خلاصة الفرائض
على ذمة مؤلفه الفاضل الامجد والعلامة الاوحد حضرة الشيخ عبد الملك
القتنى بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية مصر المحمية تعلق كل
من حضرة السيد عمر حسين الحشاب وحضرة الشيخ محمد عبد الواحد الطوبى
في أواخر رمضان سنة ١٣٠٥ هجرية على صاحبها أزكى التحية